

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مطبوعة بعنوان:

الاقتصاد الكلي 02

-محاضرات وأعمال موجهة-

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتورة: فتيحة بلجيلالي

أستاذ محاضر - أ -

السنة الجامعية 2022-2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

رقم الصفحة	الفصل الأول: دوال الاستهلاك الحديثة
6	المحور الأول: نظرية Kuznet في الاستهلاك
8	المحور الثاني: نظرية الدخل الدائم
9	المحور الثالث: نظرية الدخل النسبي
10	المحور الرابع: نظرية دورة الحياة
11	المحور الخامس: تأثير الأصول على الاستهلاك
14	سلسلة تمارين مع الحلول
الفصل الثاني: دوال الطلب على النقد	
23	المحور الأول: أسس الطلب على النقد
35	المحور الثاني: تطور الطلب على النقد
37	سلسلة تمارين مع الحلول
الفصل الثالث: تحليل هيكل وهانسن لسعر الفائدة	
42	المحور الأول: دراسة منحنى IS من طرف هانسن
48	المحور الثاني: دراسة منحنى LM من طرف هيكل
59	المحور الثالث: التوازن الاقتصادي العام
61	المحور الرابع: آثار السياسة المالية والنقدية على نموذج (IS-LM)
64	سلسلة تمارين مع الحلول
الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي	
82	المحور الأول: ماهية النمو
85	المحور الثاني: عوامل النمو
86	المحور الثالث: قياس النمو
88	المحور الرابع: الفرق بين النمو والتنمية

91 نظريات النمو
103 أسئلة حول نماذج النمو الاقتصادي

الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

105 المحور الأول: مفهوم الدورات الاقتصادية
107 المحور الثاني: خصائص الدورات الاقتصادية
107 المحور الثالث: أسباب الدورات الاقتصادية
109 المحور الرابع: مراحل الدورات الاقتصادية
111 المحور الخامس: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية
114 المحور السادس: معالجة الدورات الاقتصادية
116 أسئلة حول الدورات الاقتصادية

يحاول التحليل الاقتصادي الكلي 02 دراسة مختلف المتغيرات الكلية التي تركز على العلاقة الترابطية بين الوحدات الجزئية ممثلة في المنتجين، المستهلكين، الأسواق ... والوحدات الكلية ممثلة في سياسات الدولة والتي تسعى من خلالها إلى تحليل إيراداتها وضبط استخداماتها، عن طريق دراسة وتحليل التداخلات بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي بغية تحديد التوازنات الكلية فيها، ومحاولة تفسير طبيعة مختلف التقلبات الاقتصادية وأثارها المحتملة، وبالتالي القدرة على رسم واتباع السياسات الأنجع والأنسب للتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، بما يحقق الأداء الكفء للأعوان الاقتصاديين، ومن ثم إحراز استقرار ونمو اقتصادي شامل.

نهدف من خلال هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الثانية لميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير إلى تسليط الضوء على مختلف الأسس المرتبطة بالتحليل الاقتصادي الكلي 02، بهدف تعميق ودعم مكتسبات الطالب ومساعدته على فهم واستيعاب هذه المادة، فجاءت مبسطة ومتدرجة شملت الإطار النظري والتطبيقي في آن واحد، لذلك تم تقسيم هذه المطبوعة إلى خمسة فصول كالتالي: تناول الفصل الأول دوال الاستهلاك الحديثة، أما الفصل الثاني فشمل دوال الطلب على النقد، وخصص الفصل الثالث لدراسة التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)، وتناول الفصل الرابع نماذج النمو الاقتصادي، في حين خصص الفصل الأخير للدورات الاقتصادية، فضلا عن مسائل شاملة وأسئلة في نهاية كل فصل مدعمة بالحلول لضمان الفهم الجيد لمحتوى مقرر المقياس.

أخيرا، أستمح القارئ عذراً عما قد يجده من هفوات، والعصمة لله، وفوق كل ذي علم عليم.

الفصل الأول: دوال الاستهلاك الحديثة

المحور الأول: نظرية Kuznet في الاستهلاك

المحور الثاني: نظرية الدخل الدائم

المحور الثالث: نظرية الدخل النسبي

المحور الرابع: نظرية دورة الحياة

المحور الخامس: تأثير الأصول على الاستهلاك

سلسلة تمارين مع الحلول

تمهيد:

لقد وجهت عدة انتقادات لدالة الاستهلاك الكينزية والتي تأخذ الشكل $C=a + by$ ، حيث ظهرت عدة نظريات تفسر ظاهرة الإنفاق الاستهلاكي ومن هذه الانتقادات ما يلي:¹

- إن دالة الاستهلاك ذات الشكل $C=a + by$ لا تصلح إلا في الفترة القصيرة، حيث يمكن قبول حد أدنى من الاستهلاك a الذي يمكن أن يتم تمويله عن طريق السحب من المدخرات المتراكمة سابقا أو عن طريق الاقتراض، أما على المدى الطويل فلا يبقى للاستهلاك المستقل (a) أي معنى، وبالتالي فدالة الاستهلاك في المدى الطويل تأخذ الشكل $C= bya$ وكذلك تكون دالة الادخار $S=(1- b)ya$ حيث ينطلق كل من المنحنيين من مركز الإحداثيات؛

- إن صيغة دالة الاستهلاك السابقة صيغة مختصرة جدا، حيث تعتبر أن حجم الاستهلاك يتعلق بمستوى الدخل المتاح فقط، في حين أن الإنفاق الاستهلاكي يأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع والخدمات وهو ما تهمله دالة الاستهلاك الكلية؛

- يفترض التحليل الكينزي أن الدخل المتاح يوزع على العائلات فقط، لكن في الحقيقة يمكن توزيعه بعدة طرق، كأن يوزع بين العائلات والمؤسسات الإنتاجية والإدارات أو يوزع كأجور وأرباح أي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ... إلخ وعليه فقد تم إدخال عدة تحسينات على دالة الاستهلاك السابقة عن طريق اعتبار عدد من العوامل التي أدخلت في العلاقة السابقة.

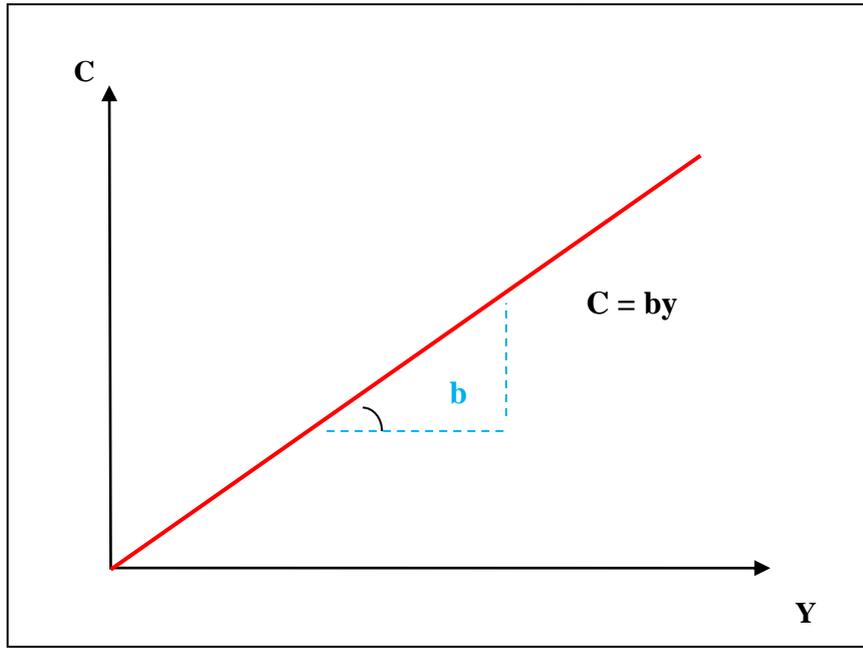
المحور الأول: نظرية Kuznet في الاستهلاك (The Absolute Income Hypothesis)

قام الاقتصادي S.kuznets سنة 1946 بنشر تقديرات للدخل (Y) والاستهلاك (C) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة الممتدة من 1869 إلى 1938، وقد تمت هذه التقديرات لكل من (Y) و (C) خلال كل عشرية مع وجود بعض التداخل بين كل عقد والعقد الذي يليه، وقد تم تقدير دالة الاستهلاك من هذه البيانات الجديدة آنذاك والتي أكدت بعض افتراضات كينز (وجود علاقة ثابتة ووطيدة بين (Y) و (C))، وكذلك قيمة الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح)، وقد أشارت نتائج هذا البحث إلى

¹ الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثانية ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2015-2016، ص 68.

عدم انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (APC) خلال الفترة الطويلة، بل أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك $MPC = APC$ وليس $APC > MPC$ ، كما هو عند كينز في الفترة القصيرة ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يكون معدوما ($a=0$) بينما في الفترة القصيرة يكون ($a > 0$) وهذا يعني أن العلاقة بين (Y) و (C) هي علاقة تناسبية، وبالتالي فمنحنى الاستهلاك ينطلق من نقطة الصفر كما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (01-01): التمثيل البياني لدالة الاستهلاك



وتفسير ذلك أن إنفاق المستهلكين يتجه نحو التزايد ولكنهم ينفقون دائما نفس النسبة من دخولهم مهما كان مستوى الدخل.

كما أثارت الدراسة إلى أن النسبة $\frac{C}{Y}$ (الميل المتوسط للاستهلاك) خلال سنوات ارتفاع الأسعار كانت أقل من المعدل العام للنسبة $\frac{C}{Y}$ في الفترة الطويلة ، وأكبر من $\frac{C}{Y}$ في حالة انخفاض الأسعار ، وهذا يعني أن $\frac{C}{Y}$ تزداد بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها.

المحور الثاني: نظرية الدخل الدائم (The Permanent Income Hypothesis)

قدم هذه النظرية ملتون فريدمان Milton Friedman واعتمد في تحليله على الانفاق الاستهلاكي في الفترة الجارية يعتمد على الدخل الجاري والدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل أو ما يسمى الدخل الدائم، ولقد صور فريدمان نموذجه على النحو التالي:¹

$$R = R_p + R_t$$

حيث يمثل:

R: الدخل المشاهد للأسرة في الفترة الجارية؛

R_p: الجزء الدائم من الدخل الجاري؛

R_t: الجزء الطارئ أو العابر من الدخل **Transitory Income**؛

وبالتالي فالاستهلاك يتكون أيضا من جزء دائم والآخر عابر:

$$C = C_p + C_t$$

وبما أن الدراسة تركز على الاستهلاك طويل الأجل (الدائم) فتصبح العلاقة كالتالي:

$$C_p = b \cdot R_p$$

حيث أن الاستهلاك الدائم هو عبارة عن النسبة **b** من الدخل الدائم، وهذه النسبة تتحدد بسعر الفائدة **i** ونسبة الأصول غير المادية **r** وعوامل أخرى، ومع ثبات هذه العوامل فإن النسبة **b** ستكون ثابتة ومستقرة، وعليه فإن الميل الوسطي للاستهلاك يكون:

$$APC = \frac{C}{Y} = K$$

ويكون أيضا مساويا للميل الحدي:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = K$$

وتأسيسا على ذلك فإذا انخفض الدخل عن مستواه الدائم كما يحدث عادة في أوقات الكساد (الجزء الطارئ من الدخل سالب) فسوف يقابله المستهلكون بتخفيض مدخراتهم بدلا من تخفيض استهلاكهم،

¹ قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2018، ص 46 - 47.

ولهذا السبب يزيد الميل الوسطي للاستهلاك في أوقات الكساد، والعكس في حالة الراج، لأن الاستهلاك لا يتغير بالتغير الطارئ في الدخل.

المحور الثالث: نظرية الدخل النسبي (The Relative Income Hypothesis)

تتلخص نظرية الدخل النسبي لجيمس ديزنبري (James Duesenberry) في أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل النسبي: الدخل نسبة إلى دخول الأفراد الآخرين أو استهلاكهم ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق، وقد لاحظ ديزنبري أن الميل الوسطي للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه، وهذا يعني أنه إذا كان هذا الشخص له أقل دخل في مجموعته فإنه ميله الوسطي للاستهلاك سيكون كبيرا، أما إذا كان له أعلى دخل فإن ميله الوسطي للاستهلاك سيكون صغيرا، والسبب في ذلك أن هذا الشخص يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أكبر من استهلاك الأشخاص الآخرين لذا ربما يكون هذا دافعا له لتخفيضه، بينما لا يشعر بالطمأنينة والارتياح إذا كان استهلاكه أقل من استهلاك الآخرين لذا ربما سيرفعه، وبما أن استهلاك الفرد هو دالة تابعة لدخله نسبة إلى دخول الأفراد الآخرين فلا داعي إذا بأن نفترض أن نسبة الاستهلاك إلى الدخل الكلية (الميل الوسطي الكلي للاستهلاك) سينخفض عندما يرتفع دخل كل فرد من أفراد المجتمع.¹

ولقد افترض ديزنبري (J. Duesenberry) بأن الاستهلاك الكلي هو دالة تابعة للدخل الحالي (الجاري) ولأعلى دخل سابق، أي:

$$C = f(Y_c, Y_{pp})$$

حيث تمثل:

C: الاستهلاك الكلي أو الوطني؛

Y_c: الدخل الحالي أو الجاري Current Income؛

Y_{pp}: أعلى دخل سابق Previous Peak Income؛

وقد استنتج ديزنبري دالة الاستهلاك التالية:

$$C / Y_c = a + b (Y_c / Y_{pp})$$

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 151 - 152.

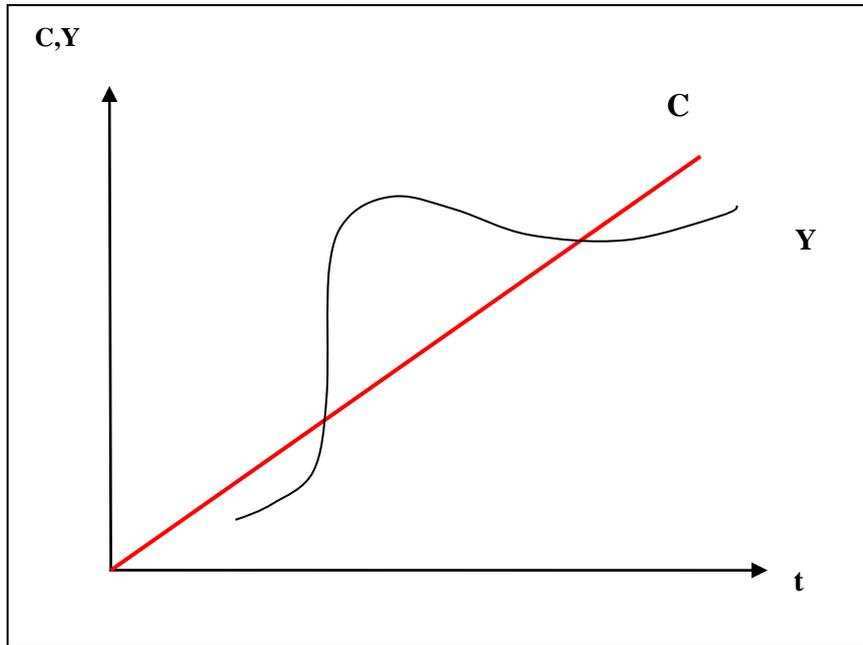
وتبين هذه العلاقة بأن الميل الوسطي للاستهلاك ينخفض كلما ارتفعت نسبة الدخل الحالي إلى أعلى دخل سابق، وأن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من a ويعتمد على هيكل توزيع الدخل الوطني.

المحور الرابع: نظرية دورة الحياة (Life Cycle Hypothesis)

صاغ هذه النظرية كل من ألبرت أندو (Albert ANDO) وفرانكو موديجلياني (Franco MODIGHIANI) وأساس هذه الفرضية أن الأسرة أو الفرد تحافظ على نمط استهلاكي مستقر نسبيا على مدار مراحل الحياة المختلفة، بينما لا يأخذ الدخل نسقا مستقرا بل يأخذ نمطا متقلبا على مدار مراحل الحياة المختلفة.

فلو أخذنا مثلا أي فرد نجد أنه خلال سنوات حياته الأولى أثناء التعليم والتدريب يكون الدخل منخفضا ثم يمر بمرحلة العمل فيزيد الدخل زيادة كبيرة ثم بعد ذلك تأتي مرحلة الشيخوخة فيقل الدخل، فحين يمر الدخل بهذه التقلبات فإن استهلاك الفرد يسير بمعدل مستقر نسبيا كما يلي:

الشكل رقم (02-01): نظرية دورة الحياة



ويمكن صياغة النموذج على النحو التالي:

$$C_t = \frac{1}{A_t} V A P t$$

حيث تمثل:

C_t : الاستهلاك في الفترة أو السنة t ؛

A_t : العمر المتبقي للمستهلك من السنة t ؛

VAP_t : القيمة الحالية للثروة في السنة t ، والثروة في هذا النموذج هي إجمالي دخل العمل خلال عمره

المتبقي وكذلك القيمة الحالية لإيرادات الثروة المادية خلال عمره المتبقي، وعلى ذلك يمكن صياغة

النموذج على النحو التالي:

$$C_t = f(R_t, R', P)$$

حيث تمثل:

C_t : الاستهلاك في الفترة t ؛

R_t : الدخل من العمل في السنة t ؛

R' : الدخل المتوقع من العمل فيما تبقى من العمر الإنتاجي للفرد؛

P : القيمة الصافية للأصول التي يمتلكها الفرد.

وبالتالي يمكن كتابة الصياغة التالية:

$$C_t = a (VAP_t)$$

أي أن الاستهلاك هو نسبة من القيمة الحالية للثروة في الفترة t ، وتصبح كالتالي:

$$C_t = aR + bP$$

حيث أن الاستهلاك يساوي نسبة a من الدخل الجاري R ونسبة b من القيمة الحالية من الثروة P

وبالتالي يصبح الميل الوسطي للاستهلاك والميل الحدي متساويان وكلاهما يساوي a .

المحور الخامس: تأثير الأصول على الاستهلاك

يمكن تلخيص العوامل الرئيسية المؤثرة على الاستهلاك بشكل عام على النحو التالي:¹

1- معدل الفائدة: حيث يمثل المكافآت التي تعطى للأفراد من أجل الاقتصاد أو الادخار، فتصبح بذلك

دالة الادخار على النحو:

$$S = S(Y_a, i)$$

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 163 – 165.

أي أن الادخار دالة تابعة للدخل التصرفي Y_d ومعدل الفائدة i ، وبما أن الاستهلاك يساوي بالتعريف الفرق بين الدخل والادخار، فعليه تصبح دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$C = Y_d - S(Y_d, i) = C(Y_d, i)$$

ومن الواضح أن أي تغيير في معدل الفائدة سيؤثر بالسلب على الاستهلاك.

2- الثروة: يرى الاقتصادي الإنجليزي جيمس توبين (James Tobin) أن الزيادة في الثروة تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، مؤدية بدالة الاستهلاك في المدى القصير إلى الانتقال إلى الأعلى، كما أن الثروة تلعب أدوارا متعددة في نظرية الدخل الدائم لفريدمان، حيث تدخل الثروة في تعريف الدخل الدائم وهذا بالرغم من أنها لا تظهر صراحة في دالة الاستهلاك لفريدمان ($C_p = K Y_p$) إلا أنها تدخل ضمنيا في متغير الدخل الدائم. كما تعتبر الثروة من المحددات الهامة للاستهلاك في نظرية دورة الحياة المقترحة من قبل ألبرت أندو وفرنكو موديغلياني وعلى ضوء هذه النظرية فإن الاستهلاك الحالي دالة تابعة للدخل الحالي والدخل المتوقع والثروة.

3- التوقعات لحركات الأسعار: لقد أثبتت الدراسات بأن الاستهلاك يمكن أن يتأثر إيجابيا أو سلبيا بسبب التوقعات المستقلة المتعلقة بالأسعار، فعندما يتوقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل لسبب من الأسباب فإنهم سوف يحجمون عن شراء كل حاجتهم منها، فيحتجزون بذلك جزء من الدخل النقدي الذي ستكون له قدرة شرائية أكثر بعد أن تنخفض الأسعار، أما إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار السلع في المستقبل فإن ذلك التوقع سوف يدفعهم على شراء أكبر كمية ممكنة من السلع وبالتالي زيادة الاستهلاك الكلي.

4- الأذواق: إن أي تغيير في أذواق الأفراد أو رغباتهم سوف يؤثر إيجابيا أو سلبيا على الاستهلاك حسب طبيعة هذا التغيير، وأذواق الأفراد ورغباتهم تتأثر بعوامل عديدة مثل العمر، تغير المستوى الثقافي والاجتماعي، ونشاط وسائل الإعلان والدعاية، كل هذه العوامل تلعب دورا كبيرا في التأثير على أذواق الأفراد وبالتالي التأثير على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى تغييره بالزيادة أو النقصان.

5- المحاكاة: عندما تناولنا نظرية الدخل النسبي، رأينا من خلالها تأثير عامل المشاهدة والتقليد في زيادة الاستهلاك وتخفيض الادخار، فعذا كان نمط المعيشة المترفة كافتناء السيارات الفاخرة ... إلخ يتخذ نمطا استهلاكيا فإننا نجد اغلب الأفراد يتطلعون إلى تقليد هذا النمط المعيشي مما يزيد من استهلاك هؤلاء

الأفراد زيادة كبيرة تمتص اغلب مدخراتهم، وباختصار فإن رغبة الأفراد في تقليد الأنماط المعيشية للطبقة التي تحظى بتقدير أفراد المجتمع وتنعم بمستويات استهلاك مرتفعة هي التي تدفعهم إلى زيادة الاستهلاك واستنزاف الادخارات.

وعليه فإن الدخل الجاري لا يشكل المصدر الوحيد للاستهلاك إذ هناك من المستهلكين من بحوزتهم أصول نقدية في شكل أرصدة نقدية سائلة أو في شكل ودائع مصرفية قصيرة الأجل أو تحت الطلب، وهناك من المستهلكين من في حوزتهم أصول مالية (سندات وأسهم) أو أصول عينية (العقارات ...).

إن هذه الأصول يمكن أن تكون مصدرا للاستهلاك سواء باستعمالها مباشرة (بالنسبة للأرصدة النقدية)، أو بعد بيعها بالنسبة للأصول المالية أو العينية، ورغم أن استعمال الأصول المالية وخاصة العينية يتطلب وقتا طويلا نظرا لصعوبة بيعها، لكن يمكن أن نلاحظ أن مجرد كسبها قد يؤدي ببعض المستهلكين إلى الكف عن الادخار إذا كانوا يعتقدون أن ثروتهم قد تضمن لهم المستقبل.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن وجود أصول صافية متراكمة، يؤثر على قرارات الاستهلاك شأنه شأن الدخل المتاح، وعادة ما نجد ميل العائلات على انفاق دخولهم الحقيقية يتجه إلى الأعلى كلما كانت ثروتهم الصافية كبيرة، وهكذا تكون دالة الاستهلاك التي تأخذ بعين الاعتبار الأصول كما يلي:

$$C_t = bY_t + dA_t$$

حيث تمثل:

C_t : الاستهلاك في الفترة t ؛

Y_t : الدخل المتاح في الفترة t ؛

A_t : مبلغ الأصول الصافية في بداية الفترة t ؛

b : الميل لاستهلاك الدخل الجاري؛

d : الميل لاستهلاك الأصول الصافية المتراكمة.

سلسلة تمارين مع الحلول

التمرين 01:

لتكن لدينا المعلومات التالية عن إحدى الدول:

450	425	400	350	325	300	250	200	150	100	50	0	الدخل
400	380	360	320	300	280	240	200	160	120	80	40	الاستهلاك
20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	الاستثمار

المطلوب:

1. حساب الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل؛
2. حساب الميل المتوسط والحددي للاستهلاك والادخار عند كافة مستويات الدخل؛
3. استخراج كلا من دالتي الاستهلاك والادخار؛
4. حدد نقطة التعادل للدالتين؛
5. هل ينسجم السلوك الاستهلاكي لهذا الاقتصاد مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي أم لا؟ ولماذا؟

حل التمرين 01:

2.1. حساب الادخار، الميل المتوسط والحددي للاستهلاك والادخار:

450	425	400	350	325	300	250	200	150	100	50	0	Y
400	380	360	320	300	280	240	200	160	120	80	40	C
20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	I
50	45	40	30	25	20	10	0	10 -	20 -	30 -	40 -	S
0,88	0,89	0,90	0,91	0,92	0,93	0,96	1	1,06	1,2	1,6	-	APC
0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	MPC = b
0,11	0,1	0,1	0,08	0,07	0,06	0,04	0	0,06 -	0,2 -	0,6 -	-	APS
0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	MPS

3. استخراج دالتي الاستهلاك والادخار:

نعلم أن a هو قيمة الاستهلاك عند $Y = 0$ ، وعليه تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$C = a + bY_d \Rightarrow C = 40 + 0,8 Y_d$$

ومنه:

$$S = -a + (1-b) Y_d \Rightarrow S = -40 + 0,2 Y_d$$

4. تحديد نقطة التعادل للدالتين:

$$C = Y_d \Rightarrow S = 0 \Rightarrow S = -40 + 0,2 Y_d = 0 \Rightarrow 40 = 0,2 Y_d \Rightarrow Y_d = 200 \text{ u.m}$$

$$\Rightarrow C = 200 \text{ u.m}$$

5. نعم ينسجم السلوك الاستهلاكي لهذا الاقتصاد مع القانون النفسي الكينزي لأنه مع زيادة الدخل يزداد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل وهذا ما يترجم أن يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد وكذلك تكون قيمته ثابتة، كما أن APC يتجه إلى التناقص مع زيادة الدخل بالإضافة إلى أن $APC > MPC$.

التمرين 02:

إذا علمت أن مستويات الاستهلاك والدخل الوطني المتذبذب (المتراوح) ما بين 50 و110 مليون وحدة نقدية لقطاع العائلات في بلد ما كانت كما يلي:

المستويات	A	B	C	D	E	F	G
الدخل المتاح	50	60	70	80	90	100	110
الاستهلاك النهائي	52	60	68	79	84	92	100

المطلوب:

1. حساب الادخار لكل مستويات الدخل؛
2. حساب الميول المتوسطة والحدية للاستهلاك والادخار لكل مستوى من مستويات الدخل (أو لكل تغير لمستوى من مستويات الدخل)؛
3. بالاعتماد على الأرقام المتاحة، استنتج دالتي الاستهلاك والادخار الخطية؛
4. ما مدى احترام الدالتين الخطيتين السابقتين للقوانين الكينزية المعروفة باسم "القوانين السيكلوجية للاستهلاك؟

حل التمرين 02:

2.1. حساب الادخار، الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك والادخار:

G	F	E	D	C	B	A	المستويات
110	100	90	80	70	60	50	Yd
100	92	84	79	68	60	52	C
10	8	6	4	2	0	2-	S
0,91	0,92	0,93	0,95	0,97	1	1,04	APC
0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	MPC
0,09	0,08	0,07	0,05	0,03	0	0,04-	APS
0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	MPS

3. استنتاج دالتي الاستهلاك والادخار الخطية:

$$C = a + bY_d \Rightarrow 52 = a + 0,8(50) \Rightarrow a = 12 \Rightarrow C = 12 + 0,8Y_d$$

ومنه:

$$S = -a + (1-b)Y_d \Rightarrow S = -12 + 0,2Y_d$$

4. نعم ينسجم السلوك الاستهلاكي لهذا الاقتصاد مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي لأنه مع زيادة

الدخل يزداد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل وهذا ما يترجم أن يكون $1 > MPC > 0$

وثابت وكذلك APC يتجه إلى التناقص مع زيادة الدخل بالإضافة إلى $APC > MPC$

التمرين 03:

إذا كانت دالة الاستهلاك الاجمالية من الشكل: $C = 30 + 0,5Y_d$

المطلوب:

1. تحديد دالة الادخار الموافقة؛

2. حساب مقدار الادخار من أجل $Y = 100$ ؛

3. إذا افترضنا أن الدخل الوطني يقسم مناصفة بين فئتين هما: فئة الأجراء وفئة المنظمين، حيث:

$$S_1 = 0,2w - 10 \text{ (حيث } w \text{ هي كتلة الأجور، } S_1 \text{ ادخار فئة الأجراء)؛}$$

$$S_2 = 0,8p - 20 \text{ (حيث } p \text{ هي كتلة الأرباح، } S_2 \text{ ادخار فئة المنظمين)؛}$$

- هل تتغير النتيجة إذا علمت أن الأجور أصبحت تمثل 70% و30% من الدخل الوطني.

حل التمرين 03:

1. تحديد دالة الادخار:

$$C = 30 + 0,5 Y_d \Rightarrow S = - 30 + 0,5 Y_d$$

2. حساب مقدار الادخار من أجل $Y = 100$ ؛

$$S = - 30 + 0,5 Y_d \Rightarrow S = - 30 + 0,5 (100) \Rightarrow S = 20 \text{ u.m}$$

3. إذا افترضنا أن الدخل الوطني يقسم **مناصفة** بين فئتين:

$$S_1 = 0,2 w - 10 \Rightarrow S_1 = 0,2 (50) - 10 \Rightarrow S_1 = 0 \text{ u.m}$$

$$S_2 = 0,8 p - 20 \Rightarrow S_2 = 0,8 (50) - 20 \Rightarrow S_2 = 20 \text{ u.m}$$

$$S = S_1 + S_2 \Rightarrow S = 0 + 20 \Rightarrow S = 20 \text{ u.m}$$

عند تغير الأجور:

$$S_1 = 0,2 w - 10 \Rightarrow S_1 = 0,2 (70) - 10 \Rightarrow S_1 = 4 \text{ u.m}$$

$$S_2 = 0,8 p - 20 \Rightarrow S_2 = 0,8 (30) - 20 \Rightarrow S_2 = 4 \text{ u.m}$$

$$S = S_1 + S_2 \Rightarrow S = 4 + 4 \Rightarrow S = 8 \text{ u.m}$$

نعم تتغير النتيجة حيث نلاحظ أنه عند ارتفاع أجور قطاع العائلات أدى هذا إلى ارتفاع الادخار أما في قطاع الأعمال فقد انخفض الادخار بسبب انخفاض الأرباح الموزعة أما الادخار الوطني فقد انخفض.

التمرين 04:

إذا افترضنا أن اقتصاد ما يتكون من قطاعين هما A و B يدخر فيهما المستهلكون 20% كلما ارتفع دخلهم ثلاث سداسيات فقط. فإذا علمت بأن القطاع A يتميز بدخل متاح Y_d يرتفع في كل مرة بمبلغ ثابت قدره 100 م ون مع أن الدخل في السداسي الأول قدر أيضا ب 100 م ون يستهلك كله أي $(C_1 = Y_1 = 100)$. أما القطاع الثاني B فيتميز بارتفاع في الاستهلاك في كل سداسي ب 2000 م ون علما بأن الاستهلاك في السداسي الأول قدر ب $C_1 = 17000$ و الدخل في السداسي الثاني ب $Y_2 = 2000$.

المطلوب:

1. أستخرج دالة الاستهلاك للقطاع A؛

2. أستخرج دالة الاستهلاك للقطاع B؛

3. أستخرج دالتي الاستهلاك والادخار الكليتين؛

4. هل ينطبق ذلك على السلوك الاستهلاكي الكينزي أم لا ولماذا؟

حل التمرين 04:

1. استخراج دالة الاستهلاك للقطاع A:

S ₃		S ₂		S ₁		السداسي القطاعات
Y	C	Y	C	Y	C	
30	260	200	180	100	100	القطاع A
22500	21000	20000	19000	17500	17000	القطاع B

$$b = \Delta C / \Delta Y \Rightarrow b = 180 - 100 / 200 - 100 \Rightarrow b = 0,8$$

$$C_A = a + bY_d \Rightarrow 100 = a + 0,8 (100) \Rightarrow a = 20 \Rightarrow C_A = 20 + 0,8Y_d$$

2. استخراج دالة الاستهلاك للقطاع B:

$$b = \Delta C / \Delta Y \Rightarrow b = 19000 - 17000 / 20000 - 17500 \Rightarrow b = 0,8$$

$$C_B = a + bY_d \Rightarrow 17000 = a + 0,8 (17500) \Rightarrow a = 3000 \Rightarrow C_B = 3000 + 0,8Y_d$$

3. استخراج دالتي الاستهلاك والادخار الكليتين:

$$C = C_A + C_B \Rightarrow C = 20 + 0,8Y_d + 3000 + 0,8Y_d \Rightarrow C = 3020 + 0,8 Y_d$$

$$C = 3020 + 0,8 Y_d \Rightarrow S = - 3020 + 0,2 Y_d$$

التمرين 05:

إذا توفرت لك البيانات التالية الخاصة بالدخل والإنفاق الاستهلاكي لكل فصل على امتداد ثلاث

سنوات كالتالي:

السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الأولى		البيانات
C	Y _d	C	Y _d	C	Y _d	
435	600	322,5	450	85	100	الثلاثي الأول
495	700	352,5	500	145	200	الثلاثي الثاني
555	800	382,5	550	205	300	الثلاثي الثالث
615	900	412,5	600	265	400	الثلاثي الرابع

المطلوب:

1. حدد دالة الاستهلاك الخاصة بكل سنة، هل ينطبق ذلك على خواص دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة

القصيرة؟ ولماذا؟

2. حدد دالة الاستهلاك الخاصة بالفترة الطويلة مبرهنا أن $C_0 = 0$ من خلال معطيات التمرين.

حل التمرين 05:

1. تحديد دالة الاستهلاك الخاصة بكل سنة:

$$C_1 = a + bY_{d1} \Rightarrow 85 = a + 0,6 (100) \Rightarrow a = 25 \Rightarrow C_1 = 25 + 0,6Y_{d1}$$

$$C_2 = a + bY_{d2} \Rightarrow 322,5 = a + 0,6 (450) \Rightarrow a = 52,5 \Rightarrow C_2 = 52,5 + 0,6Y_{d2}$$

$$C_3 = a + bY_{d3} \Rightarrow 435 = a + 0,6 (600) \Rightarrow a = 75 \Rightarrow C_3 = 75 + 0,6Y_{d3}$$

نلاحظ أن هذا لا ينطبق على خواص دالة الاستهلاك الكينزية باعتبار أن a يتغير من سنة إلى أخرى بل

ينطبق على دوال سميث في الفترة الطويلة.

2. تحديد دالة الاستهلاك الخاصة بالفترة الطويلة:

MPC	Y_d	C	
-	250	175	السنة الأولى
0,7	525	367,5	السنة الثانية
0,7	750	525	السنة الثالثة

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت ويساوي 0,7 وهذا يعني أن دالة الاستهلاك خطية وتكون من

الشكل $C = a + bY_d$ وللخوض في الدالة السابقة في المستوى الأول لإيجاد قيمة a كما يلي: $a = 0$

ومنه دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تكون:

$$C_2 = 0,7 Y_d$$

التمرين 06:

إذا كانت لديك البيانات التالية الخاصة بالدخل خلال فترات معينة، وكانت $\alpha = 1.196$ وكانت $\beta =$

0.25

الفترة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
الدخل	1000	1100	1200	1300	1400	1500	1600	1600	1500	1400	1300	1400	1500	1600	1700	1800

المطلوب:

1. تحديد حجم الإنفاق الاستهلاكي والادخار لكل مستوى وفق دالة الدخل النسبي لـ James

:Duesenberry

2. الميل المتوسط للاستهلاك عند كل مستوى؛

3. الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى.

حل التمرين 06:

- تحديد حجم الإنفاق الاستهلاكي والادخار، الميل المتوسط والحدي لكل مستوى من مستويات الدخل:

$$C = \alpha Y_d - b\left(\frac{Y_{d2}}{Y}\right)$$

$$C = 1,196 Y_d - 0,25\left(\frac{Y_{d2}}{Y}\right)$$

APC	MPC	S	C	Y	Y _d	t
0.946	-	54	946	1000	1000	1
0.946	0.946	59.4	1040.60	1100	1100	2
0.946	0.946	64.4	1135.20	1200	1200	3
0.946	0.946	70.2	1229.80	1300	1300	4
0.946	0.946	75.6	1324.40	1400	1400	5
0.946	0.946	81	1419	1500	1500	6
0.946	0.946	86.4	1513.60	1600	1600	7
0.946	0	86.4	1513.60	1600	1600	8
0.96	0.71	57.57	1442.43	1600	1500	9
0.97	0.74	31.85	1368.15	1600	1400	10
0.99	0.77	9.27	1290.73	1600	1300	11
0.96	0.76	44.32	1405.68	1600	1450	12
0.95	0.72	71.6	1478.40	1600	1550	13
0.946	0.70	86.4	1513.60	1600	1600	14
0.946	0.946	91.8	1608.20	1700	1700	15
0.946	0.946	97.2	1702.80	1800	1800	16

التمرين 07:

لتكن لدينا المعطيات التالية: العلاقة طويلة بين الاستهلاك والدخل المتاح أو الجاري هي 0,9 وباستخدام نظرية الدخل الدائم كمرجع.

المطلوب:

- حدد مستويات الدخل في الحالات التالية:

$Y_c = 600$	$Y_t = 0$	الحالة 01:
$Y_c = 650$	$Y_t = 30$	الحالة 02:
$Y_c = 700$	$Y_t = -20$	الحالة 03:
$Y_c = 800$	$Y_t = 50$	الحالة 04:

حل التمرين 07:

- تحديد مستويات الدخل في الحالات أدناه:

$CP = 540$	$Y_c = 600$	$Y_t = 0$	الحالة 01:
$CP = 558$	$Y_c = 650$	$Y_t = 30$	الحالة 02:
$CP = 648$	$Y_c = 700$	$Y_t = -20$	الحالة 03:
$CP = 675$	$Y_c = 800$	$Y_t = 50$	الحالة 04:

الفصل الثاني: دوال الطلب على النقد

المحور الأول: تطور الطلب على النقود

المحور الثاني: محددات الطلب على النقود

سلسلة تمارين مع الحلول

المحور الأول: تطور الطلب على النقود

1. تعريف النقود:

تمثل النقود أي أداة تلقى القبول العام ويستخدم كوسيط في عملية التبادل ومقياس للقيمة وأداة للمدفوعات الآجلة، وقد وجدت النقود بهدف التغلب على صعوبات المقايضة (Barter)، وفي الواقع فإن النقود تقوم بعدة وظائف وهي:¹

- وسيط في التبادل؛
- وحدة للتحاسب؛
- مقياس للمدفوعات الآجلة؛
- مخزن للقيمة.

وللتعرف على تطور الطلب على النقود ينبغي علينا التعرّيج على مختلف النظريات المفسرة لها.

2. المدرسة التقليدية:

قدمت هذه المدرسة صيغا مختلفة في الطلب على النقود تركز على دافع المعاملات في الطلب على النقود، أي أن النقود إنما تطلب بصورة أساسية من أجل التبادل أو كوسيط في المعاملات، ومن أشهر هذه الصيغ معادلة التبادل ومعادلة الأرصدة النقدية.²

1.2. معادلة التبادل (Equation of exchange):

قدم الاقتصادي فيشر معادلة التبادل على النحو التالي:

$$M \times V = P \times T$$

حيث تمثل:

M: عرض النقود؛

V: سرعة دوران النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

T: كمية المبادلات من السلع والخدمات.

¹ محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة جامعة دمياط، مصر، 2018-2019، ص 269.

² محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2006، ص 203 – 204.

حيث يمثل الطرف الأيسر من المعادلة حجم الرصيد النقدي المعروض، أي إجمالي الإنفاق على المبادلات، بينما يمثل الطرف الأيمن قيمة إجمالي المبيعات. وعند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقا لرؤية الكلاسيك فإن المعادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار، حيث تكون كمية النقود هي المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يمثل المتغير التابع، وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات $(\frac{V}{P})$ يؤدي إلى ارتفاع الانفاق (لأن النقود وسيط للمبادلات فقط)، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار.

2.2. معادلة الأرصدة النقدية (The Cash Balance Approach):

قدم الاقتصادي ألفريد مارشال (ثم بيجو) صيغة مطورة من معادلة التبادل اتكأت على رؤية جديدة لدور النقود لا يقوم على أساس التركيز بصورة رئيسية على قيمة النقود، وإنما تركز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود، أي أنهم نقلوا الاهتمام من موضوع قيمة النقود إلى الاهتمام بموضوع الرغبة في الاحتفاظ بالنقود، وقد سميت هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبريدج (أو النظرية الكمية في الطلب على النقود).

وقد تغيرت في هذه المعادلة حجم المبادلات (T) بحجم الناتج الحقيقي أو حجم الدخل الحقيقي (Y)، حيث تطورت العمليات الإحصائية للحسابات القومية وأصبح بالإمكان حساب الدخل الحقيقي، وبقسمة طرفي معادلة التبادل السابقة على سرعة دوران النقود نحصل على:

$$M = P \times Y \times \frac{1}{V}$$

أو

$$M = P \times Y \times K$$

حيث يمثل (K) النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشترياتهم من السلع والخدمات وتسمى نسبة التفضيل النقدي، حيث ترتبط بعلاقة عكسية مع سرعة دوران النقود، فكلما زادت سرعة دوران النقود كما هو الحال في أوقات الرواج الاقتصادي فإن نسبة التفضيل النقدي تنخفض، بينما تزيد نسبة التفضيل النقدي عندما تنخفض سرعة دوران النقود كما هو الحال في أوقات الركود الاقتصادي.

3. الطلب على النقود في المدرسة الكينزية:

حسب كينز فإن النقود تطلب لثلاثة أغراض:

- الطلب على النقود بغرض التبادل؛
- الطلب على النقود بغرض الاحتياط؛
- الطلب على النقود بغرض المضاربة.

1.3. الطلب على النقود بغرض التبادل (المعاملات اليومية):

يحتفظ الأفراد والمنتجون ببعض الأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية كإجراء كسوف المواد الغذائية، استخدام المواصلات، الدخول إلى السينما والمسرح ... الخ بالنسبة للأفراد. ودفع أجور العمال وإجراء شراء المواد الأولية... الخ بالنسبة للمنتجين. وبواعث الاحتفاظ بالنقود ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإفراقهم لهذا الدخل، أو بين دخول المنتجين من المبيعات وإفراقهم على العملية الإنتاجية. فالأفراد يقبضون عادة أجورهم في نهاية الشهر لينفقوه خلال الشهر التالي، لذلك يتوجب عليهم الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل صفقاتهم اليومية وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجين.

ويتوقف الطلب على النقود من أجل التبادل على حجم الدخل الوطني، وهذا التحليل لا ينطبق فقط على الأفراد وإنما أيضا على المنتجين والحكومة. لذلك يمكن القول بأن الطلب على النقد في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات اليومية هو دالة تابعة للدخل الوطني¹.

$$L_1 = f(Y) = \alpha Y$$

حيث تمثل:

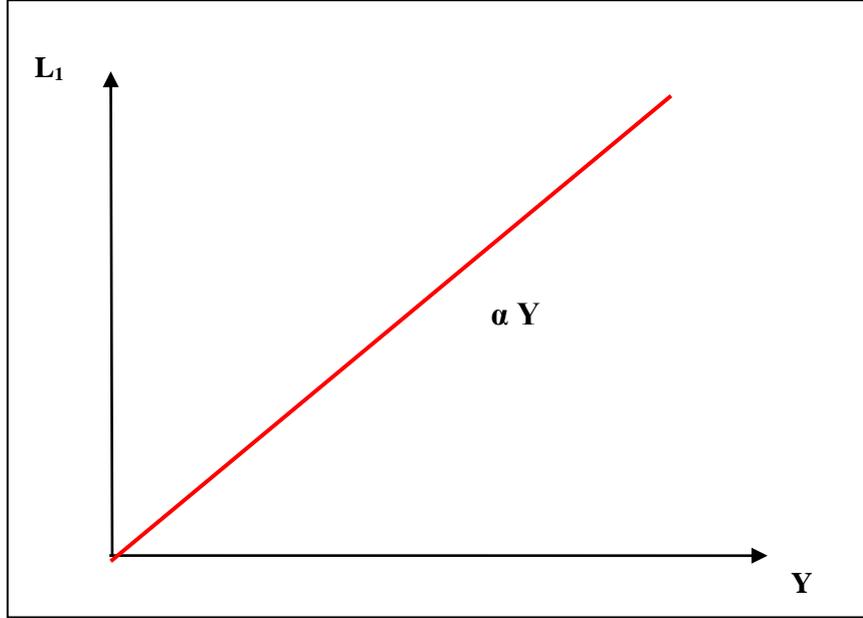
L_1 : الطلب على النقود من أجل التبادل؛

α : النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية وتكون موجبة.

حيث يمكن توضيح دالة الطلب على النقود من أجل التبادل بيانيا كما يلي:

¹ نمر محمد الخطيب، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق (محاضرات وتمارين)، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007 – 2008، ص 140 – 141.

الشكل رقم (01-02): التمثيل البياني للطلب على النقود من أجل التبادل



ملاحظة: بالرغم من أن الدخل الوطني هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود من أجل التبادل إلا أن هناك عوامل أخرى يمكن لها أن تؤثر على حجم الطلب على النقود لأجل الصفقات مثل العوامل المؤسسية التي تحدد نظام وأساليب وفترات الدخول والإنفاق، وأيضا استخدام بطاقات الائتمان التي تزيل الفجوة الزمنية الفاصلة بين المدفوعات والمقبوضات، والتوقعات حول حجم التوقعات المقبلة. غير أهم هذا العوامل هي معدل الفائدة، حيث من المعقول جدا أن نتوقع من الطلب على النقود لأجل التبادل أن يتغير سلبيا مع الفائدة، أي كلما كانت الفائدة مرتفعة كلما كان الطلب على النقود لأجل الصفقات أقل، والعكس صحيح.

2.3. الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

يميل الأفراد للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشدة في المستقبل، مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غير المتوقعة، ويعتمد هذا الدافع على مستوى دخل الأفراد، فكلما زاد الدخل زادت نسبة النقود التي يحتفظون بها تحوطا للمستقبل.

$$L_2 = f(Y) = \beta Y$$

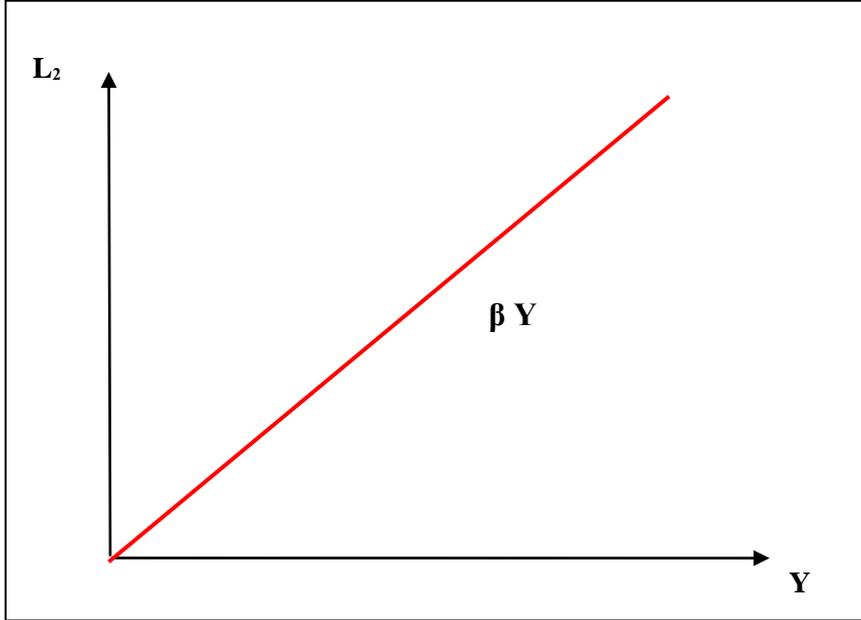
حيث تمثل:

L_2 : الطلب على النقود بدافع الاحتياط؛

β : الجزء المحتفظ به بدافع الحيطة والحذر ويكون موجبا.

حيث يمكن توضيح دالة الطلب على النقود بدافع الحيطة والحذر بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (02-02): التمثيل البياني للطلب على النقود بدافع الحيطة والحذر

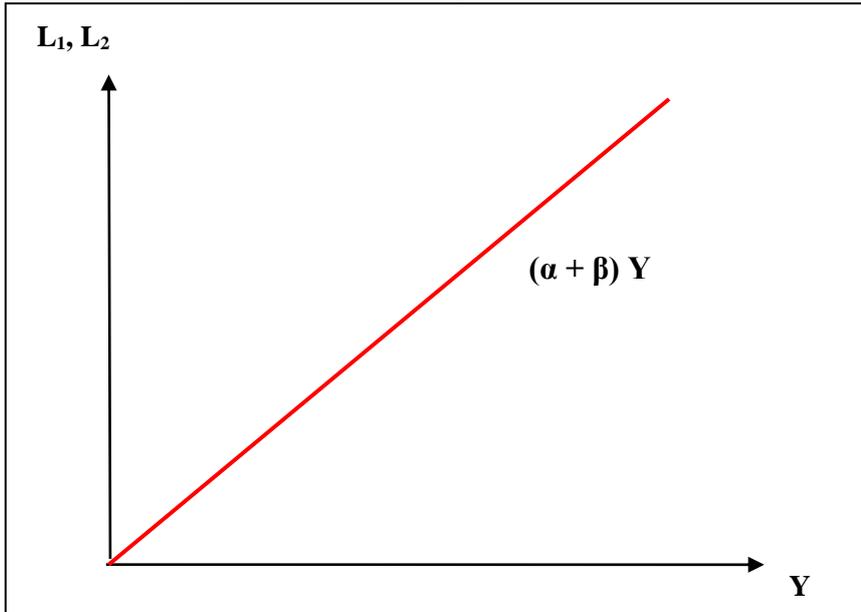


وبجمع دالتي الطلب على النقود من أجل التبادل والطلب على النقد من أجل الحيطة والحذر نجد:

$$L_1 + L_2 = (\alpha + \beta) Y$$

حيث يمكن توضيح دالة الطلب على النقود بدافع التبادل والاحتياط بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-02): التمثيل البياني للطلب على النقود بدافع التبادل والاحتياط



3.3. الطلب على النقود بغرض المضاربة:

يعتبر دافع المضاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسة الكينزية عن غيرها، في تحليل دوافع الطلب على النقود، وفقا لدافع المضاربة فإن الأفراد يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق، ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسية وعلى توقعات المضاربين لهذا السعر مستقبلا، والعلاقة هنا هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة، كلما مال الأفراد للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.¹

وباختصار، فإن دالة الطلب على النقود وفقا للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$L_3 = f(i) = L_0 - \mu r$$

حيث تمثل:

L_3 : الطلب على النقود بدافع المضاربة؛

r : معدل الفائدة ويمثل تكلفة الاحتياط بالأصول في شكل نقدي بهدف المضاربة؛

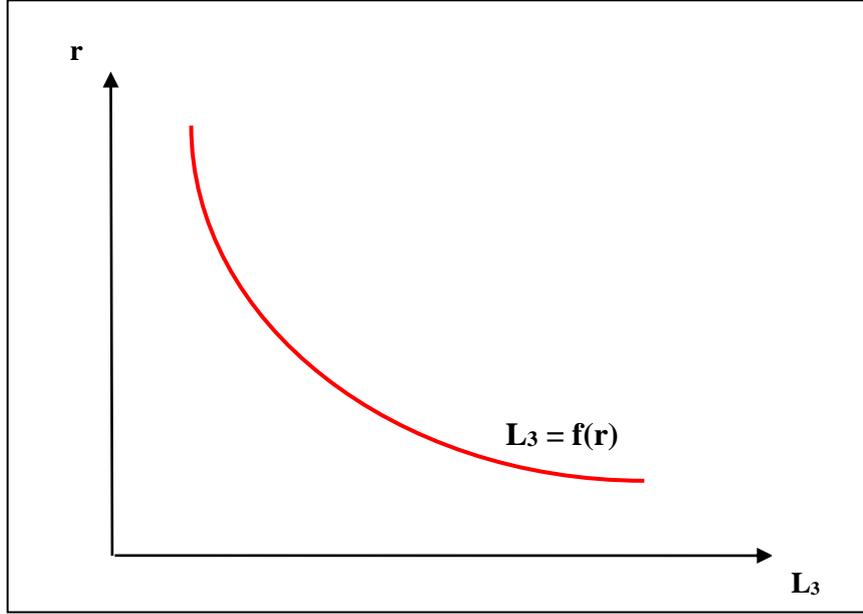
L_0 : مستوى معين من الطلب بغرض المضاربة؛

μ : معامل الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة.

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2014، ص 205 -

حيث يمكن توضيح دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (04-02): التمثيل البياني للطلب على النقود بدافع المضاربة



وعليه واستنادا إلى التحليل السابق يمكن استنتاج دالة الطلب على النقود والتي تعبر عن الأغراض

الثلاثة السابقة الذكر:

$$M_D = L_1 + L_2 + L_3$$

أي أن:

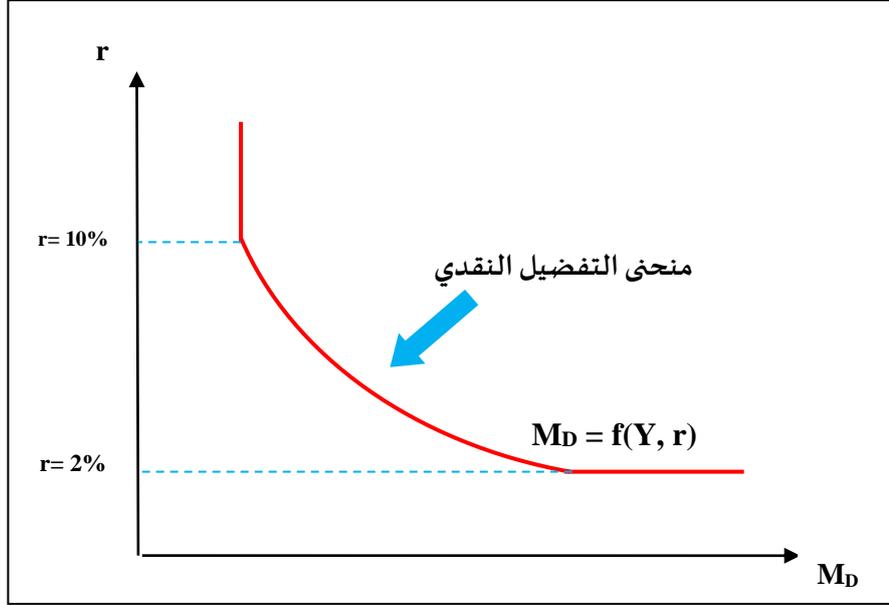
$$M_D = (\alpha + \beta) Y + L_0 - \mu r$$

4.3. منحنى تفضيل السيولة:

بعد أن تعرفنا على الشكل العام لدالة الطلب على النقود والتي تبين أن علاقة الطلب على النقود تتغير

إيجابيا مع الدخل الوطني وسلبيا مع الفائدة.

الشكل رقم (05-02): التمثيل البياني لمنحنى التفضيل النقدي



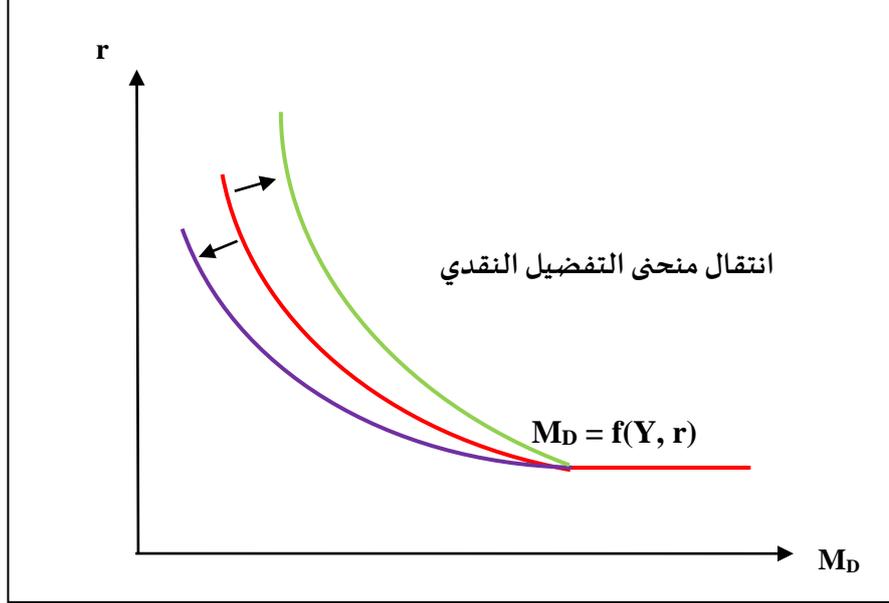
يلاحظ من الشكل أعلاه أن منحنى الطلب على النقود يصبح خطاً أفقياً عند حد أدنى معين للفائدة (r=2%)، مشيراً بذلك لأنه الطلب على النقود لأجل المضاربة أصبح تام المرونة، بمعنى أن زيادة عرض النقود لن تؤدي إلى أي تغيير في الفائدة، حيث يرى الأفراد أن تكلفة الاحتفاظ بالنقد السائل يكون أقل نسبياً من شراء السندات ذات الأسعار المرتفعة عند ذلك الحد الأدنى للفائدة، ف شراء سندات يتضمن بالطبع مخاطر كبيرة من جراء احتمال انخفاض أسعارها في المستقبل القريب، لذا يفضلون التضحية بفائدة قدرها 2% باحتفاظهم بالنقود عوضاً عن احتمال تحمل خسارة رأسمالية كبيرة بشراءهم سندات بأسعار مرتفعة.

ونسبي المدى الذي يصبح فيه الطلب على النقود خطاً أفقياً بمصيدة السيولة (Liquidity Trap) أو مصيدة كينز، ويلاحظ أيضاً من الشكل أعلاه أن منحنى الطلب على النقد يصبح تقريباً خطاً عمودياً عند حد أعلى معين للفائدة (r=10%) مشيراً بذلك إلى أن الطلب على النقود لأجل المضاربة أصبح غير مرن بشكل تام، وأن العلاقة بين الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيلة مع الفائدة معدومة تقريباً.

وقد يحدث أن يتغير منحنى الطلب على النقود يمينا أو يسارا حسب نوعية التغير الطارئ فتتغير كمية النقد المطلوبة على الرغم من ثبات معدل الفائدة ويحدث هذا إذا تغير مستوى الأسعار مثلاً، فإذا

ارتفعت الأسعار زاد الطلب على النقد وتغير بذلك منحى الطلب على النقود إلى الأعلى (إلى اليمين) كما هو موضح في الشكل أدناه:¹

الشكل رقم (06-02): التمثيل البياني لانتقال منحى التفضيل النقدي



أما إذا انخفضت الأسعار فسينخفض الطلب على النقود وينتقل منحى الطلب على النقد إلى الأسفل (إلى اليسار).

وقد يتغير موضع منحى الطلب على النقد نتيجة تغير مستوى الدخل، فإذا زاد الدخل الوطني فسوف يزداد الطلب على النقد وبالتالي سوف ينتقل منحى تفضيل السيولة إلى الأعلى، أما إذا انخفض الدخل فإن منحى الطلب على النقد سينتقل إلى الأسفل.

5.3. التوازن في سوق النقد:

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى كل من عرض النقود مع الطلب عليها، لذلك يجب الإشارة إلى أن عرض النقود متغير خارجي، أي أنه يساوي قيمة معينة يعرضها البنك المركزي في السوق، وعليه فإن دالة عرض النقود تكون من الشكل:

$$M_s = M_0$$

حيث أن M_0 تمثل مستوى معين من المعروض النقدي.

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 234.

أما معادلة الطلب على النقود فقد سبقت الإشارة إليها وصياغتها على الشكل:

$$M_D = (\alpha + \beta) Y + L_0 - \mu r$$

وبما أن التوازن يتحقق عند تساوي كل من عرض النقود والطلب عليها فإن:

$$M_s = M_D$$

$$M_0 = (\alpha + \beta) Y + L_0 - \mu r$$

$$(\alpha + \beta) Y = M_0 - L_0 + \mu r$$

$$Y = \frac{M_0 - L_0}{\alpha + \beta} + \frac{\mu}{\alpha + \beta} r$$

تمثل هذه العلاقة معادلة عرض النقود والطلب عليها، والتي تبين العلاقة الخطية بين معدلات الفائدة والدخل، ومن الواضح أنه لا يمكن معرفة مستوى التوازن للدخل الوطني إلا بمعرفة مستويات الفائدة، حيث أن هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل ومستويات الفائدة، كما أن هذه العلاقة تمثل مختلف التوليفات بين الدخل والفائدة التوازنية في سوق النقد وتسمى بمعادلة LM (معادلة هيكس)، وأي نقطة على منحنى LM تمثل توازنا في سوق النقود.

4. معادلة الطلب على النقود لفريدمان:

قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو بالو.م.أ نظريته في الطلب على النقود في خمسينيات القرن الماضي (1959)، والتي جاءت كامتداد وتطوير للنظرية الكلاسيكية المتمثلة في معادلة التبادل لفيشر، ولكن بدون التمسك بفرضية ثبات سرعة دوران النقود، الأمر الذي سمح بمقولة أن لكمية النقود دورا مؤثرا في الدخل والإنتاج والأسعار، وبالتالي فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي.

1.4. الفرضيات الأساسية لنظرية فريدمان في الطلب على النقود:

بنى فريدمان نظريته على جملة من الفرضيات أهمها:

- رفض دوافع الاحتفاظ التي ركز عليها كينز في بناء نظرية التفضيل النقدي؛
- النظر إلى الطلب على النقود في إطار مشابه لنظرية الطلب على أية سلعة أو أصل آخر؛
- يرى فريدمان أن ثروة الأفراد تتكون من تشكيلة مختلفة من الأصول البديلة مثل النقود والأسهم والسندات والأصول غير البشرية كالسلع مثل العقارات والسلع غير المعمرة ونحوها؛

- معدلات العائد النسبي على الأصول المالية وليس الأسعار النسبية لها هي المحدد للاختيار بين الأصول البديلة؛
- اعتبر فريدمان أن سعر الفائدة هو معدل العائد على النقود السائلة التي تشكل مكونا من مكونات الثروة؛
- استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كمقياس للثروة.

2.4. دالة الطلب على النقود عند فريدمان:

صاغ فريدمان فرضيته على النحو التالي:¹

$$\frac{M^d}{Y} = f(Y_p, r_b, r_e, r_t, r, \pi^e)$$

حيث تمثل:

$\frac{M^d}{Y}$: الطلب على النقود الحقيقية؛

Y_p : الدخل الدائم كمقياس لحجم الثروة (W)؛

r_b : معدل العائد على السندات؛

r_t, r_e : معدلات العائد على بقية الأصول؛

r : معدل العائد على النقود السائلة؛

π^e : معدل العائد (السالب) على السلع أو الأصول غير البشرية كالعقارات والسلع غير المعمرة.

ومن خصائص دالة الطلب على النقود عند فريدمان:

- استخدام الدخل الدائم كمقياس للثروة خلافا للدخل المطلق عند كينز؛
- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لتغير سعر الفائدة ضئيلة، فانخفاض المرونة يعني أن الطلب على النقود يتأثر بدرجة حاسمة بمستوى الدخل الدائم؛
- يعتقد النقديون أن دالة الطلب على النقود مستقرة أي أن ميل وقاطع منحنى دالة الطلب على النقود لا يتغير بصورة كبيرة؛
- تؤكد نظرية فريدمان في الطلب على النقود أهمية النقود ودورها المؤثر على الدخل والأسعار؛

¹ محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 348 – 349.

- يمكن استخدام نظرية فريدمان كقراءة جديدة لمعادلة الأرصدة النقدية أيضا (معادلة كامبريدج) على النحو التالي:

$$M^d = k (r_b, r_e, r_t)PY$$

حيث أن **K** تمثل نسبة تفضيل السيولة ولكنها في معادلة فريدمان ليست ثابتة وإنما هي دالة في معدلات العائد على الأصول البديلة للاحتفاظ بالنقود، أي أن ارتفاع في معدل العائد على أي أصل من الأصول البديلة سيؤدي إلى انخفاض **K**، وهو ما يعني زيادة رغبة الأفراد في اقتناء الأصول البديلة للنقود السائلة والعكس صحيح.

- يمكن استخدام الصياغة الأخيرة لدالة فريدمان في تحديد توازن سوق النقود على النحو التالي:

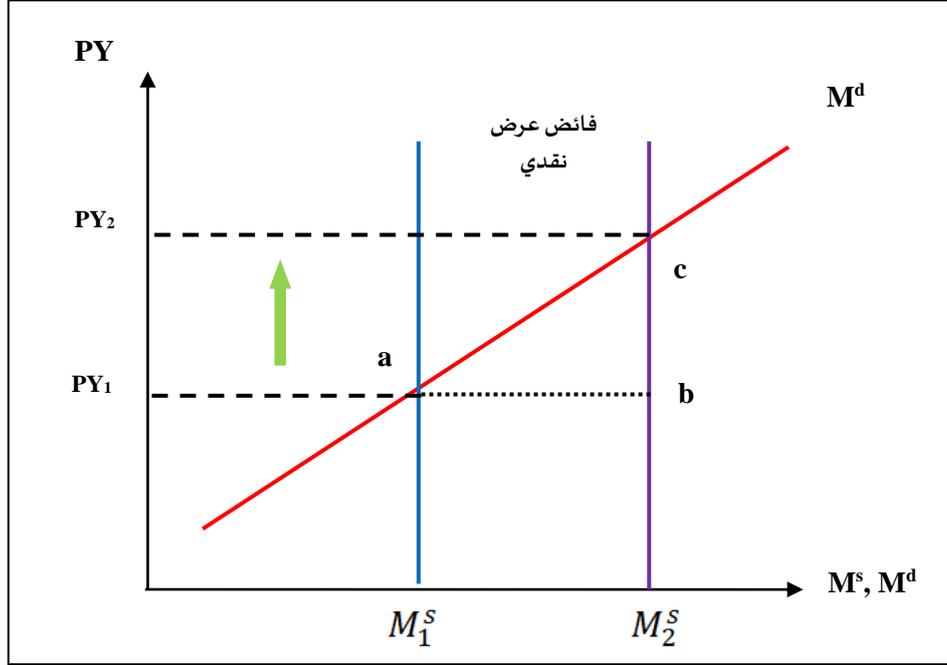
$$M = M^d$$

$$M = k (r_b, r_e, r_t)PY$$

حيث أن الطلب على النقود هو دالة مستقرة بالنسبة لفريدمان فإن أي زيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع الدخل النقدي (**PY**) أو أن زيادة (**M**) ستخفض من (**r_b, r_e, r_t**) وبالتالي زيادة التفضيل النقدي (**K**)، وبمعنى آخر فإن انخفاض معدلات العائد على الأصول البديلة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وبالتالي فإن (**K**) سترتفع.

وعليه فإن هذا يؤكد اعتقاد فريدمان بأن عرض النقود يمارس تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي وأن النقود ليست محايدة كما ادعى الكلاسيك، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (07-02): التمثيل البياني للطلب على النقود عند فريدمان



بافتراض أن عرض النقود (M^s) قد ارتفع إلى المقدار (M_2^s)، فإن هناك فائضا في العرض النقدي (ab) هو أكثر مما يرغب الناس في الاحتفاظ به، مما يؤدي على انفاق النقود الزائدة وبالتالي إما أن الإنتاج الحقيقي يرتفع أو ترتفع الأسعار، وفي جميع الأحوال فإن الدخل النقدي يرتفع إلى $(PY)_2$.

المحور الثاني: محددات الطلب على النقود

انطلاقا كذلك من النظريات المفسرة للطلب على النقود وبعض الدراسات السابقة هناك عدة متغيرات تفسر الطلب على النقود:

تتضمن دوال الطلب على النقود متغير يعكس الدخل أو الثروة، بالإضافة إلى العائد على النقود والبدائل المناسبة للطلب على النقود، وجرت العادة في الدراسات السابقة على استخدام إجمالي الناتج المحلي كبديل للثروة لعدم توفر بيانات حول هذا المتغير الأخير، أما فيما يتعلق بمتغيرات تكلفة الفرصة البديلة فإن سعر الفائدة ومعدل التضخم يمثلان المؤشرات الأكثر استخداما في هذا الإطار، حيث يمثل الأول العائد على النقود نفسها بينما يمثل الثاني العائد على الأصول العينية، ويستخدم معدل التضخم

في معادلة الطلب على النقود في حالة عدم وجود فائدة على الودائع الجارية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

كما أن نظريات الطلب على النقود لا توفر إلا القليل من الإرشاد حول سعر الفائدة الذي ينبغي استخدامه، فيرى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة قصير الأجل هو أنسب متغير أنه يقيس الكلفة البديلة لحيازة النقد، ونجد في هذه الفئة أن سعر الفائدة على الودائع في شركات الادخار والإقراض أو أدوات الصندوق قصيرة الأجل قد تكون الأنسب.

وقامت بعض الدراسات التطبيقية بإدخال متغيرات إضافية في دالة الطلب على النقود كأسعار الصرف الحقيقية أو الاسمية. وأخيرا تلعب التغيرات المؤسسية دورا هاما في التأثير على سلوك الطلب على النقود، فتطور الوعي المصرفي وتطور القطاع المالي والابتكارات المالية كبطاقات الائتمان وبطاقة السحب الآلي والتحويل الإلكتروني للأرصدة تؤدي إلى تغيير التوزيع النسبي لمكونات الطلب على النقود.

سلسلة تمارين مع الحلول

التمرين 01:

1. ماهي وظائف النقود عند كينز؟
2. من وظائف البنوك التجارية خلق النقود كيف ذلك؟
3. لماذا يوجد الطلب على النقود لأجل المضاربة؟
4. لماذا يفضل بعض الأفراد الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل على الاحتفاظ بها على شكل سندات؟
5. من خلال دراستنا لنظرية الطلب على النقد عند "فريدمان" ما الفرق بينها وبين نظرية الطلب على النقد ليكنز؟

حل التمرين 01:

1. وظائف النقود: بصفة عامة تعرف النقود على أنها أي شيء يلقي قبولا كوسيط للتبادل وكمقياس للقيمة والمدفوعات الآجلة وكمخزن للثروة ومن التعريف يمكن أن نستنتج أن وظائف النقود كالتالي:
- وسيط للتبادل؛ - مقياس للقيمة؛ - مخزن للقيمة؛ - مقياس للمدفوعات الآجلة.
2. البنوك التجارية ووظيفة خلق النقود: تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ولتوضيح ذلك ندرج المثال التالي: لنفترض أن نسبة الاحتياطي القانوني 20 % والودائع لدى البنك الأول قدرت بـ 10000 ويمكن للمقترضين أن يودعوا نقودهم في البنك الأصلي أو في بنوك أخرى وللتوضيح نفترض أن المقترضين أودعوا أموالهم في بنوك أخرى والجدول التالي يمكن أن يبين ذلك:

البنك	الودائع	الاحتياطي القانوني	القروض
A	10000	2000	8000
B	8000	1600	6400
C	6400	1280	5120
D	5120	1024	4096
--	--	--	--
المجموع	50000	40000	10000

- باعتبار العملية مرحلة لعدد غير محدد من المراحل فإن المبلغ الأصلي المودع سيؤدي إلى زيادة الودائع وبالتالي عرض النقود كحد أقصى إلى 50000 وتفسير هذه الزيادة هو أن التوسع في الودائع من خلال منح

القروض ما هو إلا متتالية هندسية، فإذا افترضنا أن D المبلغ الأصلي المودع 10000 و R تمثل نسبة الاحتياطي القانوني 20 % فإنه يمكننا أن نكتب مجموع الودائع بالعلاقة التالية:

$$D + D(1-R) + D(1-R)^2 + D(1-R)^3 + \dots = D/R$$

يمثل مجموع متتالية هندسية ويسمى $1/R$ مضاعف الودائع.

3. يعتبر الاحتفاظ بالنقود من أجل دافع المضاربة من أهم الدوافع التي قدمها كينز في نظريته الخاصة بالطلب على النقود ويقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على ربح وعلى ذلك يمثل الربح الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و ثمن بيعها ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بأحوال بورصة الأوراق المالية إذ قد يتمكن من تحقيق ربح عالي إذا كان تقديره جيدا لحال هذا السوق وبناء على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة. وتتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المتحصل عليه من السند.

4. يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائل لأن خطر الخسارة منعدم على عكس الاحتفاظ بها في شكل سندات والذي يعتبر خطر الخسارة فيه ممكناً هذا من جهة بالإضافة إلى أن الشكل السائل للنقود يعد المشكل الأكثر درجة سيولة المفضل عند الأفراد في المعاملات اليومية وعند المستثمرين لأنه يسهل المضاربة في سوق الأوراق المالية للحصول على أرباح غير متوقعة.

5. الفرق بين نظرية الطلب على النقود لكينز ونظرية الطلب على النقود عند فريدمان، أن هذا الأخير اهتم في نظريته بتحليل العوامل التي تحدد الكمية النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ولم يهتم بدراسة الحوافز والدوافع التي تدفع إلى حيازة النقود والتي اعتمدها كينز في نظريته.

التمرين 02:

ليكن لدينا المعلومات الاقتصادية التالية:

$$M_{D1} = \frac{1}{5}Y$$

$$M_{D3} = 200 - 600i$$

المطلوب:

1. أوجد دالة الطلب على النقود؛

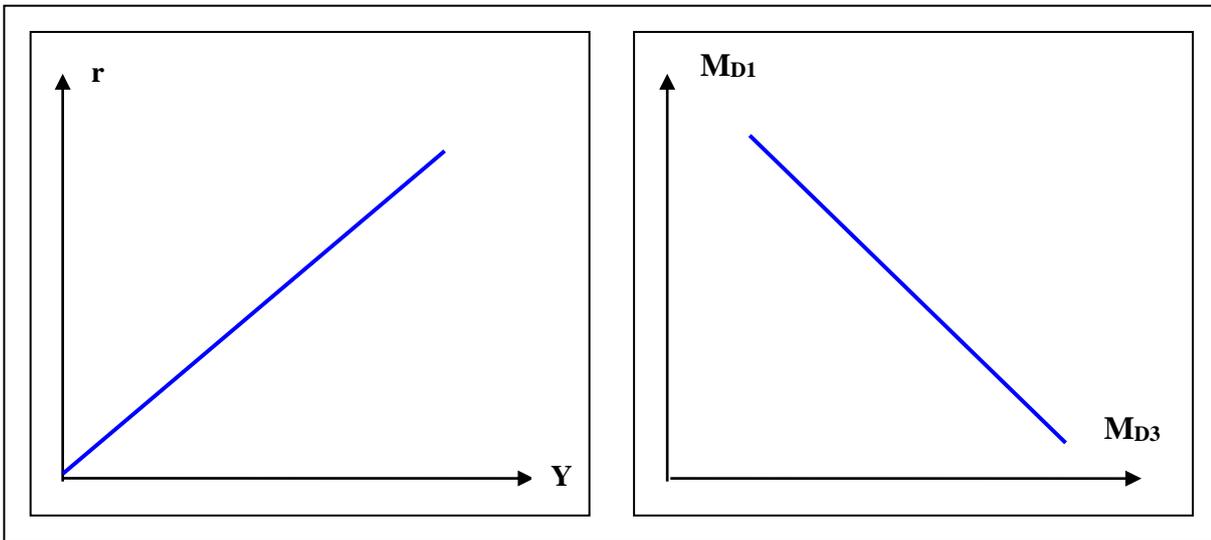
2. مثل المعلومات بيانياً.

حل التمرين 02:

1. إيجاد دالة الطلب على النقود:

$$M_D = M_{D1} + M_{D3} \Rightarrow M_D = \frac{1}{5}Y + 200 - 600i$$

2. تمثيل المعلومات بيانياً:

التمرين 03:إليك الجدول التالي الذي يمثل الطلب للمعاملات والاحتياط M_{D1} والمضاربة M_{D3} :

الطلب للمضاربة		الطلب للمعاملات والاحتياط	
M_{D3}	i	M_{D1}	Y
25	0.03	25	50
50	0.02	50	100
75	0.01	100	200

المطلوب:

1. أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل لفائدة 0,03 ومستوى الدخل 200ون؟

2. أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل لفائدة 0,01 ومستوى الدخل 50ون؟

3. ماذا تلاحظ؟

4. إذا كانت دالة الطلب للمعاملات والاحتياط هي $M_{D1} = 2Y$ ودالة الطلب للمضاربة $M_{D3} = 50 - 220i$ ، أوجد معادلة الطلب الكلية على النقود؟

حل التمرين 03:

1. إيجاد كمية النقود عند $i = 0,03$ و $Y = 200$:

$$M_D = 25 + 100 = 125$$

2. إيجاد كمية النقود عند $i = 0,01$ و $Y = 50$:

$$M_D = 75 + 100 = 175$$

3. نلاحظ أنه عندما كان معدل الفائدة 3% ومستوى الدخل 200 بلغ الطلب على النقود 125 ون، في حين عندما بلغت الفائدة 1% ومستوى الدخل 50 ون، بلغت كمية النقود المطلوبة 175 ون، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقود.

4. إيجاد معادلة الطلب على النقود الكلية:

$$M_D = 2Y + 50 - 220i$$

الفصل الثالث: تحليل هيكل هانس لسعر الفائدة

المحور الأول: دراسة منحنى (IS) من طرف هانس

المحور الثاني: دراسة منحنى (LM) من طرف هيكل

المحور الثالث: التوازن الاقتصادي العام

المحور الرابع: آثار السياسة المالية والنقدية على نموذج IS-LM

سلسلة تمارين مع الحلول

تمهيد:

عرض نموذج (IS-LM) لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكيني جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1972، وكان يريد من وراء ذلك إيضاح التكامل الموجود بين النموذج الكيني البسيط والنموذج الكلاسيكي، وقد تابع هذا العمل العالم المشهور ألفن هانسن، ولذلك سمي هذا النموذج (Hicks Hansen)، حيث يهدف إلى:

- تحديد كل الدخل وسعر الفائدة الذين يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود؛
- أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

ويعتمد هذا النموذج على جملة من الفرضيات أهمها:

- ثبات مستوى الأسعار؛
- الانفاق العام والضرائب يعتبران متغيران؛
- اقتصاد مغلق: عدم وجود حركة للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال؛
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري؛
- عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد، إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك؛
- يتكون الطلب على النقود من الطلب على النقود بغرض المعاملات وبغرض المضاربة.

وعليه فقد أصبح نموذج IS-LM الذي اقترحه هيكس واسع الانتشار في الخمسينات بفضل الأعمال الرائدة لهانسن، فهو نموذج للتوازن المشترك بين أسواق السلع والأسواق المالية في الاقتصاد وهذا النموذج الكيني يصف الاقتصاد في المدى القصير، وهي بمثابة أساس النظرية الحديثة للطلب الكلي.

المحور الأول: دراسة منحنى IS من طرف هانسن

1. منحنى IS:

يقوم الاقتصاد الكيني على فرضية أساسية مفادها أن الدائرة العينية غير مفصولة عن الدائرة النقدية (الاقتصاد النقدي)، وتلعب أسعار الفائدة دورا أساسيا ومحوريا في إحداث العلاقة بينها وعليه فإن أي اختلال في إحدى الدائرتين سوف يؤدي إلى الاختلال في الدائرة الأخرى وتتكون هاتين الدائرتين من عدة أسواق منها سوق السلع والخدمات وسوق الأوراق المالية والنقود، وسوق العمل، وعليه فإن إحداث التوازن الكلي (في الاقتصاد الكلي) يعني إحداث التوازن في مختلف الأسواق .

ففي نموذج التقاطع الكينزي السابق تم تجاهل تأثير معدل الفائدة على توازن الدخل بافتراض أن الانفاق الاستثماري المخطط متغير خارجي بقيمة ثابتة، أي أن $(I = I_0)$ ، إلا أن الاستثمار في حقيقة الأمر يعتمد على معدل الفائدة، كونها تمثل تكلفة الاقتراض لتمويل الاستثمارات، فإنه مع ارتفاع معدل الفائدة تفقد بعض الاستثمارات ربحيتها فيقل إجمالي الاستثمار، ومن ثم فإن الاستثمار I دالة متناقصة على معدل الفائدة r .¹

فمن المسلم به أنه الاستثمار (I) دالة في معدلات الفائدة (r) ، الدخل (Y) ورأس المال (K) أي أن:

$$I = f(Y, r, K)$$

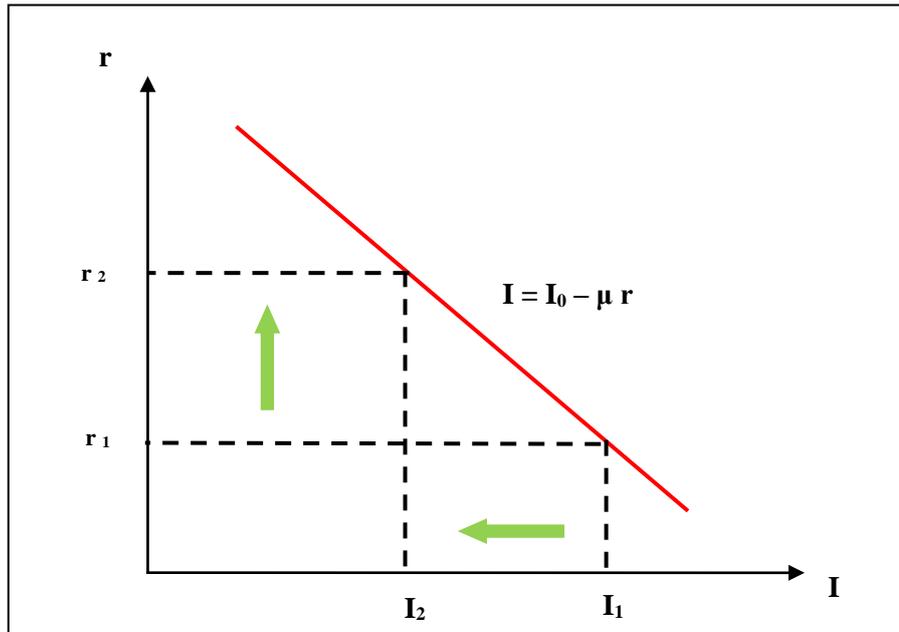
وبما أننا نفترض ثبات رأس المال في المدى القصير، فإن دالة الاستثمار تصبح على النحو:

$$I = f(Y, r)$$

حيث أن العلاقة بين الاستثمار والدخل هي علاقة طردية، في حين يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع معدلات الفائدة.

وإذا أجرينا تحليلنا في نطاق دالة الاستثمار كدالة تابعة للدخل والفائدة لتمكنا من اشتقاق منحنى يمثل العلاقة بين معدلات الفائدة السائدة ومستويات الدخل الوطني الموافقة لها.

الشكل رقم (01-03): التمثيل البياني لدالة الاستثمار



¹ عبد الرحمان محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة الإمام، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص

2. تعريف منحني IS:

يشير منحني IS إلى مختلف الثنائيات الممكنة بين سعر الفائدة ومستويات الدخل والتي تجعل سوق الإنتاج في حالة توازن، كما يمثل المستويات المختلفة من شرط التوازن وتساوي كل من الادخار والاستثمار حيث أن الادخار يتحدد بالدخل بينما يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة.

وعليه فإن منحني IS مشتق من كلمتي استثمار (Investment) وادخار (Saving)، وهو ذو ميل سالب بالنسبة لمعدل الفائدة يعطينا التولفيات المختلفة من مستوى الدخل ومعدل الفائدة التي يكون عندها سوق السلع والخدمات النهائية في حالة توازن¹.

3. معادلة IS:

ليكن لدينا:

$$C = a + bY_d$$

$$I = I_0 - \mu r$$

$$G = G_0$$

$$T = T_0 + tY$$

$$R = R_0$$

$$X = X_0$$

$$M = M_0 + mY$$

وليكن شرط التوازن في النموذج الكينزي ذو أربعة قطاعات:

$$Y = C + I + G + X - M$$

بتعويض المعادلات أعلاه في شرط التوازن الكلي (الطلب الكلي = العرض الكلي):

$$Y = a + bY_d + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = a + b(Y - T + R) + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = a + b(Y - T_0 - tY + R_0) + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = a + bY - bT_0 - btY + bR_0 + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y - bY + btY + mY = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y(1 - b + bt + m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y = \frac{1}{(1 - b + bt + m)} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 - \mu r + G_0 + X_0 - M_0)$$

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

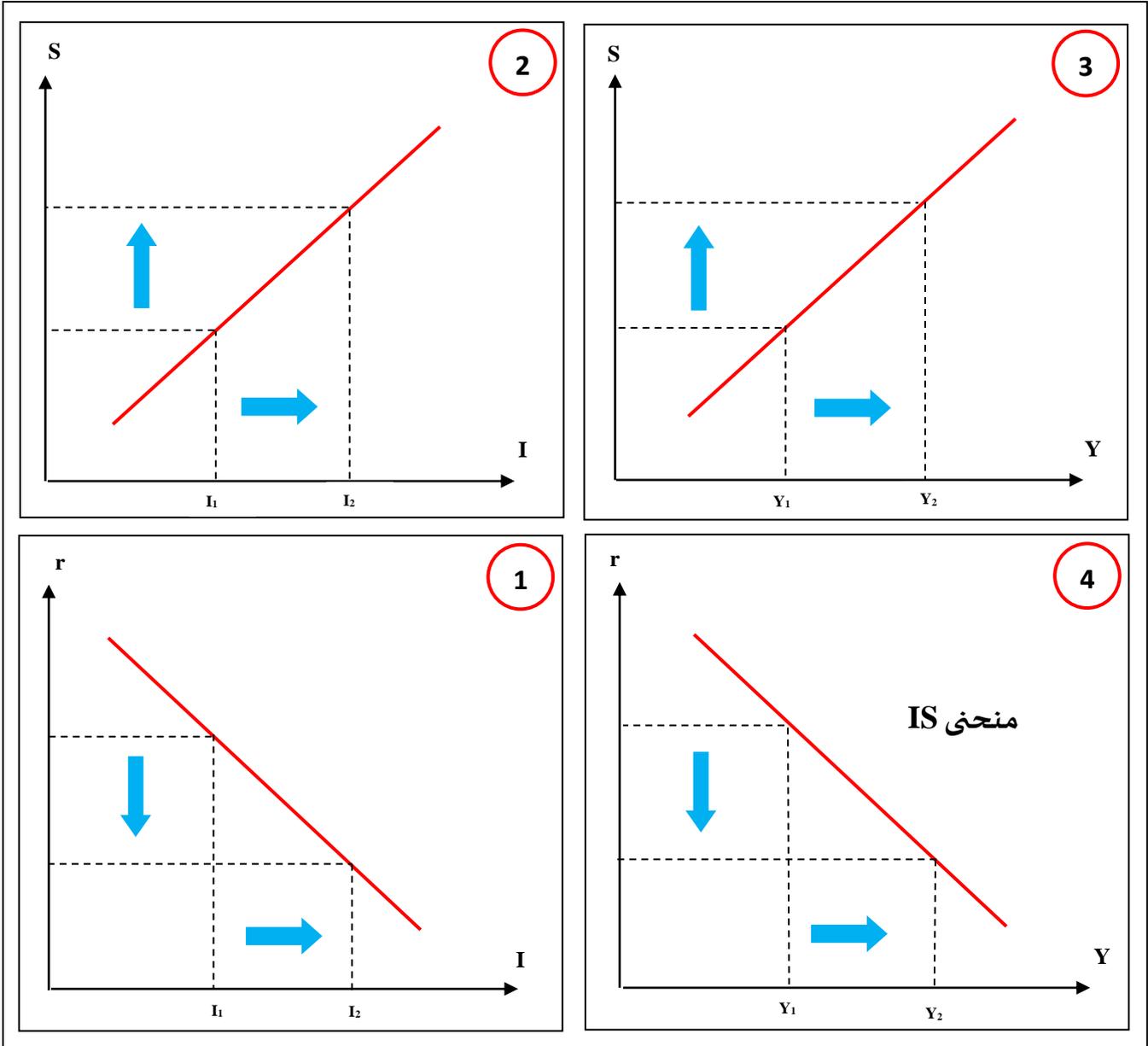
كما يمكن كتابة هذه العبارة على النحو التالي:

$$Y = \frac{a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + bt + m} - \frac{\mu}{1 - b + bt + m} r$$

تسمى هذه العلاقة بعلاقة هانس أو معادلة (IS)، فهي تبين العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والدخل عند التوازن أي كلما ارتفع (r) انخفض (Y)، وهذا ما تثبته الإشارة السالبة التي تسبق معدل الحساسية (μ) والعكس صحيح.

4. اشتقاق منحنى IS بيانياً:

الشكل رقم (02-03): اشتقاق منحنى IS



يمكن اشتقاق منحنى IS بيانياً بتتبع تغير أثر سعر الفائدة على الاستثمار وبالتالي على الطلب الكلي ومستوى الدخل، حيث يمثل الشكل الأول منحنى الاستثمار بدلالة سعر الفائدة والذي يوضح العلاقة العكسية بينهما، أما الشكل الثاني فيوضح العلاقة الطردية بين مستويات الادخار والاستثمار، ويوضح الشكل الثالث العلاقة الطردية بين كل من الدخل ومستويات الادخار، لنتحصل في الأخير على منحنى IS الذي يبرز العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة ومستويات الدخل، والذي يعكس فكرة أساسية مفادها أن أي انخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (إما الطلب الاستثماري أو ذلك الجزء من الاستهلاك المرتبط بسعر الفائدة).

5. انتقال منحنى IS:

توضح التغيرات في سعر الفائدة بيانياً بالتحرك على نفس منحنى IS إلى الأعلى أو الأسفل، بينما تحرك IS إلى اليمين أو اليسار يتحكم فيه تغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي وهي: الاستهلاك التلقائي a ، الاستثمار التلقائي I_0 ، الإنفاق الحكومي G_0 والضرائب T_0 ¹.

1.5. أثر التغير في أحد مكونات الإنفاق التلقائي على منحنى IS:

إن تغير الاستهلاك التلقائي أو الاستثمار التلقائي أو الإنفاق الحكومي تؤدي بانتقال IS ومن ثم تغير الدخل عند نفس سعر الفائدة بالمقدار:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1 - b + bt + m)} (\Delta a / \Delta I / \Delta G)$$

أي أن المسافة الأفقية لانتقال منحنى IS (يمينا $\Delta Y > 0$) أو (يسارا $\Delta Y < 0$).

2.5. أثر التغير في الضرائب على منحنى IS:

إن زيادة الضرائب تؤدي إلى نقص في الاستهلاك ومن ثم نقص الطلب الكلي وبالتالي نقص الدخل وبالتالي ينتقل IS إلى اليسار، والعكس صحيح أي نقص الضرائب يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي وزيادة الدخل وانتقال IS إلى اليمين.

أي أن المسافة الأفقية لانتقال منحنى IS هي:

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1 - b + bt + m)} \Delta T$$

¹ قنوني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 57 - 60.

حيث أن:

- $\Delta T > 0$ يعني انتقال IS إلى اليسار؛

- $\Delta T < 0$ يعني انتقال IS إلى اليمين.

3.5. أثر سياسة الميزانية المتوازنة على منحنى IS:

تمثل الميزانية المتوازنة تغير كل من G و T معا و بنفس المقدار، حيث يترتب عنها تغير الدخل و بالتالي

انتقال منحنى IS، حيث أن:

- زيادة G و T معا و بنفس المقدار تؤدي إلى زيادة الدخل و بالتالي انتقال IS إلى اليمين

- انخفاض G و T معا و بنفس المقدار تؤدي إلى انخفاض الدخل و بالتالي انتقال IS إلى اليسار.

ولحساب مقدار انتقال IS نتبع الخطوات التالية:

- زيادة G تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين بمقدار: $\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G$

- زيادة T تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار بمقدار: $\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T$

ونظرا لأن مضاعف G أكبر من مضاعف T بالقيمة المطلقة يكون أثر G على الدخل أكبر من أثر T على

الدخل ومن ثم يزداد الدخل وينتقل IS إلى اليمين.

- انخفاض G تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار بمقدار: $\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G$

- انخفاض T تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين بمقدار: $\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T$

ونظرا لأن مضاعف G أكبر من مضاعف T بالقيمة المطلقة يكون أثر G على الدخل أكبر من أثر T على

الدخل ومن ثم يزداد الدخل وينتقل IS إلى اليسار.

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G, \quad \Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G + \frac{-b}{(1-b)} \Delta T \quad (\Delta G = \Delta T)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \Delta G + \frac{-b}{(1-b)} \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{(1 - b)}{(1 - b)} \Delta G$$

$$\Delta Y = 1. \Delta G$$

أي أن الدخل يتغير بنفس مقدار تغير كل من G و T (مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد 1).

وعليه فإنه عندما نتكلم عن انتقال منحنى IS فإننا نعني بذلك تغير موضعه بالكامل باتجاه اليمين (إلى الأعلى) أو باتجاه اليسار (إلى الأسفل) وينتقل المنحنى IS ويغير موضعه بالكامل عندما تتغير إحدى العوامل المستقلة مع بقاء معدل الفائدة ثابتا، والعوامل المستقلة التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS هي: $M_0, I_0, X_0, R_0, G_0, T_0, a$ حيث:

ينتقل منحنى IS باتجاه اليمين:

- إذا ارتفعت إحدى العوامل التالية: X_0, G_0, R_0, I_0, a ؛

- انخفضت إحدى العوامل التالية: M_0, T_0 ؛

وينتقل منحنى IS إلى جهة اليسار:

- عندما تنخفض قيمة إحدى العوامل الخمسة التالية: X_0, G_0, R_0, I_0, a ؛

- عندما ترتفع قيمة إحدى العوامل التالية: M_0, T_0 ؛

4.5. الانتقال غير المتوازي لمنحنى IS:

- إذا تغيرت الميول الحدية ($b, t, m, d \dots$) وأدت إلى زيادة قيمة المضاعف، فإن منحنى IS سوف ينتقل إلى جهة اليمين؛

- إذا تغيرت الميول الحدية ($b, t, m, d \dots$) بشكل يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف، فإن منحنى IS سوف ينتقل إلى جهة اليسار؛

المحور الثاني: دراسة منحنى LM من طرف هيكس

لقد خالف كينز الفرضية الكلاسيكية القائلة بحيادية النقود، فرأى أن للنقود دورا هاما في الاقتصاد الوطني، فلو أن الأفراد توقعوا أوقاتا سيئة في المستقبل فقد يقررون الاحتفاظ بالنقود بدلا من انفاقها، وعندما تتسرب هذه النقود من تيار الانفاق، فإن منشآت الأعمال لا تستطيع بيع إنتاجها وتجب على

تسريح عمالها، وبالتالي يحدث انكماش، فبالنسبة لكينز كان واضحا أن النقود أكثر من أن تكون شيئا يخفي الاقتصاد الحقيقي وراء حجاب من الأسعار، وعليه فقد حاول الاقتصادي هيكس الوصول إلى توازن سوق النقود من خلال ما يعرف بمنحنى LM.

إن توازن السوق النقدي يمثل حالة تعادل قوى العرض والطلب عليها، لذا فإن دراسة توازن هذا السوق تتطلب دراسة جانب العرض الذي تمثله السلطات النقدية (البنك المركزي)، وجانب الطلب الذي يمثله الأعوان الاقتصاديون.

1. عرض النقود:

نعني بعرض النقود حجم النقد المتداول في اقتصاد ما، وهو عبارة عن ودائع تحت الطلب + عملات نقدية وورقية (نقود مساعدة) أي:

$$Ms = Ms_1 + Ms_2$$

ويتحدد عرض النقود من قبل البنك المركزي وبالتالي يكون مستقلا عن معدل الفائدة.

وقد جرت العادة عند الاقتصاديين اعتبار عرض النقد متغيرا خارجيا أي: $Ms = M_0$ ، والسبب في ذلك هو أن إصدار النقد مراقب مراقبة شديدة من قبل الدولة عن طريق السلطات النقدية، وتتم هذه الرقابة بواسطة عدة وسائل تسمى أدوات السياسة النقدية يستطيع من خلالها البنك المركزي التأثير أو السيطرة على عرض النقد في البلاد.¹ والتي تتمثل في:

1.1. عمليات السوق المفتوحة: والتي تعني عمليات بيع وشراء السندات الحكومية، حيث يقوم البنك المركزي بـ:

- شراء السندات الحكومية  بهدف زيادة عرض النقود؛
- بيع السندات الحكومية  بهدف خفض عرض النقود.

2.1. الاحتياطي الإجمالي: وهو نسبة مئوية من السيولة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، للاحتفاظ بها في خزائنها لديه، حيث يقوم البنك المركزي بـ:

¹ بومدين حسين، مقياس الاقتصاد الكلي 02، مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019 - 2020.

- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني \leftarrow هدف خفض عرض النقود؛

- خفض نسبة الاحتياطي القانوني \leftarrow هدف زيادة عرض النقود.

3.1. معدل إعادة الخصم: وهو المعدل الذي يتقاضاه البنك المركزي كمقابل لقاء إعادة خصمه للأوراق التجارية للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بـ:

- زيادة معدل إعادة الخصم \leftarrow هدف خفض عرض النقود؛

- خفض معدل إعادة الخصم \leftarrow هدف زيادة عرض النقود.

وعليه يمكن تمثيل دالة عرض النقود في الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (03-03): التمثيل البياني لدالة عرض النقود



2. الطلب على النقود:

يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرفاً غير رشيد نظراً لأن مثل هذا السلوك يفوت على صاحبه إمكانية الاستفادة من هذه النقود، عن طريق الاستثمار المباشر وبالتالي الحصول على عائد أو فائدة، أي أن الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة، لكن هناك أسباباً عديدة تدفع إلى مثل هذا السلوك، واستناداً إلى كينز فإن الطلب على النقود أو تفضيل السيولة يكون للأسباب الثلاثة الآتية:

1.2. الطلب على النقود لتسوية المعاملات (Transactions): يحتفظ الأفراد والمنتجون بجزء من الأرصدة النقدية في شكل سائل لتمويل الحاجات اليومية، والدافع وراء الاحتفاظ بهذه الأرصدة ينشأ من وجود فجوة زمنية بين حصول الأفراد على دخولهم وإنفاقهم لهذا الدخل، أو بين دخول المنتجين من المبيعات وإنفاقهم على العملية الإنتاجية، وبذلك يُمكن اعتبار أن الطلب على النقود من أجل المعاملات دالة تابعة للدخل، وتُكتب من الشكل الآتي: ¹

$$M_{DT} = f(Y) = \alpha_1 Y$$

حيث تمثل:

M_{DT} : الطلب على النقود لتسوية المعاملات؛

Y : الدخل الوطني؛

α_1 : نسبة الاحتفاظ بالنقود لغرض تسوية المعاملات (الصفقات).

2.2. الطلب على النقود بدافع الاحتياط (Precautions): يشكل عامل الاحتياط الدافع الثاني للاحتفاظ بالنقود وهو يعكس عدم اليقين في المستقبل، وتقلبات الحياة الاقتصادية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية ونعني به تلك النفقات التي يتوقع الأفراد حدوثها في المستقبل أي أنها تأخذ طابعا احتماليا. والطلب على النقود من أجل الاحتياط هو دالة طردية في الدخل الوطني أي:

$$M_{DP} = f(Y) = \alpha_2 Y$$

حيث تمثل:

M_{DP} : الطلب على النقود بدافع الاحتياط؛

Y : الدخل الوطني؛

α_2 : نسبة الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط.

وبما أن الطلب على النقود بدافع تسوية المعاملات وبدافع الاحتياط دالتين في مستوى الدخل الوطني، فإنه يمكن الجمع بينهما في دالة واحدة تسمى الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط، والتي تكون على النحو التالي:

$$M_{D(T,P)} = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y$$

$$M_{D(T,P)} = (\alpha_1 + \alpha_2) Y$$

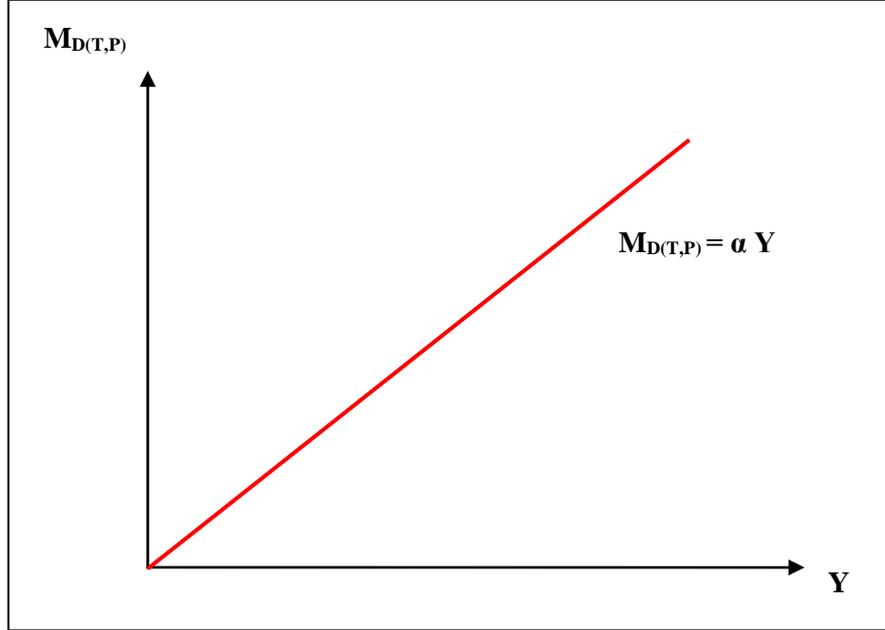
¹ عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص 392.

لتصبح دالة الطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط:

$$M_{D(T,P)} = \alpha Y$$

وعليه يمكن تمثيل دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-03): التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



3.2. الطلب على النقود بدافع المضاربة (Spéculation): ويقصد بالمضاربة هي عبارة عن شراء أصول عينية أو مالية في وقت انخفاض أسعارها ثم بيعها عند ارتفاع أسعارها، ويركز كينز على الأصول المالية ذات العائد الثابت (الأسهم والسندات). فيقوم الأفراد من خلالها بشراء السندات عندما يعتقدون أن سعرها منخفض وبيعونها عندما ترتفع أسعارها والعامل الذي يحدد ذلك هو سعر الفائدة السائد في السوق.

وكما كانت أسعار الفائدة في السوق مرتفعة كانت أسعار السندات منخفضة فيقوم الأفراد بشراء السندات أي يتخلون عن النقود. وعندما تنخفض أسعار الفائدة سوف ترتفع قيمة السندات فيقوم الأفراد ببيع ما لديهم منها وبالتالي يزيد طلبهم على النقود. وعليه فالطلب على النقود من أجل المضاربة هو دالة عكسية في سعر الفائدة، ويعود السبب في العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة إلى محدودية العائد السنوي المتحصل من السند. وعليه تكون دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة على النحو التالي:

$$M_{DS} = f(i) = -g r$$

حيث تمثل:

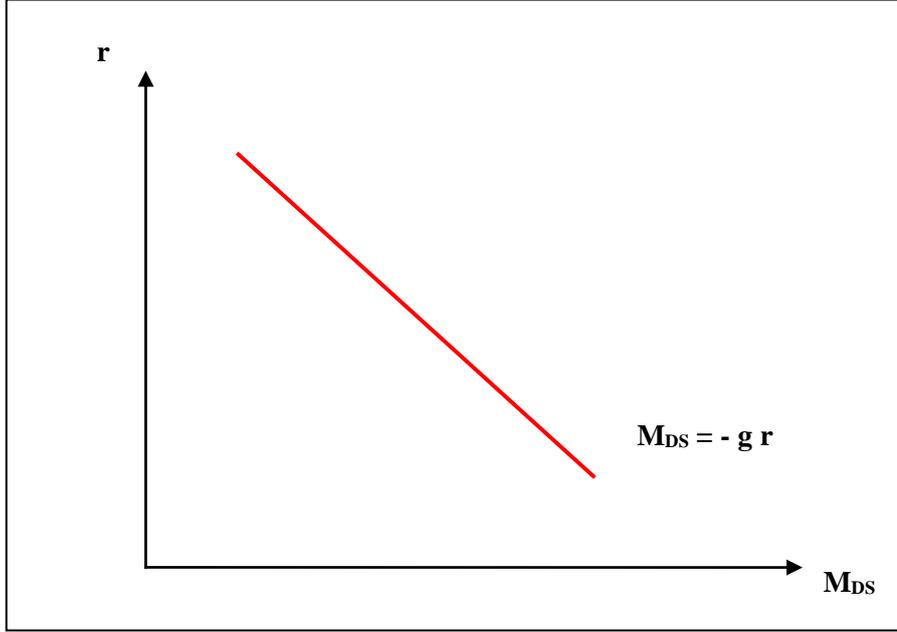
M_{DS} : الطلب على النقود بدافع المضاربة؛

r : معدل الفائدة؛

g : معامل الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة.

وعليه يمكن تمثيل دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (05-03): التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة



3. دالة الطلب الكلي على النقود:

يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي على النقود عن طريق جمع دوال الطلب على النقود بالدوافع

الثلاث، لتصبح على النحو التالي:

$$M_D = M_T + M_P + M_S$$

$$M_D = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - g r$$

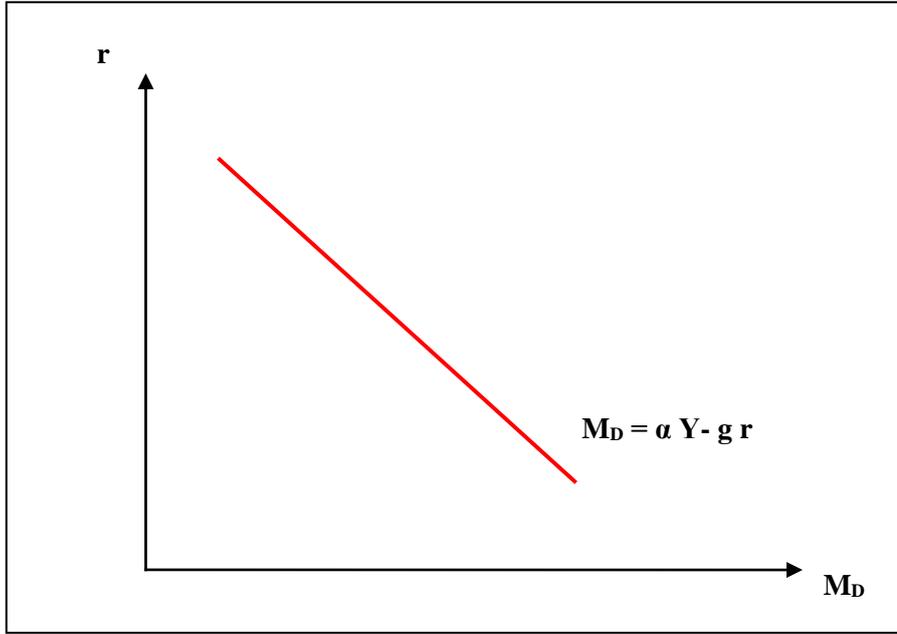
$$M_D = (\alpha_1 + \alpha_2) Y - g r$$

$$M_D = \alpha Y - g r$$

وتعكس هذه الدالة العلاقة الطردية بين الطلب على النقود ومستوى الدخل الوطني، والعلاقة

العكسية بين الطلب على النقود ومعدلات الفائدة.

الشكل رقم (06-03): التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود الكلية



4. توازن السوق النقدي واستخراج معادلة LM:

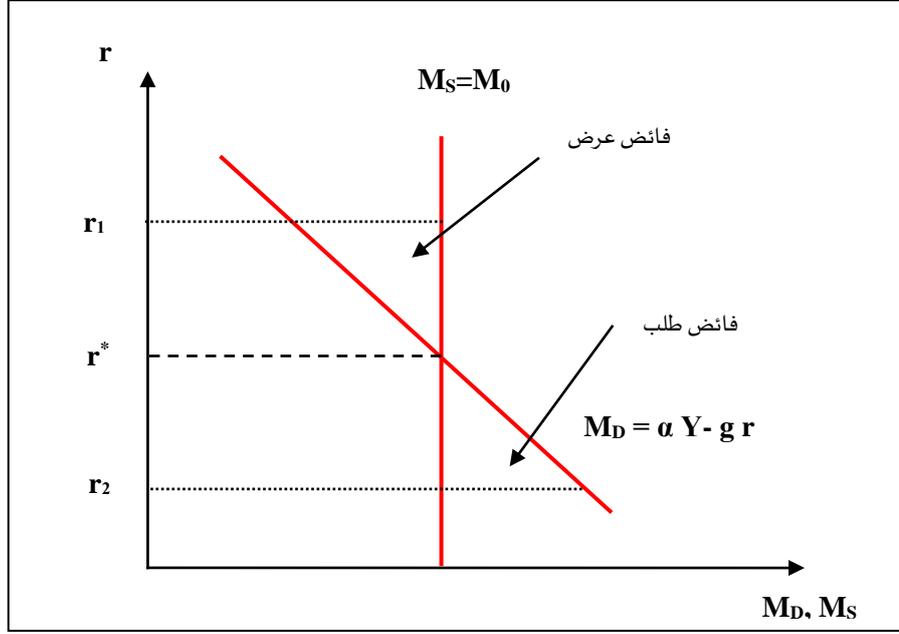
يتحقق التوازن في السوق النقدي عند تساوي كل من عرض النقود والطلب عليها.

$$\begin{aligned}
 M_S &= M_D \\
 M_0 &= M_T + M_P + M_S \\
 M_0 &= \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - g r \\
 M_0 &= (\alpha_1 + \alpha_2) Y - g r \\
 M_0 &= \alpha Y - g r \\
 \alpha Y &= M_0 + g r \\
 Y &= \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} r
 \end{aligned}$$

حيث تمثل هذه العلاقة معادلة LM.

ويمكن توضيح توازن سوق النقود بيانيا في الشكل أدناه:

الشكل رقم (07-03): التمثيل البياني لتوازن سوق النقود



من خلال التمثيل البياني أعلاه، نلاحظ أن التوازن في سوق النقد وتحديد معدل الفائدة التوازني (r^*) يتحقق عندما يلتقي العرض مع الطلب، وفي حالة انخفاض معدل الفائدة عن الوضع التوازني (r_2) تنتج حالة فائض في الطلب النقدي (زيادة الرغبة في الاحتفاظ بالسيولة)، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى بيع الأوراق المالية من سندات، فيحدث زيادة في عرض السندات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها السوقية، وبما أنه هناك علاقة عكسية بين سعر السند السوقي ومعدل الفائدة يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل الفائدة والعودة إلى التوازن.

أما في حالة ارتفاع معدل الفائدة عن الوضع التوازني (r_2) تنتج حالة فائض في العرض النقدي، الأمر الذي يدفع بالأفراد بشراء السندات، وبالتالي زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها، وبما أنه هناك علاقة عكسية بين سعر السند السوقي ومعدل الفائدة، تنخفض أسعار الفائدة والعودة إلى وضع التوازن.

5. تعريف منحنى LM:

يمثل منحنى LM حالة التوازن في القطاع النقدي والتي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها، ففي ظل عرض معين للنقود توجد توليفات من سعر الفائدة والدخل يحدث عندها التوازن بين عرض

النقود والطلب عليهما، وتشكل تلك التوليفات من سعر الفائدة والدخل المتسقة مع التوازن في أسواق

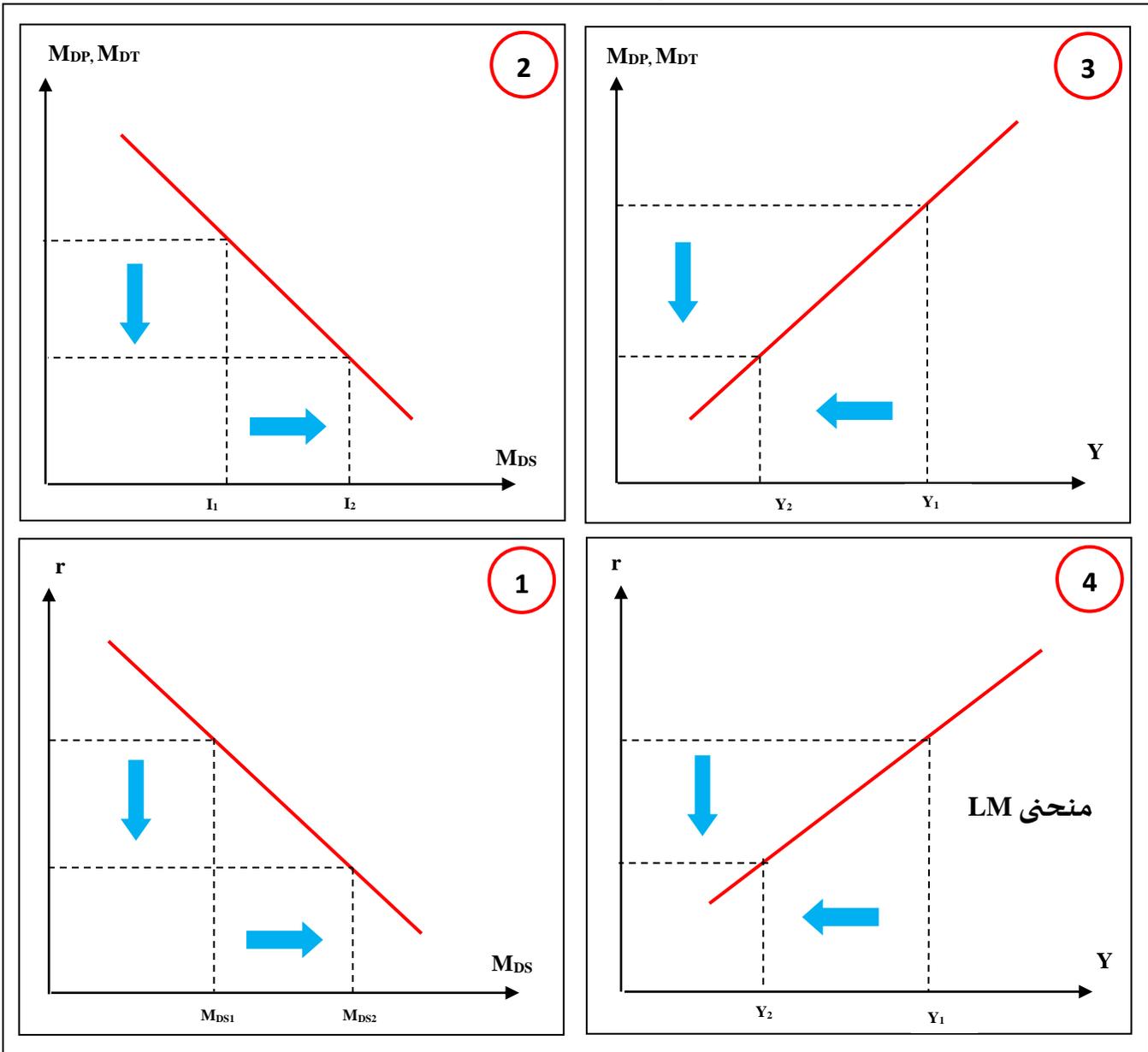
النقود تشكل منحى LM.¹

ومنحى LM مشتق من كلمتي السيولة (Liquidity) والنقود (Money)، وهو ذو ميل موجب بالنسبة لمعدل الفائدة يعطينا التوليفات المختلفة من مستوى الدخل ومعدل الفائدة التي يكون عندها سوق

النقود الحقيقية في حالة توازن.²

6. اشتقاق منحى LM بيانياً:

الشكل رقم (03-08): اشتقاق منحى LM



¹ يوجين أ. ديوليو، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية: سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984، ص 143.

² عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

يكون منحنى LM ذو ميل موجب، إذ أن الزيادة في سعر الفائدة تقلل من الطلب على الأرصة الحقيقية، وللمحافظة على الطلب على الأرصة الحقيقية عند مستوى العرض الثابت، فإن مستوى الدخل يجب أن يزداد، ويستلزم التوازن في السوق النقدية أن تتبع الزيادة في سعر الفائدة زيادة في مستوى الدخل.¹

7. انتقال منحنى LM:

توضح التغيرات في سعر الفائدة بياناً التحرك على نفس منحنى LM إلى الأعلى أو إلى الأسفل، بينما العوامل التي تؤثر على موقعه فهي تتمثل في التغير الذي يطرأ على العرض النقدي Ms و ميل المنحنيين أي التغير في α و g.²

1.7. أثر التغير في العرض النقدي:

سوف نتتبع تعري العرض النقدي من خلال الزيادة والانخفاض وذلك في حالتين، حالة ثبات الدخل وثبات معدل الفائدة:

أ. زيادة العرض النقدي:

✓ في حالة ثبات مستوى الدخل:

زيادة العرض النقدي ← العرض النقدي < الطلب على النقود ← شراء السندات ← ارتفاع أسعار السندات ← خفض معدل الفائدة السوقي ← انتقال منحنى LM إلى اليمين.

أما مقدار الانتقال فيكون كما يلي:

$$M_S = \alpha Y - g r \Rightarrow \Delta M_S = \alpha(\Delta Y) - g(\Delta r) \Rightarrow \Delta Y = 0 \Rightarrow \Delta M_S = -g(\Delta r)$$

$$\Delta r = \Delta M_S \frac{1}{-g}$$

✓ في حالة ثبات معدل الفائدة:

زيادة العرض النقدي ← زيادة الدخل ← زيادة الطلب الكلي على النقود (انتقال LM إلى اليمين)

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر، ص 273.

² قنوني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 66 - 68.

أما مقدار الانتقال فيكون كما يلي:

$$M_S = \alpha Y - g r \Rightarrow \Delta M_S = \alpha(\Delta Y) - g(\Delta r) \Rightarrow \Delta r = 0 \Rightarrow \Delta M_S = \alpha(\Delta Y)$$

$$\Delta Y = \Delta M_S \frac{1}{\alpha}$$

ب. انخفاض العرض النقدي:

✓ في حالة ثبات مستوى الدخل:

انخفاض العرض النقدي ← العرض النقدي > الطلب على النقود ← بيع السندات ← انخفاض أسعار السندات ← ارتفاع معدل الفائدة السوقي ← انتقال منحنى LM إلى اليسار.

أما مقدار الانتقال فيكون كما يلي:

$$M_S = \alpha Y - g r \Rightarrow \Delta M_S = \alpha(\Delta Y) - g(\Delta r) \Rightarrow \Delta Y = 0 \Rightarrow \Delta M_S = -g(\Delta r)$$

$$\Delta r = \Delta M_S \frac{1}{-g}$$

✓ في حالة ثبات معدل الفائدة:

انخفاض العرض النقدي ← انخفاض الدخل ← انخفاض الطلب الكلي على النقود (انتقال LM إلى اليسار).

أما مقدار الانتقال فيكون كما يلي:

$$M_S = \alpha Y - g r \Rightarrow \Delta M_S = \alpha(\Delta Y) - g(\Delta r) \Rightarrow \Delta r = 0 \Rightarrow \Delta M_S = \alpha(\Delta Y)$$

$$\Delta Y = \Delta M_S \frac{1}{\alpha}$$

وعليه فإن:

- زيادة العرض تؤدي إلى انتقال LM إلى اليمين (ارتفاع الدخل وانخفاض معدل الفائدة)
- خفض العرض تؤدي إلى انتقال LM إلى اليسار (انخفاض الدخل وارتفاع معدل الفائدة).

2.7. الانتقال غير المتوازي لمنحنى LM:

رأينا سابقا أن انتقال LM بالتوازي يكون بسبب تغير العرض النقدي، أما الانتقال غير المتوازي يكون

بسبب تغير ميل المنحنى الناتج عن:

- التغير في الميل الحدي لدالة الطلب على النقود بالنسبة للدخل α ؛
- التغير في الميل الحدي لدالة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة g ؛

ومن أجل معرفة مقدار الانتقال (مقدار التغير في الدخل) لابد من معرفة معدل الفائدة المصاحب لهذه الوضعية، وإذا افترضنا أن g أصبحت g' أي $(\Delta g = g' - g)$ فيكون مقدار الانتقال وفق العلاقة التالية:

$$Y_1^* = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g}{\alpha} r$$

$$Y_2^* = \frac{M_0}{\alpha} + \frac{g'}{\alpha} r$$

ب طرح المعادلتين السابقتين نحصل على:

$$\Delta Y = Y_2^* - Y_1^* = \frac{g'}{\alpha} r - \frac{g}{\alpha} r$$

$$\Delta Y = \frac{\Delta g}{\alpha} r$$

المحور الثالث: التوازن الاقتصادي العام

1. استخراج نقطة التوازن جبريا:

يحدث التوازن في الاقتصاد الوطني عندما يتحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج والسوق النقدي

معاً، أي:

$$IS = LM$$

حيث أن:

$$IS = Y = f(r) \quad \frac{\Delta Y}{\Delta r} < 0$$

$$LM = Y = f(r) \quad \frac{\Delta Y}{\Delta r} > 0$$

وعند التوازن يكون: $IS = LM$ ، والذي يمكن من خلاله استخراج معدل الفائدة التوازني r^* ، والتي من

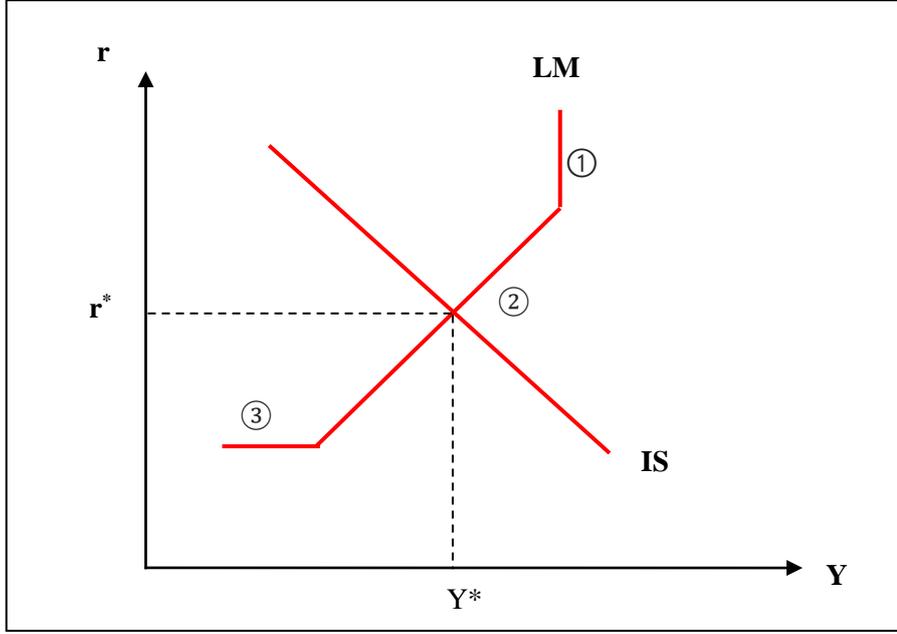
خلال تعويضها إما في معادلة IS أو LM يمكن الحصول على مستوى الدخل التوازني Y^* .

2. استخراج نقطة التوازن هندسيا:

يحدث التوازن الاقتصادي العام هندسيا عند تقاطع منحنى IS مع منحنى LM ، حيث تمثل نقطة

التقاطع المستويات التوازنية لكل من معدل الفائدة والدخل التوازني، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (09-03): التمثيل البياني للتوازن العام



عندما تكون معدلات الفائدة في أدنى مستوياتها والمبينة بالرقم 1 أو ما يسمى بالمجال الكينزي يعزف المستثمرون على الاستثمار في البنوك التجارية ذات معدلات الفائدة المنخفضة، وتتجه الاستثمارات صوب الأسهم والسندات ذات العوائد المرتفعة مقارنة بمعدلات الفائدة في السوق النقدي، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، نتيجة للعلاقة العكسية بين معدلات الفائدة وأسعار السندات، ووفقا لقانون العرض والطلب، وفي هذا الصدد يشير "كينز": بأنه ليس من الحكمة أن تدفع 25 دولار لاستثمار قيمته 30 دولارا إذا كنت تعتقد أن قيمته السوقية ستبلغ 20 دولار في غضون ثلاثة أشهر.

وعليه فإن تفضيل السيولة يكون تام المرونة في المجال الكينزي أو ما يسمى بفخ السيولة كون الأفراد يحتفظون بالأرصدة عاطلة، بدل استثمارها في أوراق مرتفعة السعر، وعالية المخاطرة.

أما في المجال الكلاسيكي 3 حيث تكون معدلات الفائدة في السوق النقدي مرتفعة، واستنادا لسيكولوجية السوق التي يشير لها "كينز" يتنبأ المضاربون أن معدلات الفائدة في السوق النقدي قد بلغت أعلى مستويات الارتفاع وستتجه نحو الانخفاض، في المقابل فإن أسعار الأسهم والسندات قد بلغت أدنى مستويات انخفاضها، وستتجه حتما نحو الارتفاع، فيقدم المضاربون على شراء السندات والأسهم بكل ما يمتلكون من أرصدة مالية لديهم، وبذلك يكون الطلب على النقود لأجل المضاربة منعدم المرونة.

أما المجال الأوسط 2: الطلب على النقود لأجل الصفقات والحذر والطلب على النقود لأجل المضاربة يتغير بتغير معدل الفائدة، حيث أن الطلب على النقود لأجل المضاربة تزداد مرونته كلما انخفضت معدلات الفائدة، وتقل المرونة كلما زاد معدل الفائدة.

المحور الرابع: آثار السياسة المالية والنقدية على نموذج (IS-LM)

يقصد بالتوازن الآني في الأسواق توازن كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، ومن ثمّ تحديد العلاقة بين قيمة الناتج (Y) المحقق في سوق السلع والخدمات وبين مُتطلبات تمويل عملية الإنتاج من خلال مكونات السوق النقدي ومحدد معدل الفائدة (r)، ومن خلال هذه العلاقة يُمكننا معرفة مدى تأثير السياسات الاقتصادية نقدية كانت أم مالية أو تجارية.

1. آثار أدوات السياسة المالية على التوازن الآني (IS-LM):

إن التغيرات التوسعية في متغيرات الطلب الكلي لسوق السلع والخدمات تؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو الأعلى مؤدية إلى زيادة الدخل وارتفاع معدلات الفائدة. حيث تشمل¹:

- زيادة الإنفاق الحكومي؛
- خفض الضرائب؛
- زيادة التحويلات المستقلة.

وكل هذه التغيرات تُؤثر على سوق السلع والخدمات في حين أنها لا تُؤثر على سوق النقد.

2. آثار أدوات السياسة النقدية على التوازن الآني (IS-LM):

إن السياسة النقدية التوسعية من خلال زيادة عرض النقود الحقيقي، من خلال الأدوات الكمية المستخدمة من طرف السلطات النقدية المتمثلة في عمليات السوق المفتوح أو سعر إعادة الخصم أو الاحتياطي القانوني أو كذلك من خلال آلية المزايدات على القروض تؤدي إلى انتقال منحنى LM نحو الأسفل (اليسار) ما يؤدي إلى زيادة الدخل وانخفاض معدلات الفائدة.

إن زيادة عرض النقود تُؤثر على سوق النقد في حين لا تُؤثر على سوق السلع والخدمات.

¹ عقبة عبد اللاوي بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 406 – 408.

3. آثار أدوات السياسة التجارية على التوازن الأني (IS-LM):

يمكن التأثير على التوازنات الأنية في سوق السلع والخدمات وسوق النقد من خلال السياسة التجارية، من خلال التأثير على الواردات أو الصادرات، وفي حالات الانكماش فإن السياسة التجارية تستهدف تقييد الواردات من خلال القيود الكمية أو القيود السعرية، كما تعمل على تشجيع الصادرات من خلال دعم المنتجات الموجهة للتصدير وإعانات المؤسسات التصديرية، كما يُستخدم سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة التجارية، فسياسة تدهور العملة تُؤدي إلى تحقيق هدف خفض الواردات وزيادة الصادرات -مع ضرورة مراعاة الشروط الواجب تحققها لفاعلية آلية تدهور العملة- من خلال منح مزايا تنافسية سعرية للمنتجات المحلية إزاء المنتجات الأجنبية، إن السياسة المشار إليها تُؤثر على الطلب الكلي ما ينتج عنه أثر على سوق السلع والخدمات تُؤدي إلى انتقال منحني IS نحو الأعلى (اليمين).

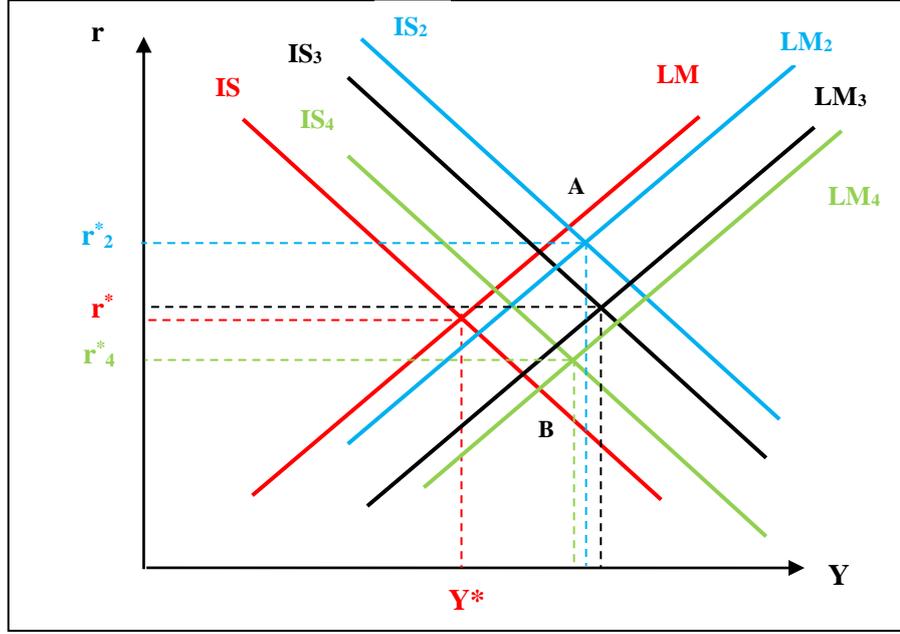
إن زيادة الصادرات أو خفض الواردات تُؤثر على سوق السلع والخدمات في حين لا تُؤثر على سوق النقد فتُؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة معدل الفائدة.

4. تنسيق السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن الأني (IS-LM):

تتداخل الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وفي كثير من الأحيان تكون أهداف اقتصادية متزامنة، متوافقة وغير متوافقة، وفي حالات أخرى يكون الخلل اقتصادي عميق، أو أن إحدى السياسات الاقتصادية استنفذت إمكانات التأثير على الأوضاع الاقتصادية، كل هذه الأوضاع تستدعي التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

ومن الشكل أدناه فإنّ النقطة A تُبين أثر السياسة المالية أما النقطة B فتنتج عن آثار السياسة النقدية، أما الانتقال بني المسافة AB فيُمثل مجال التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق الهدف السابق المتمثل في الوصول إلى التشغيل التام. أي أنه يُمكن تحقيق توليفة من التغيرات التي تُؤدي إلى التغيير في معادلة IS ومعادلة LM كما يُبينه الشكل أدناه.

الشكل رقم (10-03): تأثير السياسات الاقتصادية على التوازن العام



إن التغييرات المطبقة في أدوات السياسات الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق هدف زيادة الدخل، في حين تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة مقارنة بحالة انتهاج السياسة المالية لوحدها. وذلك بالتفصيل الآتي:

- حالة التوازن في النقطة E_2 (تقاطع IS_2 مع LM_2): تنخفض معدلات الفائدة التوازنية إلا أنها تبقى قريبة من نقطة التوازن A الناتجة عن تطبيق السياسة المالية لوحدها أو السياسة التجارية لوحدها، وفي هذه الحالة يكون أثر السياسة المالية أعمق من أثر السياسة النقدية.

- حالة التوازن في النقطة E_4 (تقاطع IS_4 مع LM_4): تنخفض معدلات الفائدة التوازنية بمستوى أقل من r الموافقة للدخل التوازني Y_1^* الأولية إذ تصبح قريبة من نقطة التوازن B الناتجة عن تطبيق السياسة النقدية منفردة، وفي هذه الحالة يكون أثر السياسة النقدية أعمق بكثير من أثر السياسة المالية.

- حالة التوازن في النقطة E_3 (تقاطع IS_3 مع LM_3): في حالة التوازن الاقتصادي المسجل في النقطة E_3 فإن السياسات المالية والنقدية المنتهجة تؤدي إلى وصول الدخل إلى التشغيل التام مع بقاء معدل الفائدة دون تغيير مساوياً لـ r^* .

سلسلة تمارين مع الحلول

التمرين 01:

إذا كانت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد ما: $C=120+0,8Y$, $I=130-600i$

المطلوب: إيجاد معادلة IS بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي

حل التمرين 01:

إيجاد معادلة IS بطريقة الطلب الكلي = العرض الكلي:

$$IS \Rightarrow Y = C + I \Rightarrow Y = 120 + 0,8Y + 130 - 600i \Rightarrow IS : Y = 1250 - 3000 i$$

التمرين 02:

إذا كانت لدينا دالة الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط من الشكل: $M_{DT}+M_{DP} = 0,25Y$

وكانت دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة من الشكل: $M_{DS} = 50-200i$ وكان عرض النقود عند

مستوى 200 و.ن.

المطلوب: تحديد معادلة التوازن في سوق النقد.

حل التمرين 02:

تحديد معادلة التوازن في سوق النقد:

$$M_D = M_{DP} + M_{DT} + M_{DS}$$

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 200 = 50 - 200 i + 0,25 Y \Rightarrow LM : Y = 600 + 800 i$$

التمرين 03:

يمثل الطلب على النقود للمعادلات بواسطة المعادلة $M_{DT} = 0,2Y$ والطلب على النقود للمضاربة

$$.M_{DS}=100-500i$$

1. أوجد معادلة الطلب على النقود؛

2. أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0,1 ومستوى الدخل يساوي 500 و.ن؛

3. أوجد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0,1 ومستوى الدخل يساوي 600 و.ن؛

4. إذا كان عرض النقود $M_S=170$ ، ماذا تمثل حالة سوق النقد في الحالتين 2 و 3؟ ماذا يحدث للنقود المطلوبة عند زيادة الدخل؟

حل التمرين 03:

1. إيجاد معادلة الطلب على النقود:

$$M_D = M_{DT} + M_{DS} \Rightarrow M_D = 0,2Y + 100 - 500i$$

2. إيجاد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0,1 ومستوى الدخل يساوي 500 و.ن:

$$M_D = 0,2Y + 100 - 500i \Rightarrow M_D = 0,2(500) + 100 - 500(0,1) \Rightarrow M_D = 150 \text{ u.m}$$

3. إيجاد كمية النقود المطلوبة إذا كان معدل الفائدة 0,1 ومستوى الدخل يساوي 600 و.ن:

$$M_D = 0,2Y + 100 - 500i \Rightarrow M_D = 0,2(600) + 100 - 500(0,1) \Rightarrow M_D = 170 \text{ u.m}$$

4. إذا كان عرض النقود $M_S=170$:

- سوق النقد في الحالة 2 يمثل حالة اللاتوازن لأن عرض النقود أكبر من الطلب عليه؛

- سوق النقد في الحالة 3 يمثل حالة التوازن لأن عرض النقود يساوي الطلب عليها.

- عند ارتفاع النقود الدخل فإن الطلب على النقود يرتفع.

التمرين 04:

يتميز اقتصاد ما بالمعلومات المعطاة وفقا للمعادلات التالية: $C=95 + 0,75 Y$, $I=160 - 450i$,

$$M_S=463,6, M_{D1}=0,4Y, M_{D3}=60 - 800i, G=140$$

المطلوب:

1. حدد معادلتى IS و LM؛

2. أوجد مستوى الدخل والفائدة التوازنيين للسوقين معا؟ ثم مثلهما بيانيا؛

3. أوجد مستوى كل من القيم التوازنية التالية: الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الطلب على النقد من

أجل المضاربة والطلب على النقد من أجل المعاملات والاحتياط؟

4. علق على الطلب على النقد عند سعر فائدة 0.075؟

حل التمرين 04:

1. تحديد معادلتين IS و LM:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 95 + 0,75 Y + 160 - 450i + 140$$

$$0,25 Y = 395 - 450 i \Rightarrow IS : Y = 1580 - 1800 i$$

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 463,6 = 0,4Y + 60 - 800i \Rightarrow 0,4Y = 403,6 + 800 i$$

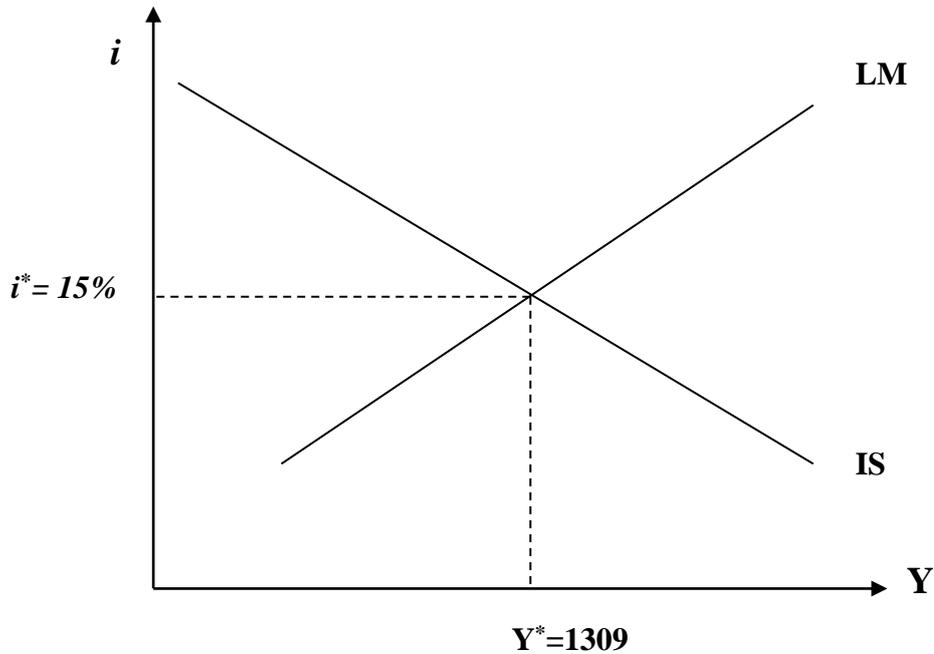
$$\Rightarrow LM : Y = 1009 + 2000 i$$

2. إيجاد مستوى الدخل والفائدة التوازنيين للسوقين معا:

$$IS = LM \Rightarrow 1580 - 1800 i = 1009 + 2000 i \Rightarrow 3800 i = 571 \Rightarrow i^* = 0,15$$

بتعويض معدل الفائدة في إحدى المعادلتين IS أو LM نحصل على:

$$LM : Y = 1009 + 2000 (0,15) \Rightarrow Y^* = 1309 \text{ u.m}$$



3. إيجاد مستوى القيم التوازنية:

$$C^* = 95 + 0,75 Y^* \Rightarrow C^* = 95 + 0,75 (1309) \Rightarrow C^* = 1077,5 \text{ u.m}$$

$$I^* = 160 - 450i \Rightarrow I^* = 160 - 450 (0,15) \Rightarrow I^* = 92,5 \text{ u.m}$$

$$S^* = -95 + 0,25 Y^* \Rightarrow S^* = -95 + 0,25 (1309) \Rightarrow S^* = 232,5 \text{ u.m}$$

$$M_{D1} = 0,4Y \Rightarrow M_{D1} = 0,4 (1309) \Rightarrow M_{D1} = 524 \text{ u.m}$$

$$M_{D3} = 60 - 800i \Rightarrow M_{D3} = 60 - 800 (0,15) \Rightarrow M_{D3} = -60 \text{ u.m}$$

4. التعليق على الطلب على النقد:

عند حد سعر الفائدة مساوي لـ 0.075 هو سعر الفائدة الأعلى يكون الطلب على النقد من أجل المضاربة مساويا للصفر وبالتالي يصبح منحنى الطلب على النقد على شكل خط عمودي ويكون غير مرن تماما.

$$M_{D3} = 60 - 800 (0,075) \Rightarrow M_{D3} = 00 \text{ u.m}$$

التمرين 05:

لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد بلد ما:

$$C = 200 + 0.5Y_d, T_x = 100 + 0.2Y, R = 200 - 0.1Y \quad \text{سوق السلع والخدمات:}$$

$$I = 500 - 300i, G = 200, X = 200, M = 100 + 0.2Y$$

$$M_s = 2000, M_{D1} = 0.5Y, M_{D3} = 1500 - 2937.5i \quad \text{سوق النقود:}$$

المطلوب:

1. حدد معادلتى IS و LM ؛

2. أوجد مستوى الدخل والفائدة التوازنيين للسوقين معا؛

3. أوجد مستوى كل من القيم التوازنية التالية: الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الطلب على النقد من أجل المضاربة والطلب على النقد من أجل المعاملات والاحتياط؟

4. وضح وضعية الميزانية والميزان التجاري.

حل التمرين 05:

1. تحديد معادلتى IS و LM:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G + X - M \Rightarrow Y = 200 + 0.5Y_d + 500 - 300i + 200 + 200 - 100 - 0.2Y$$

$$\Rightarrow IS : Y = 1312,5 - 375 i$$

$$LM \Rightarrow M_s = M_D \Rightarrow 2000 = 0,5Y + 1500 - 2937,5 i \Rightarrow 0,4Y = 403,6 + 800 i$$

$$\Rightarrow LM : Y = 1000 + 5875 i$$

2. ايجاد مستوى الدخل والفائدة التوازنيين للسوقين معا:

$$IS = LM \Rightarrow 1312,5 - 375 i = 1000 + 5875 i \Rightarrow 6250 i = 312,5 \Rightarrow i^* = 0,05$$

بتعويض معدل الفائدة في إحدى المعادلتين IS أو LM نحصل على:

$$LM : Y = 1000 + 5875 (0,05) \Rightarrow Y^* = 1293,75 \text{ u.m}$$

3. ايجاد مستوى القيم التوازنية:

$$C^* = 200 + 0.5Y_d^* \Rightarrow C^* = 200 + 0.5 (1293,75 - 100 - 0.2(1293,75) + 200 - 0.1(1293,75))$$

$$\Rightarrow C^* = 702,8125 \text{ u.m}$$

$$I^* = 500 - 300i \Rightarrow I^* = 500 - 300i (0,05) \Rightarrow I^* = 485 \text{ u.m}$$

$$S^* = -200 + 0.5Y_d^* \Rightarrow S^* = -200 + 0.5 (1293,75 - 100 - 0.2(1293,75) + 200 - 0.1(1293,75))$$

$$\Rightarrow S^* = 302,8125 \text{ u.m}$$

$$M_{D1} = 0,5Y \Rightarrow M_{D1} = 0,5 (1293,75) \Rightarrow M_{D1} = 646,875 \text{ u.m}$$

$$M_{D3} = 1500 - 2937,5i \Rightarrow M_{D3} = 1500 - 2937,5 (0,05) \Rightarrow M_{D3} = 1353,125 \text{ u.m}$$

4. توضيح وضعية الميزانية والميزان التجاري:

بالنسبة للميزانية:

$$T = 100 + 0.2 (1293.75) \Rightarrow T = 358.75 \text{ u.m}$$

$$R = 200 - 0.1 (1293.75) \Rightarrow R = 70.625 \text{ u.m}$$

$$B_s = T - (G + R) \Rightarrow B_s = 358.75 - (200 + 70.625) \Rightarrow B_s = 88.125 \text{ u.m}$$

إذن هناك فائض في الميزانية العامة يقدر بـ 88,125 و.ن

بالنسبة للميزان التجاري:

$$B_c = X - M \Rightarrow B_c = 200 - (100 + 0.15(1293.75)) \Rightarrow B_c = -94.0625 \text{ u.m}$$

وهذا ما يمثل عجز في الميزان التجاري يقدر بـ 94,0625 و.ن

التمرين 06:

اقتصاد ما يتميز بالمعلومات التالية: $C = 0.8 Y + 200$, $I = 600 - 4000 i$, $G = 400$

المطلوب:

1. حدد معادلة IS ؛

2. ما هي نتائج تغير معدل الفائدة؟ نفترض أن هذا المعدل تغير من 5% إلى 7% ؛

3. عند معدل الفائدة 5% سجلنا تغيرا في سلوك الاستثمار حيث أصبحت معادلته على الشكل التالي:

$I = 300 - 4000 i$ ، أدرس نتائج هذا التغير على الدخل ؟ مع التفسير

4. ن سجل أيضا تغيرا في سلوك الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة و المعادلة الجديدة للاستثمار هي

$$I=600-6000i$$

5. بافتراض تغير الميل الحدي كما يلي : $b=0.75$ ، كيف يؤثر ذلك على الدخل و المنحنى ؟ وضح ذلك

حل التمرين 06:

1. تحديد معادلة IS:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 200 + 0.8Y + 600 - 4000i + 400 \Rightarrow IS : Y = 6000 - 20000 i$$

2. نتائج تغير معدل الفائدة:

$i\%$	$Y = 6000 - 20000 i$
5 %	$Y^* = 5000 \text{ u.m}$
7 %	$Y^* = 4600 \text{ u.m}$

3. عند معدل الفائدة 5% سجلنا تغيرا في سلوك الاستثمار ($I= 300 - 4000 i$):

التغير حصل في الاستثمار المستقل، حيث انخفضت قيمته بمقدار 300 و.ن، وعليه فإنه سيتغير

الدخل تبعا لذلك بالمقدار:

$$\Delta Y = K_I \cdot \Delta I \Rightarrow \Delta Y = 1/1 - 0,8 (300) \Rightarrow \Delta Y = 1500 \text{ u.m}$$

عند معدل فائدة ($i = 5\%$) انخفض الدخل بمقدار 1500 و.ن (من 5000 إلى 3500 و.ن)، تبعا

لانخفاض الاستثمار المستقل بمقدار 300 و.ن (من 600 إلى 300 و.ن)، لأنه العلاقة بينهما طردية، أما

المنحنى فسينزاح بصفة موازية للسابق.

4. عند تغير سلوك الاستثمار ($I=600-6000i$):

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 200 + 0.8Y + 600 - 6000i + 400 \Rightarrow IS : Y = 6000 - 30000 i$$

$$i = 5\% \Rightarrow Y^* = 6000 - 30000 (0,05) \Rightarrow Y^* = 4500 \text{ u.m}$$

عند معدل فائدة ($i = 5\%$) انخفض الدخل بمقدار 500 و.ن وذلك عند انخفاض المعامل من (- 4000)

إلى (- 6000)، وهذا يعني تغير ميل المنحنى والذي سينفرج من الجهة العليا نحو الأسفل.

5. بافتراض تغير الميل الحدي كما يلي: $b=0.75$:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 200 + 0.75Y + 600 - 4000i + 400 \Rightarrow IS : Y = 4800 - 16000 i$$

$$i = 5\% \Rightarrow Y^* = 4800 - 16000 (0,05) \Rightarrow Y^* = 4000 \text{ u.m}$$

عند معدل فائدة $(i = 5\%)$ انخفض الدخل بمقدار 1000 ون ذلك عند انخفاض الميل الحدي للاستهلاك من $(0,8)$ إلى $(0,75)$ ، وهذا يعني تغير ميل المنحنى والذي سينفرج من الجهة السفلى نحو الأسفل.

التمرين 07:

في سوق النقد لدينا المعلومات التالية: الطلب على النقد من أجل المضاربة M_{DS} ، الطلب على النقد من أجل المعاملات والاحتياط M_{DT} والطلب الكلي هو M_D أما عرض النقد فهو M_S أما سلوك المتعاملين فهو كما يلي: $\alpha=0,5$ ، $L_0=5000$ ، $L=40000$

المطلوب:

1. أكتب معادلة الطلب على النقود؟ إذا كان عرض النقود هو $M_S = 5500$.
2. أوجد معادلة التوازن في سوق النقد LM ؟

حل التمرين 07:

1. كتابة معادلة الطلب على النقود:

$$M_D = M_{DS} + M_{DT} \Rightarrow M_D = 5000 - 40000 i + 0,5 Y$$

2. إيجاد معادلة التوازن:

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 5500 = 5000 - 40000 i + 0,5 Y \Rightarrow LM : Y = 1000 + 80000 i$$

التمرين 08:

لتكن لديك المعطيات التالية:

$$C = 200 + 0,8Y_d, \quad I = 600 - 1000i, \quad G = 200, \quad T = 100, \quad M_0 = 800, \quad M_D = 0,2y - 200i$$

المطلوب:

1. اشتق معادلة IS ومعادلة LM؟
2. حدد القيم التوازنية للدخل ومعدل الفائدة اللذين يحققان التوازن في السوقين معا؟

3. أوجد التغير الحاصل في الدخل الوطني عند انتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 20 ون وذلك في سوق الإنتاج فقط؟

4. أوجد أثر هذه السياسة في النموذج الكامل (IS-LM) على الدخل الوطني، وماذا تستنتج؟

حل التمرين 08:

1. اشتقاق معادلة IS ومعادلة LM:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 200 + 0.8Y + 600 - 1000i + 200 \Rightarrow IS : Y = 4600 - 5000 i$$

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 800 = 0,2Y - 200 i \Rightarrow LM : Y = 4000 + 1000 i$$

2. تحديد القيم التوازنية للدخل ومعدل الفائدة:

$$IS = LM \Rightarrow 4600 - 5000 i = 4000 + 1000 i \Rightarrow 600 = 6000 i \Rightarrow i^* = 0,1$$

بتعويض معدل الفائدة في إحدى المعادلتين IS أو LM نحصل على:

$$LM : Y = 4000 + 1000 (0,1) \Rightarrow Y^* = 4100 \text{ u.m}$$

3. ايجاد التغير الحاصل في الدخل الوطني عن ارتفاع الانفاق الحكومي بمقدار 20 ون:

$$\Delta Y = K_G \cdot \Delta G \Rightarrow \Delta Y = 1/1 - 0,8 (20) \Rightarrow \Delta Y = 100 \text{ u.m}$$

4. ايجاد أثر هذه السياسة في النموذج الكامل:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b) - \mu \frac{\alpha}{g}} \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1}{(1 - 0,8) - (-1000) \frac{0,2}{200}} (20)$$

$$\Delta Y = 16,66 \text{ u. m}$$

من خلال النتيجة نستنتج أولاً أن السياسة المالية فعالة، إلا أن التأثير في السوقين معاً أقل من التأثير في سوق الإنتاج وحده وهذا راجع إلى تأثير مضاعف كينز كون هذا الأخير أكبر من المضاعف في حالة نموذج IS-LM .

$$\frac{1}{(1 - b)} > \frac{1}{(1 - b) - \mu \frac{\alpha}{g}}$$

التمرين 09:

لتكن لديك المعطيات التالية:

$$C = 30 + 0,7Y_d, \quad I = 120 - 600i, \quad G = 130, \quad T = 130, \quad M_0 = 100, \quad M_D = 0,5y - 800i$$

المطلوب:

1. شكل معادلة LM ؟
2. إذا أرادت الدولة زيادة العرض النقدي ب 50، أوجد التغير الحاصل في الدخل؟
3. شكل معادلة IS ؟
4. استخرج قيمة الدخل ومعدل الفائدة اللذين يحققان التوازن في سوق الإنتاج والنقد معا؟
5. ما هو تأثير الزيادة في العرض النقدي على الدخل في حالة النموذج الكامل (IS-LM)؟ ماذا تستنتج؟

حل التمرين 09:

1. تشكيل معادلة LM :

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 100 = 0,5y - 800i \Rightarrow LM : Y = 200 + 1600 i$$

2. إيجاد التغير الحاصل في الدخل عند زيادة المعروض النقدي ب 50 و.ن:

$$\Delta Y = \frac{1}{\alpha} \Delta M_S \Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{0,5} (50) \Rightarrow \Delta Y = 100 \text{ u.m}$$

3. تشكيل معادلة IS :

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 30 + 0,7Y_d + 120 - 600i + 130 \Rightarrow IS : Y = 630 - 2000 i$$

4. استخراج قيمة الدخل ومعدل الفائدة اللذين يحققان التوازن:

$$IS = LM \Rightarrow 630 - 2000 i = 200 + 1600 i \Rightarrow 430 = 3600 i \Rightarrow i^* = 0,12$$

بتعويض معدل الفائدة في إحدى المعادلتين IS أو LM نحصل على:

$$LM : Y = 200 + 1600 (0,12) \Rightarrow Y^* = 392 \text{ u.m}$$

5. تأثير الزيادة في العرض النقدي على الدخل:

$$\Delta Y = \frac{-\frac{\mu}{g}}{(1-b) - \mu \frac{\alpha}{g}} \Delta M_S$$

$$\Delta Y = \frac{-\frac{(-600)}{800}}{(1 - 0,7) - (-600)\frac{0,5}{800}} \quad (50)$$

$$\Delta Y = 55,55 \text{ u. m}$$

من خلال النتيجة نستنتج أولاً أن السياسة النقدية فعالة، إلا أن التأثير في السوقين معا أقل من التأثير في سوق النقد لوحده وهذا راجع إلى تأثير المضاعف النقدي كون هذا الأخير أكبر من المضاعف في حالة نموذج IS-LM .

$$\frac{1}{\alpha} > \frac{-\frac{\mu}{g}}{(1 - b) - \mu\frac{\alpha}{g}}$$

التمرين 10:

لتكن لدينا المعطيات التالية

$$C = 40 + 0.8Y_d, \quad I = 58 - 250i, \quad G = 100, \quad M_{DT} = 0.4Y, \quad M_{DS} = 300 - 300i, \quad M_0 = 600$$

المطلوب :

1. أوجد معادلي IS و LM؛
2. حدد مستوى الدخل الذي يحقق التوازن في السوقين معا (سوق السلع والخدمات وسوق النقود)؛
3. أحسب مستوى الاستهلاك والاستثمار عند التوازن؛
4. لنفرض أن b قد ارتفع في السنة الموالية إلى 0,9 في هذه الحالة :
أ- في أي اتجاه يتحرك كل من IS و LM ولماذا؟
ب- حدد مستوى الدخل الجديد الذي يحقق التوازن في السوقين معا؛
5. إذا قررت السلطة النقدية زيادة عرض النقود M بـ 20 %، ما هي النتائج المترتبة عن ذلك؟

حل التمرين 10:

1. إيجاد معادلي IS و LM:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 40 + 0.8Y_d + 58 - 250i + 100 \Rightarrow IS : Y = 990 - 1250 i$$

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 600 = 0,4y + 300 - 300i \Rightarrow LM : Y = 750 + 750 i$$

2. تحديد مستوى الدخل الذي يحقق التوازن في السوقين معا:

$$IS = LM \Rightarrow 990 - 1250 i = 750 + 750 i \Rightarrow 240 = 2000 i \Rightarrow i^* = 0,12$$

بتعويض معدل الفائدة في إحدى المعادلتين IS أو LM نحصل على:

$$LM : Y = 750 + 750 (0,12) \Rightarrow Y^* = 840 \text{ u.m}$$

3. حساب مستوى الاستهلاك والاستثمار عند التوازن:

$$C^* = 40 + 0.8Y_d^* \Rightarrow C^* = 40 + 0.8 (840) \Rightarrow C^* = 712 \text{ u.m}$$

$$I^* = 58 - 250i^* \Rightarrow I^* = 58 - 250 (0,12) \Rightarrow I^* = 28 \text{ u.m}$$

4. لنفرض أن b قد ارتفع في السنة الموالية إلى 0,9:

أ- يتحرك IS نحو الأعلى أي إلى اليمين لأن زيادة الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى زيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الدخل Y، أما بالنسبة ل LM فلا يتحرك لأنه يتأثر السياسة النقدية للدولة و التي تحدد من طرف السلطة النقدية في سوق النقود.

ب - تحديد مستوى الدخل الجديد الذي يحقق التوازن في السوقين معا:

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 40 + 0.9Y_d + 58 - 250i + 100 \Rightarrow IS : Y = 1980 - 2500 i$$

$$IS = LM \Rightarrow 1980 - 2500 i = 750 + 750 i \Rightarrow 1230 = 3250 i \Rightarrow i^* = 0,3784$$

بتعويض معدل الفائدة في إحدى المعادلتين IS أو LM نحصل على:

$$LM : Y = 750 + 750 (0,3784) \Rightarrow Y^* = 1033,84 \text{ u.m}$$

5. النتائج المترتبة عن قرار السلطة النقدية بزيادة عرض النقود M بـ 20%:

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 600 + 600(0,2) = 0,4y + 300 - 300i \Rightarrow LM : Y = 1050 + 750 i$$

التمرين 11:

نفترض أن مستوى عرض النقود يساوي 100 ون، وأن معادلة الطلب على النقود هي:

$$M_d = 0.25y + 80 - 300i$$

المطلوب:

1. أوجد معادلة LM؛

لنفترض أن درجة حساسية الدخل الوطني بالنسبة للمتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة قد

تضاعفت:

2. استنتج معادلة LM (عند مستويات 6%، 8%، 10%)، أوجد قيمة الدخل الوطني، ماذا تلاحظ؟ بماذا تتعلق حساسية الدخل الوطني بالنسبة لعنصر الفائدة.

نفترض تضاعف حساسية الطلب على النقود للمضاربة بالنسبة لسعر الفائدة .

3. أوجد معادلة الطلب على النقود؛

4. أوجد معادلة LM؛

نفترض أن هناك زيادة في عرض النقود بالمقدار 20 و.ن

5. أعد صياغة معادلة LM، وارسم منحنى LM للحالتين الأولى والخامسة، (عند معدلات فائدة 6%، 8%، 10%)؛

نفترض أن الطلب على النقود للمعاملات والحيطرة والحذر أصبح $0,125Y$ وعرض النقود هو 100 و.ن

6. أوجد معادلة LM (عند معدلات فائدة 6%، 8%، 10%).

حل التمرين 11:

1. إيجاد معادلة LM:

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 100 = 0.25y + 80 - 300i \Rightarrow LM: Y = 80 + 1200 i$$

2. استنتاج معادلة LM:

درجة حساسية الدخل الوطني تضاعفت أي: $Y = 80 + 2400 i$

i	6%	8%	10%
$Y = 80 + 1200 i$	152	176	200
$Y = 80 + 2400 i$	224	272	320

نلاحظ أن الفرق بين مستويات الدخل الوطني الناتج عن التغيرات في سعر الفائدة هو 48 و.ن بينما كان

في السابق 24 أي نلاحظ تضاعف نتيجة لتضاعف الحساسية

تتعلق حساسية الدخل الوطني بالنسبة لسعر الفائدة بعنصرين أساسيين الأول يتعلق بالنسبة

المخصصة من الدخل الوطني للمعاملات والحيطرة والحذر وكذا حساسية الطلب على النقود للمضاربة.

3. إيجاد معادلة الطلب على النقود:

$$M_S = 100 \quad / \quad M_{D3} = 80 - 600 i$$

حيث تمثل (600 i) درجة حساسية الطلب على النقود لأجل المضاربة.

وعليه تصبح معادلة الطلب على النقود:

$$M_D = 0,25y + 80 - 600i$$

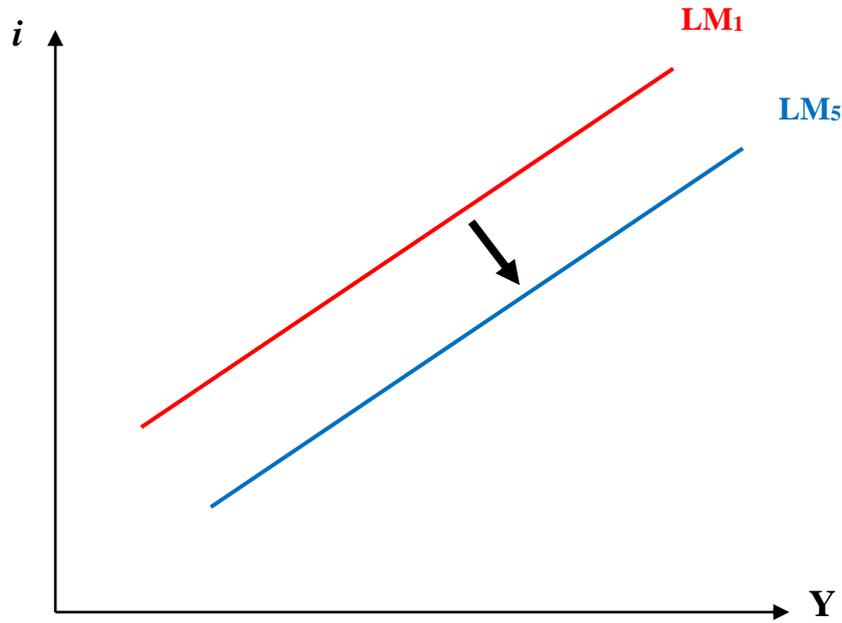
4. إيجاد معادلة LM:

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 100 = 0.25y + 80 - 600i \Rightarrow LM : Y = 80 + 2400i$$

5. إعادة صياغة معادلة LM، بافتراض زيادة عرض النقود بمقدار 20 ون:

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 120 = 0.25y + 80 - 300i \Rightarrow LM : Y = 160 + 1200i$$

i	6%	8%	10%
$Y = 80 + 1200i$	152	176	200
$Y = 160 + 1200i$	232	256	280



6. إيجاد معادلة LM بافتراض تغير الطلب على النقود للمعاملات والحيطة والحذر:

$$LM \Rightarrow M_S = M_D \Rightarrow 100 = 0.125y + 80 - 300i \Rightarrow LM : Y = 160 + 2400i$$

i	6%	8%	10%
$Y = 160 + 2400i$	304	352	400

التمرين 12:

إليك النموذج الرياضي التالي:

$$I = 250 - 1500i, \quad C = 50 + 0,8Y_d$$

المطلوب:

1. إيجاد الدخل التوازني وفق أسعار الفائدة 8%، 9%، 10%؛
نفترض أن هناك قيمة للإنفاق الحكومي تقدر بـ 20 ون.
2. إيجاد الدخل عند التوازن،
3. إيجاد التغير في الدخل عند مستويات أسعار الفائدة 8%، 9%، 10%؛
4. أرسم منحنى IS في الحالتين.

حل التمرين 12:

1. إيجاد الدخل التوازني وفق أسعار الفائدة 8%، 9%، 10%:

$$IS \Rightarrow Y = C + I \quad \Rightarrow Y = 50 + 0,8Y_d + 250 - 1500i \quad \Rightarrow IS : Y = 1500 - 7500i$$

i	8%	9%	10%
$Y = 1500 - 7500i$	900	825	750

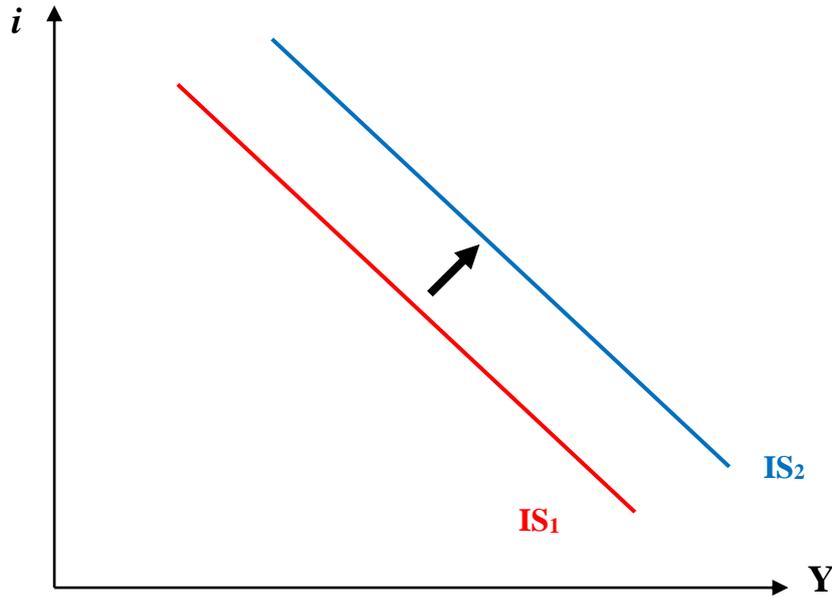
2. إيجاد الدخل عند التوازن بافتراض زيادة قيمة للإنفاق الحكومي بمقدار 20 ون.

$$IS \Rightarrow S = I + G \quad \Rightarrow -50 + 0,2Y_d = 250 - 1500i + 20 \quad \Rightarrow IS : Y = 1600 - 7500i$$

3. إيجاد التغير في الدخل عند مستويات أسعار الفائدة 8%، 9%، 10%:

i	8%	9%	10%
$Y = 1600 - 7500i$	1000	925	850
ΔY	100	100	100

4. تمثيل منحني IS في الحالتين.



التمرين 13:

إليك المعطيات التالية:

$$I = 400 - 1500i, \quad C = 100 + 0,75Y_d$$

المطلوب:

1. إيجاد معادلة IS عند معدلات الفائدة 6%، 8%، 10%؛

ندرج الآن الضرائب المستقلة بقيمة 10 ون

2. إيجاد معادلة IS ماذا تلاحظ على قيمة الدخل؟

3. مثل الحالتين بيانيا.

حل التمرين 13:

1. إيجاد معادلة IS عند معدلات الفائدة 6%، 8%، 10%:

$$IS \Rightarrow Y = C + I \Rightarrow Y = 100 + 0,75Y_d + 400 - 1500i \Rightarrow IS : Y = 2000 - 6000i$$

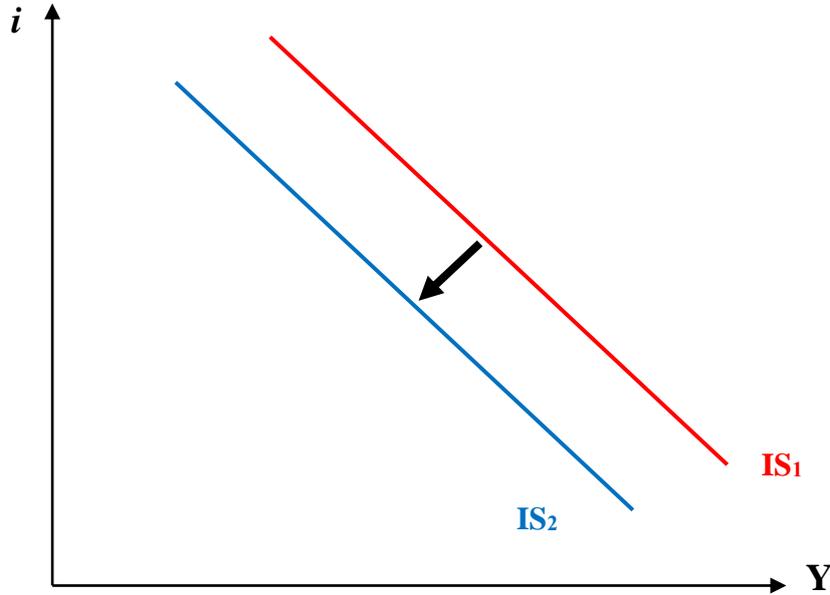
i	6%	8%	10%
$Y = 2000 - 6000i$	1640	1520	1400

2. إيجاد معادلة IS عند زيادة الضرائب بمقدار 10 ون:

$$IS \Rightarrow Y = C + I \Rightarrow Y = 100 + 0,75(Y - 10) + 400 - 1500i \Rightarrow IS : Y = 1970 - 6000i$$

i	6%	8%	10%
$Y = 1970 - 6000 i$	1610	1490	1370
ΔY	- 30	- 30	- 30

3. تمثيل الحالتين بيانياً:



التمرين 14:

إليك المعطيات التالية:

$$I = 100 - 500i, \quad C = 60 + 0,9Y_d$$

المطلوب:

1. إيجاد معادلة IS عند مستويات الفائدة 4%، 6%، 8%؛
بافتراض أن هناك نفقات حكومية بقيمة 10 ون.
2. ماهي التغيرات الحاصلة على مستوى IS؟ مع تمثيلها بيانياً.

حل التمرين 14:

1. إيجاد معادلة IS عند مستويات الفائدة 4%، 6%، 8%:

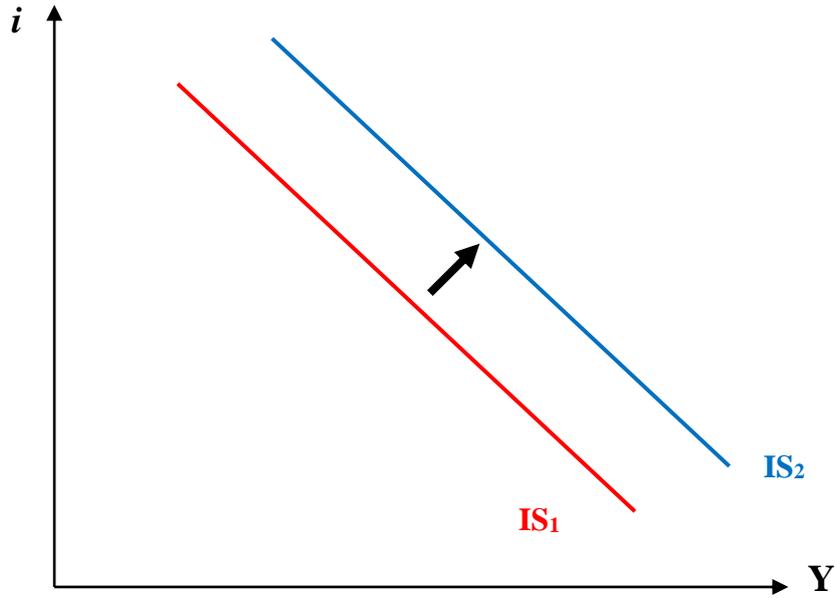
$$IS \Rightarrow S = I \Rightarrow -60 + 0,1Y_d = 100 - 500i \Rightarrow IS : Y = 1600 - 5000 i$$

i	4%	6%	8%
$Y = 1600 - 5000 i$	1400	1300	1200

2. التغيرات الحاصلة على مستوى IS بافتراض أن هناك نفقات حكومية بقيمة 10 ون

$$IS \Rightarrow Y = C + I + G \Rightarrow Y = 60 + 0,9Y_d + 100 - 500i + 10 \Rightarrow IS : Y = 1700 - 5000 i$$

i	4%	6%	8%
$Y = 1700 - 5000 i$	1500	1400	1300
ΔY	100	100	100



الفصل الرابع: نماذج النمو الاقتصادي

المحور الأول: ماهية النمو

المحور الثاني: عوامل النمو

المحور الثالث: قياس النمو

المحور الرابع: الفرق بين النمو والتنمية

المحور الخامس: نظريات النمو

سلسلة تمارين مع الحلول

تمهيد:

يحظى مفهوم النمو الاقتصادي بأهمية بالغة في الأدبيات الاقتصادية، كونه يمثل هدفا رئيسيا للسياسة الاقتصادية لأي بلد، فيشير النمو الاقتصادي إلى قدرة الدول على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات لمقابلة احتياجات الطلب المحلي والخارجي، من خلال تطوير الإنتاجية التي تعتبر من أهم مصادر النمو الاقتصادي، بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة ذات الميزة النسبية في إنتاج الصناعات الثقيلة والمتطورة في ظل المنافسة، إلا أنه وفي خمسينات وستينات القرن الماضي لم يفرق الاقتصاديون بين النمو والتنمية، فقد رأوا أن كلاهما يعني التغير إلى وضع أفضل. لذا سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح المفاهيم الرئيسية لكل من النمو والتنمية، مع الوقوف على أهم نظريات النمو الاقتصادي والتي تسعت إلى تفسير الشروط الأساسية المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

المحور الأول: ماهية النمو

1. تعريف النمو الاقتصادي

النمو في اللغة هو زيادة الشيء وتغييره إلى حال أكبر أو أحسن وبشكل تلقائي.¹ ويعتبر النمو مفهوما ديناميكيا فهو يتناول التغيرات التي تطرأ على الإنتاجية في المدى الطويل وهو يساعد على اشباع الرغبات الحالية والحاجات المستجدة، ويعتمد نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد على عدد السكان ومعدل نموهم، فإذا كانت الزيادة في إجمالي الناتج القومي أكبر من الزيادة في السكان فسيرتفع نصيب الفرد، أما إذا كان معدل الزيادة في السكان أسرع فسينخفض نصيب الفرد.² لذلك وعند دراسة النمو الاقتصادي فإنه من الواجب التركيز على ما يلي:³

1.1. النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج: فلا بد من زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني أكبر من معدل نمو السكان، حيث أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

¹ طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 447.

² علي عطية عبد السلام، فتحي صالح بوسدر، الاقتصاد الكلي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1998، ص 254.

³ محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 382 - 383.

2.1. يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية: فقد يزيد دخل الفرد النقدي بنسبة معينة، وتزيد مستويات أسعار السلع والخدمات بنسبة أكبر، معنى ذلك أن متوسط دخل الفرد الحقيقي قد انخفض بفعل التضخم وارتفاع الأسعار. فمن المعروف أن:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ما يعني أن هناك علاقة طردية بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي، وهناك علاقة عكسية بين مستويات الأسعار والدخل الحقيقي، معنى ذلك أن مستويات الأسعار إذا ارتفعت إلى الضعف فإن الدخل الحقيقي قد انخفض إلى النصف، وعند استبعاد معدل التضخم من الحساب فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

3.1. يجب أن تكون الزيادة الحادثة في الدخل زيادة مستمرة وليست مؤقتة: بمعنى أن الزيادة التي يهتم بها الاقتصاديون هنا هي الزيادة التي تستمر لفترات طويلة، أما الزيادات الطارئة التي تحدث لظروف خارجية كالأزمات والحروب والكوارث فهي سرعان ما تختفي وتعود الأوضاع إلى ما سبق، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نمواً اقتصادياً بالمفهوم العادي.

وعليه فإن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ما يعني زيادة القدرة والطاقة الإنتاجية لهذا البلد من خلال:

- زيادة الناتج الداخلي الخام أي زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات؛
- زيادة دخل الفرد الحقيقي والتي يقصد بها الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الكلي.

2. أنواع النمو

ينقسم النمو الاقتصادي من خلال معيار مدى التخطيط له إلى:¹

1.2. النمو الطبيعي (التلقائي): ويحدث عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) بطريقة تلقائية، دون اللجوء إلى التخطيط في تحقيقه.

¹ انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 25.

2.2. النمو العابر: وهو الذي يحدث نتيجة لأسباب طارئة ويزول بزوالها (مثلا: تحقيق معدل اقتصادي مرتفع في سنة معينة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا الأخير سببه تحسن الظروف الطبيعية (المناخية) في تلك السنة ليس إلأ).

3.2. النمو المخطط: ويحدث نتيجة التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) لإحداث نمو في الاتجاه المرغوب (المخطط).

3. آثار النمو الاقتصادي

من أهم المنافع التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:¹

- تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة السلع والخدمات الموفرة من قبل جهاز الإنتاجي، وبالتالي زيادة الدخل الذي سيمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي من المنتظر أن تحقق لهم الرفاهية التي يرجون؛

- زيادة العمر المتوقع للسكان من خلال توفير الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة عملهم؛

- مكافحة الفقر بواسطة اتخاذ تدابير حكومية مختلفة كزيادة الدخل والأرباح وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية التي تمكن الدولة من توفير مناصب عمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية التي تستهدف الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى الخدمات العامة كَمَا ونوعا.

4. سمات النمو الاقتصادي

يحدث النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:²

1.4. زيادة حجم الإنتاج: ويقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة دخل الفرد الحقيقي المرفق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، 97.

² توفيق تمار، محاضرات وأعمال موجهة في مقياس الاقتصاد الكلي، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 75.

2.4. حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

3.4. التقدم الاقتصادي: يقصد به مجموع التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

المحور الثاني: عوامل النمو

يتضمن النمو الاقتصادي أربعة عوامل (أسباب) أساسية تشمل:¹

1. العمل والموارد البشرية: تتكون مدخلات العمل من كميات العمالة ومهارات القوى العاملة، حيث يعتقد العديد من الاقتصاديين أن جودة مدخلات العمل من المهارات والمعرفة وانضباط القوى العاملة، من أهم العناصر في النمو الاقتصادي. قد تمتلك الدول أحدث التقنيات من حواسيب وآلات ومعدات صناعية ثقيلة، لكنها تحتاج لاستخدامها وصيانتها بشكل دوري وفعال عمالة ماهرة ومدربة في هذا الشأن. لذلك يلعب تطوير مستويات التعليم ومحو الأمية، وتطوير المنظومة الصحية والانضباط المهني للقوى العاملة، وقدرة العاملين على استخدام التقنيات في مجالات العمل، دورا هاما في زيادة الإنتاجية.

2. الموارد الطبيعية: يقصد بها الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الاستخراجية مثل النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الأخرى والغابات والمياه والموارد المعدنية والثروة الحيوانية والسمكية. في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع تتوفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي، إلا أنه ليس من الضروري أن امتلاك تلك الموارد يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي في العالم خاصة في حالة عدم توفر موارد بشرية متخصصة في هذه الجوانب.

¹ محمد إسماعيل، سفيان قعلول وآخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، لإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 1.

3. تكوين رأس المال التراكمي: يشمل رأس المال الملموس كالطرق ومحطات الطاقة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل وأجهزة الكمبيوتر، وتراكم المخزون من جميع المعدات. كما ساهمت موجات الاستثمار في العديد من هذه الصناعات مثل تحسين البنية التحتية إلى زيادة الإنتاجية وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الصناعات الجديدة بأكملها. كما يساهم التطور الكبير في تقنيات المعلومات بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاجية. يتطلب تراكم رأس المال، العمل على الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة، حيث أن العديد من البلدان خاصة الأسرع نموا تخصص نحو 10 إلى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تكوين صافي رأس المال.

4. التغير التقني والابتكار: يعتبر مكونا حيويا في النمو الاقتصادي لجميع مستويات الحياة المعيشية، وقد أدى تطور التقنية المتقدمة في مجال الإلكترونيات وتقنيات المعلومات والحاسب الآلي بدرجة كبيرة إلى إحداث تغييرات في عمليات الإنتاج، وإدخال منتجات وخدمات جديدة إلى الأسواق، حيث ساهمت هذه التقنيات المتطورة في تحسين الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات وكمية الإنتاج.

المحور الثالث: قياس النمو

إن قياس التغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، والتي تعتبر من المقاييس البسيطة عكس تلك المقاييس المركبة المستعملة في قياس التنمية الاقتصادية، وتمثل هذه المقاييس فيما يلي:

1. المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات، ومن هذه المعدلات هي:

1.1. معدلات النمو بالأسعار الجارية: وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني، ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وعادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا،

وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة اعتمادا على البيانات.¹

2.1. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات زمنية طويلة، ومع ارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل وتبعاً لذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية.

3.1. معدلات النمو بالأسعار الدولية: وهذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة إلى أخرى، لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

2. المعدلات العينية للنمو: فنظراً لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدل النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ... إلخ

3. مقارنة القوة الشرائية: وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، ولذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل

¹ محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص

حدودها،¹ فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار وذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم (القياس عن طريق أمثلية القدرة الشرائية)، فالنمو الاقتصادي يقاس بفضل الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجة لدى العائلات وكذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث وغيرها،² بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي حيث يعتبر حجم الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام،³ وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يجب أن ينظر له بوصفه مؤشرا لمستوى معيشة الأفراد في البلد وليس مقياسا مطلقا.

المحور الرابع: الفرق بين النمو والتنمية

يمثل النمو التغييرات التي تطرأ على الاقتصاد إلى حال أحسن وبشكل تلقائي، أما التنمية فتتم بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير وتشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ويتشارك كل من النمو والتنمية في السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها، إلا أن هذه الزيادة تلقائية في حالة النمو الاقتصادي ولكنها تحدث في التنمية مع تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وفي التنظيمات والمفاهيم لأسلوب إدارة العملية الإنتاجية.

من هنا جاء التركيز في الدول النامية على التنمية الاقتصادية لحاجتها الماسة لها وليس إلى نمو اقتصادي فقط.

فالتنمية تعني القضاء على التخلف وهو ليس عائقا واحدا أو مشكلة محددة وإنما هو تراكم متعدد الجوانب وفي كافة النشاطات الإنسانية، الاقتصادية، الاجتماعية ... وأي قصور أو تهاون في التشخيص لتلك العناصر المسببة للتخلف هو فشل متراكم، أما النمو الاقتصادي فإنه لا يتطرق إلى تلك الجوانب إلا من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن وجهة نظر دولية مقارنة، بعد الحرب العالمية الثانية ويتحول إلى نمط مطرد إذا استمر لفترة زمنية طويلة، ويؤدي إلى تنمية اقتصادية حقيقية تنعكس على الرفاهية الاقتصادية للدولة.

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 119 - 120.

² HUART J.M, **Croissance et Développement**, BREAL Edition, France, 2003, p 25.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص

1. أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية:

يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين النمو والتنمية كالتالي:¹

- النمو زيادة في الناتج القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة، بينما التنمية عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة؛
- لا يؤدي النمو في الزمن القصير إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي، بينما تعمل التنمية على إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛
- النمو في الدول النامية قد يواكب اسقاطات النموذج المتقدم ويؤدي الى ارتفاع الاستهلاك وتغير أنماطه ولكنه لا يتحول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة.

الشكل رقم (01-04): أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية

أوجه الاختلاف	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المضامين	يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة مع مرور الزمن في الناتج الحقيقي للسلع والخدمات في الدولة.	التنمية الاقتصادية على حركة تصاعديّة للنظام الاجتماعي بأكمله من حيث الدخل والادخار والاستثمار إلى جانب التغيرات التدريجية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلد (التغيرات المؤسسية والتكنولوجية).
العوامل	يتصل النمو بزيادة تدريجية في أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي: الاستهلاك، والإنفاق، لحكومي، والاستثمار، وصافي الصادرات	تتعلق التنمية بنمو مؤشرات رأس المال البشري، وانخفاض أرقام عدم المساواة، والتغيرات الهيكلية التي تحسن نوعية حياة السكان عموماً.
القياسات	الكمية: الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النوعية: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفقر البشري، ووفيات الرضع، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وما إلى ذلك.
الآثار	يجلب تغييرات كمية في الاقتصاد	يجلب التغيرات النوعية والكمية في الاقتصاد
الملاءمة	و الاقتصادي مقياساً أكثر أهمية للتقدم المحرز في البلدان المتقدمة النمو. ولكنها تستخدم على نطاق واسع في جميع البلدان لأن النمو شرط ضروري للتنمية	التنمية الاقتصادية أكثر أهمية لقياس التقدم المحرز ونوعية الحياة في البلدان النامية.
النطاق	يتعلق النمو بزيادة إنتاج الاقتصاد	معنية بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد

¹ طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 447.

2. عوائق التنمية والنمو الاقتصادي:

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيودا على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها:¹

1.2. ضعف الادخار: إن نسبة الادخار في الدول النامية منخفضة بسبب انخفاض الدخل الفردي الذي يوجه معظمه للاستهلاك، ونحن نعلم أن الادخار يشكل المصدر الأساسي للاستثمار وتكوين رأس المال، فإذا كان الادخار ضعيفا، فإن الاستثمار يكون ضعيفا وهذا يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئا وضعيفا.

2.2. ضعف مناخ الاستثمار: يؤدي ضعف مناخ الاستثمار إلى إبطاء حركة الاستثمارات الخاصة في البلد وضعف تدفق رأس المال من الخارج وهروب رأس المال الخاص المحلي إلى الخارج، إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج وهذا الأمر يحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويضعف عملية تكوين رأس المال، ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

- ضعف البنية الأساسية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات؛
- عدم الاستقرار السياسي ونشوء الصراعات المسلحة والعنف؛
- الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفاء والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية؛
- عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل أسعار وموازن المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

3.2. قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها: عندما تعاني دولة ما من قلة الموارد الطبيعية أو تنوعها فإن هذا يحد من إمكانات النمو السريعة، إضافة إلى ذلك فإن الجولة قد تتخصص في إنتاج سلعة أو سلعتين وخاصة السلع الأولية أو الاستراتيجية مثل النفط، فيما يظل مستقبل النفط رهينا بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على حركة الأسعار الأولية.

¹ محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

4.2. ضعف تأهيل العنصر البشري: تعاني بعض الدول النامية من انتشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية (مثل دول افريقيا وبعض دول الشرق الأوسط)، إضافة إلى ضعف برامج التأهيل والتدريب والتعليم، وهو الأمر الذي يسبب ضعف إنتاجية عنصر العمل وبالتالي ضعف وتيرة التنمية والنمو.

المحور الخامس: نظريات النمو

1. نموذج هارود – دومار (Harrod - Domar):

نشر الاقتصادي البريطاني هارود (Roy Harrod) في عام 1939 مقالة بعنوان An Essay in Dynamic Theory، الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار (Evesy Domar) في مقالة له بعنوان Expansion and Employment سنة 1947، ولذلك يرتبط اسم هذا النموذج باسم الاقتصاديين (هارود – دومار)، حيث اهتم العالمان بمعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ودور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وفترة النموذج بنيت على التأثير المزدوج للإنفاق والاستثمار، حيث يرفع من الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يرفع العرض ويزيد في الدخل مما يعني الزيادة في الطلب بالإضافة إلى استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.

وقد أوضح هذا النموذج الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث أن الاستثمار يولد الدخل -أثر الطلب- ويعزز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رأس المال -أثر العرض- كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، حيث أن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V)، فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$S = sY$$

$$I = \Delta K$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = s$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى المعادلة الأولى، نستنتج العلاقات التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V}$$

$$g = \frac{S}{V}$$

ويشير الجانب الأيسر من المعادلة إلى معدل النمو، الذي يرتبط مباشرة وطرديا بمعدل الادخار الإجمالي، وذلك في ظل افتراض غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج الوطني الإجمالي.

ويعد نموذج هارود دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الأوروبية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو الاقتصادي، لاقت اهتماما كبيرا لمدة ثلاثة عقود على الأقل (بين منتصف 1950 - 1980).

لكن يعاب على هذا النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية، وهذا منطقي بحكم أن ذلك النموذج صمم خصيصا للدول المتقدمة، مثل افتراض التوظيف الكامل وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد المغلق (لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي)، وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية (تجاهل أثر البرامج الاقتصادية على النمو الاقتصادي) وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب إلى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول، كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول (كالادخار) ضئيلة نظرا لانخفاض دخلها الوطني.¹

2. نموذج كالدور (Nicholas Kaldor):

في عمله "نظريات التوزيع البديلة" قام كالدور بمراجعة وانتقاد النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حول مشكلة التوزيع التي يعتبرها دافيد ريكاردو من أهم قضايا الاقتصاد السياسي، وفي الوقت الذي يقر فيه كالدور غياب نظرية مشتقة من أفكار كينز، إلا أنه قام بتكييف الإطار الفكري الكينزي لتحليل مشاكل التوزيع كنظرية بديلة، حيث يرى كالدور إمكانية تحقيق النمو المتوازن في ظل التوظيف الكامل، حيث أن نموذج النمو والتوزيع يجب أن يكون قادرا على شرح "الثوابت التاريخية" للنمو الاقتصادي في

¹ عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021، ص 15.

الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ويشمل ذلك ثبات حصص الأرباح والأجور في الدخل الوطني وثبات نسبة رأس المال إلى الناتج. يفترض Kaldor تحقق حالة التوظيف الكامل للعمالة لذا يرتبط هذا النموذج باقتصاد رأسمالي متطور بدرجة كافية تكون الأجور فيه أعلى من مستوى الكفاف، وتنافسي بما فيه الكفاية في نفس الوقت لتوليد طلب ملائم (كافي)، لضمان التوظيف الكامل.¹

وقد بنى من ذلك نموذجين هامين في النمو الاقتصادي:

1.2. النموذج الأول: انطلق كالدور Kaldor في نموذجه الأول من فرضية أساسية تقضي باعتبار أن النسبة (الادخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من نموذج (هارود-دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند كذلك إلى دالة الادخار التقليدية التي تفترض أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل القومي، على أن فرضيات نموذجه الأخرى يمكن سردها على النحو التالي:

- إن الدخل القومي أو الناتج القومي يتكون من الأجور والأرباح فقط ؛
- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين؛
- إن نسبة (الاستثمار / الناتج) متغير مستقل؛
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام؛
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

وقد توصل "كالدور" في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(S_p - S_w) \frac{P}{Y} = S_w$$

$$P = \frac{1}{S_p - S_w} - \frac{1}{S_p - S_w} Y$$

حيث تمثل:

I: الاستثمار الكلي ، W: الأجور والمرتببات ، Y: الدخل القومي، P: الأرباح والفوائد

وعلى ذلك فإن الميل الحدي للادخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من S_p و S_w ، أما افتراض التشغيل الكامل

¹ حواس أمين، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021، ص 395 - 396.

فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل القومي، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل القومي، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي. وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على (معامل الحساسية لتوزيع الدخل) والتي افترض كالدور أنها تعادل $\frac{1}{S_P - S_W}$ فإذا كان هناك فرق صغير بين الميلين الحديين S_P و S_W فإن ذلك يكون كبيراً، وبالتالي فإن تغيرات صغيرة تحدث في نسبة (الاستثمار/ الناتج) تقود إلى تغيرات كبيرة في توزيع الدخل والعكس صحيح في حالة ما يكون الميل الحدي للدخار المستقطع من الأجور يساوي صفر، فإن كمية الأرباح تساوي مجموع الاستثمارات واستهلاك المستثمرين معا أي أن $P = \frac{1}{S_P} \cdot I$ ، وإذا افترضنا أن كل من S_P و $\frac{P}{Y}$ ثوابت عبر الزمن فإن نصيب الأجور يكون ثابتاً أيضاً، وفي حالة ما يكون الميل الحدي للدخار من الأجور موجب ($S_W > 0$) فإن الأرباح الإجمالية ستخفض بمقدار S_W الدالة على كمية مدخرات العاملين، وعندما تنخفض مدخرات العاملين فإن الأرباح الكلية ترتفع بكمية أكبر من حجم التغير في الاستثمار، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاستهلاك الرأسمالي الذي عبر عنه كالدور بالقيمة $\frac{1}{S_P}$ يعادل الميل الحدي للاستهلاك في التحليل الكينزي .

نتيجة: بالمقارنة مع نموذج هارود – دومار توصل كالدور إلى المعادلة التالية :

$$\sqrt{\frac{1}{Y}} = (S_P - S_W) \frac{P}{Y} + S_W$$

والتي مؤداها أنه إذا كان معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي (اللذان عالجهما نموذج هارود- دومار) غير منفصلين ومع وجود مرونة نسبية للأرباح فإن هذه المعادلة الأخيرة تحافظ على توازنها عن طريق تعديلات متتالية في قيمة $\frac{P}{Y}$ والسبب في عدم الاستقرار الدائم فيعود إلى عدم التناسق بين المعدل المضمون للنمو ومعدل نمو الدخل.

2.2. النموذج الثاني: وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في البناء النظري لنموذجه الثاني، حيث افترض تحقق العمالة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات. كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس المال ونمو الإنتاجية، إضافة إلى فروض أخرى نسردها على النحو التالي:

- إن الدخل يتكون من كل من الأجر والأرباح، حيث يمثل الأجر دخل العمال ورواتب الموظفين؛
- يتكون الادخار من جزأين، واحد يستقطع من الأجر، والآخر يستقطع من الأرباح؛
- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار؛
- يتم عن جمع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار، الاستثمار) بالأسعار الثابتة؛

- دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغير ربح رأس المال لنفس الفترة؛

- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال، والتقدم الفني الحادث، وقد عالج كالدور نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع، حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية.

نتيجة: إن أهم الإضافات التي قام به كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في أنه:

- لم يكتف ببحث أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو؛
- أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهو إضافة نوعية تحسب له كسابق؛
- أدخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الانتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الانتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعها دالة الانتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال. هذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، كما أنه نموذج صالح للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء .

ولكن على الرغم من كل هذه المميزات فإن نموذج كالدور لم يكن ليخلو من بعض نقاط الضعف والتي يمكن اختصارها في أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

3. نموذج جوان روبنسون (Joan Robenson):

جوان فيوليت روبنسون (1903-1983) هي عالمة اقتصاد بريطانية، كان لنظرياتها أثر بالغ على الفكر الاقتصادي الغربي، كما كانت إحدى رائدات المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزي التي تتبع مبادئ عالم الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز، وقد ساعدت روبنسون كينز في تطوير نظرياته، الأمر الذي أحدث ثورة في السياسة الاقتصادية، إبان فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، وكانت تعتقد مثل كينز، أن ضغط الإنفاق الحكومي يمكن أن يمنع الكساد الاقتصادي والبطالة المنتشرة. وطورت روبنسون المفاهيم الكينزية إلى القضايا طويلة المدى، مثل النمو الاقتصادي والتغير التقني.¹

كانت روبنسون تعتقد أن الأنظمة الرأسمالية لم تكن مستقرة، بسبب الصراع بين المشروعات التجارية والعمالة حول نصيب كل منهما في الدخل. واقترحت أن توضع سياسات الحكومة، بحيث تحدد توزيع الدخل بين كلا الطرفين.

1.3. فرضيات نموذج جوان روبنسون:

وجهت روبنسون عدة انتقادات لافتراض كينز حول فاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل في البحث عن المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل الوطني على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الإنتاج ويحقق التوظيف الكامل وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، وعبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا. وقد انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفرضيات التالية:²

- أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج، والثاني ينتج السلع الاستهلاكية؛

- ثبات المستوى التكنولوجي من ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج؛

- أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ولقد ركزت جوان روبنسون على معدل الأجور الحقيقية (عكس كينز) حيث أثبتت أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره على عملية تراكم رأس المال، ومن

¹ Setterfield, M, History versus Equilibrium and the Theory of Economic Growth, Cambridge Journal of Economics, Vol. 21, 2017, pp. 365-378.

² Arestis, J. McCombie and R. Vickerman (eds.), Growth and Economic Development: Essays in Honour of A. P. Thirlwall (Cheltenham: Edward Elgar) pp. 96-115

هنا ينخفض معدل الربح وتظهر البطالة، وترى جوان روبنسون أن الاحتكارات هي المشكل في عملية تأخير النمو. وظهور الركود الاقتصادي والبطالة ففي حالة الاحتكار يمكن لمعدلات الربح أن ترتفع، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لفائدة المحتكرين على رفع الأسعار، وبذلك فإن في الغالب أن زيادة الدرجة الاحتكارية تؤدي إلى زيادة نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي واتجاه الاقتصاد إلى الركود والبطالة، كما ترى أن مدى نجاح النقابات في ضغطها على أرباب العمل لزيادة الأجور يؤدي إلى عدم ظهور الركود والبطالة. أما في حالة المنافسة فإنها ترى وجود توافق بين الأسعار والتكاليف وأن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية.

2.3. الصياغة الرياضية للنموذج:

يمكن التعبير عن هذه العلاقة على النحو التالي:¹

$$PY = WN + \pi PK$$

حيث أن:

P: المستوى العام للأسعار

Y: الدخل الوطني الصافي

W: معدل صافي الأجر

N: مقدار العمالة المستخدمة

K: مقدار رأس المال المستثمر

π : معدل الربح.

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$$Y = \frac{WN}{P} + \pi K$$

$$\pi K = Y - \frac{WN}{P}$$

$$\pi = \frac{Y - \frac{WN}{P}}{K}$$

¹ Agénor, P. and Montiel, Development Macroeconomics. 3rd Ed., Princeton: Princeton University Press. 2008, p 102.

وبقسمة طرفي المعادلة على N نحصل على:

$$\pi = \frac{\frac{Y}{N} - \frac{W}{P}}{\frac{K}{N}}$$

$$\pi = \frac{P - \frac{W}{P}}{\theta}$$

حيث أن:

$P = Y/N$: الإنتاجية الحدية للعمل؛

W/P : معدل الأجر الحقيقي؛

$K/N = \theta$: نسبة رأس مال العمالة.

تشير المعادلة أعلاه إلى أن معدل الربح هو دالة الإنتاجية الحدية للعمل (P) ومعدل الأجر الحقيقي (W/P) ونسبة رأس المال للعمالة (K/N) بمعنى آخر، يظهر معدل الربح على أنه قادر على التغيير بشكل مباشر مع معدل العائد الصافي لرأس المال وعكسياً مع معامل كثافة رأس المال. الشرط الضروري للتعظيم الربح هو أن المشتق الأول يجب أن يكون صفراً.

$$\pi = \frac{d}{d\theta} \left[\frac{P - \frac{W}{P}}{\theta} \right] = 0$$

$$Y = f(N, K)$$

باختصار، وحسب روبنسون جوان، عندما يكون التقدم التقني محايداً ويسير بثبات، دون أي تغيير في النمط الزمني للإنتاج، تعمل الآلية التنافسية بحرية، وينمو السكان (إن وجد) بمعدل ثابت ويستمر التراكم بالسرعة الكافية لتوفير القدرة الإنتاجية لجميع العمالة المتاحة، ويميل معدل الربح إلى أن يكون ثابتاً ومستوى الأجور الحقيقية يرتفع مع الإنتاج لكل فرد.

3.3. الانتقادات الموجهة للنموذج:

يتم تلخيص بعض نقاط الضعف لهذا النموذج فيما يلي:

- إهمال التحول المؤسسي؛
- مستوى السعر الثابت؛
- الاقتصاد المغلق،
- الافتراضات غير الواقعية،
- الحياد إزاء الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية،
- تجاهل دور رأس المال البشري،
- انخفاض معدل تراكم رأس المال بالنسبة للنمو الاقتصادي المحتمل؛
- عدم تدخل للدولة في الشأن الاقتصادي وما قد يترتب عنه من آثار سلبية؛
- لا يوجد تقدم تقني وتكنولوجي.

4. نموذج سولو – سوان (Solow - Swan):

يعد نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو من أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة ومن أشهر نماذج النمو بصفة عامة، فهو يعتبر نقطة الانطلاق في معظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فهو نموذج ضروري لفهم نظريات النمو وهو بمثابة امتداد مباشر لنموذج هارود دومار، ولكنه يختلف عنه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي، كما أن سولو افترض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال (على عكس هارود ودومار)، الذي رأى ثبات مزج عناصر الإنتاج، ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلومات هيكلية، هي معدلات الادخار والاستثمار لأنه وفقا للنموذج يلاحظ أنه بين أي فترتين فإن رصيد رأس المال (K) سوف يزداد بالفرق بين الاستثمار الإجمالي واهلاك رصيد رأس المال الأصلي.

وتعتبر دالة إنتاج كوب دوغلاس الأكثر استخداما في النموذج النيوكلاسيكي وخاصة في نموذج سولو -

سوان، ويمكن توضيحها بالشكل الرياضي الآتي:¹

$$Y = AK^{\beta_1}L^{\beta_2}$$

¹ عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 16 - 17.

حيث يمثل:

Y : الناتج المحلي الإجمالي؛

K : عنصر رأس المال المادي والبشري؛

L : عنصر العمل؛

β_1 : مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال؛

β_2 : مرونة الناتج بالنسبة إلى العمل.

ووفقا للمعادلة السابقة يحدث النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار، أو حدوث زيادة في عنصر العمل عن طريق التعليم مثلا، أو حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وعلى الرغم من نجاح نموذج سولو- سوان في توضيح عديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادي، أهمها إيضاح الدور الأساسي لمعدل التغير التكنولوجي في عملية النمو، إلا أنه عانى من قصور نتيجة اعتباره هذا المعدل متغيرا خارجيا، ينمو بشكل تلقائي ومعدل ثابت، وبالتالي في ظل غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري، ومن ثم لم يستطع سولو تفسير مصادر النمو في الأجل الطويل، وقد ازداد الهجوم على ذلك النموذج خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، خاصة مع زيادة حدة أزمة ديون العالم النامي وعدم مقدرة تلك النظرية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة.

5. نموذج لوكاس (Robert Lucas):

الواضح أن النماذج السابقة بينت على أساس فرضية المنافسة الثابتة مما يعكس حقيقة المردودية المتناقصة والعوامل الخارجية الضامنة للنمو، بالإضافة إلى استحالة تحقيق الاستقلالية بين عناصر النمو الرئيسية إضافة إلى الرؤى البعيدة للتنمية حتم على الاقتصاديين البحث في نماذج جديدة سميت وصنفت بنماذج النمو الداخلي¹، وهي نماذج تعكس صورة لظاهرة النمو المحلي ذاتيا، حيث يعتبر نموذج لوكاس أحد أهم هذه النماذج.

¹ Audrey Choucane-Verdier, **Libéralisation Financière et croissance économique : le cas de l'Afrique Subsaharienne**, Editions L'Harmattan, France, 2001, p 20.

يعتبر رأس المال البشري قرين المعرفة المقدر اقتصاديا والمدمجة للأفراد ولا تقتصر على الكفاءات بل تتعدى إلى الحالة الصحية، التغذية، النظافة مستوى المعيشة ... وهكذا تعتبر كمصدر للنمو على المدى الطويل وأساس نظرية رأس المال البشري هو أن الأوان المثلى يحققون اختياراتهم الدراسية بمقارنة الأرباح المنظرة والتكاليف، ونعرض أهم نموذج وهو نموذج لوكاس حيث اعتبر من الأوائل الذين عالجوا هذه القضية.

يقوم هذا النموذج على جملة من الفرضيات وهي كالتالي:

- الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري¹؛
- لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي ان الأعوان أحاديين وعددهم N؛

- يتعلم الفرد بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال؛
- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

وإنتاج سلعة السلع حسب دالة الإنتاج "كوب- دوغلاس" تقدم على الشكل:

$$Y_i = A K_i^\beta (uh_i)^{1-\beta}$$

حيث تمثل:

Y_i: منتج الفرد K_i؛

i: رأس ماله العيني.

بما ان رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن يحتوي قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص وعندما نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر أصبح واردا جدا سياق نموذج AK المحمي ذاتيا حيث التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي العيني والبشري.

حيث تضمن دالة الإنتاج "كوب- دوغلاس" المشار إليها أعلاه ثبات المردودية السلمية وعليه النمو المحمي ذاتيا مضمون بالرغم من أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري وحسب "لوكاس" الاستثمار في رأس المال العيني هو الجزء غير المستهلك في الإنتاج.

¹ Robert.J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, **Economic Growth**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, p 239.

ملاحظات:

- حجم الاقتصاد (N عدد الأفراد) لا يؤثر لأن رأس المال البشري سلعة خاصة؛

- $g_e < g_0$ هذا يبرر تدخل الدولة حيث تتولى مثلاً قطاع التربية وتنفق من ميزانيتها، وتعطي عقود الإعانات والتحفيزات لمن أراد الاستثمار في هذا المجال؛

- نموذج "لوكاس" يقدم الحدية المطلقة فيما يتعلق بتفسير الاختلافات الدولية للدخل لكل فرد، وعليه النموذج يرى تراكم الأموال العينية أكثر حركية في شمال المعمورة وينتج عنه رأس مال بشري أكثر إنتاجية وأحسن أجراً بالمقابل ما في جنوبها وبالحظ هذا في الهجرة.

أسئلة حول نماذج النمو

1. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
2. ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية؟
3. فيما تتمثل أنواع النمو الاقتصادي؟
4. حدد أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.
5. ما أثر نمو السكان على الإنتاج والنمو الاقتصادي؟
6. ما العلاقة بين النمو والرفاهية الاقتصادية؟
7. فيما يكمن دور الجوانب التقنية في النمو الاقتصادي؟
8. اشرح الدور المزدوج الذي يلعبه الاستثمار في النمو الاقتصادي، وما هي السياسات التي يمكن أن تتخذ من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد إذا كان الاستثمار ينمو ببطء أو ينمو بسرعة؟
9. يفترض نموذج هارود - دومار وجود علاقة ترابط بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال وإجمالي الناتج الوطني، وضح ذلك.
10. فيما تتمثل محددات النمو الاقتصادي وفقا لنموذجي سولو - سوان و لوكاس؟
11. ماهي أهم الفروقات بين نموذج كالدور الأول والثاني؟
12. حدد أهم الفرضيات التي قام عليها نموذج جوان روبنسون.
13. فيما تكمن معوقات النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

الفصل الخامس: الدورات الاقتصادية

المحور الأول: مفهوم الدورات الاقتصادية

المحور الثاني: خصائص الدورات الاقتصادية

المحور الثالث: أسباب الدورات الاقتصادية

المحور الرابع: مراحل الدورات الاقتصادية

المحور الخامس: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

المحور السادس: معالجة الدورات الاقتصادية

سلسلة تمارين مع الحلول

تمهيد:

تلازم الحياة الاقتصادية تغيرات مستمرة، إذ يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار ومن الانكماش وتسمى الدورات الاقتصادية. وهي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القديم. ولكن مظاهر الدورات الاقتصادية غدت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وأصبحت ظاهرة تلازم نظام السوق بوجه عام.

المحور الأول: مفهوم الدورات الاقتصادية

تعرف الدورة الاقتصادية بأنها التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ولكن أكبر مظهر للنشاط الاقتصادي الإجمالي للأمة هو الدخل الوطني، وبما أن حجم العمالة يرتبط بالنتاج الوطني للمجتمع ارتباطا وثيقا، فإن الدورة الاقتصادية ما هي إلا التقلبات التي تطرأ على العمالة والنتاج الكلي والأثمان حيث أنه على أساس هذه المتغيرات الثلاثة تتحرك كلها بشي من الاتحاد وخاصة العمالة والنتاج الوطني.

هناك من ربط الدورة الاقتصادية بالاقتصاد الرأسمالي، حيث ربط بين المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي ومراحل الدورة الاقتصادية، وهي المسيرة التي تقود ذلك الاقتصاد، من أزمة إلى أزمة. وأوضح أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة فتتعطل القوى المنتجة، وتبدد كمية كبيرة من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئا فشيئا وتتسارع تدريجيا حتى درجة الركض والجموح، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، والتجارة، والتسليف، والمضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والانحدار إلى هاوية لا قرار لها.¹

ويميز الاقتصاديون بين مفهومي الدورة Cycle كما عرفت سابقا، وبين مفهوم الأزمة الاقتصادية Crises Economic والتي تعرف بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو في عدة دول، وهي تطلق بصفة رئيسية على الاضطراب الناجم عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كما تعرف الأزمة أيضا بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات، فالأزمة قد تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة، أو أن تكون عامة وشاملة لعدد من الدول أو للعالم بمجمله

¹ توفيق تمار، مرجع سبق ذكره، ص 89.

مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، أو الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، وعليه فإن الأزمة تعبر عن الاختلال أو الاضطراب، في حين أن الدورة تعبر عن الانتظام الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.

ويمكننا أن نلخص الفترات التي حدثت فيها التقلبات الاقتصادية على النحو التالي:

1. الفترة الأولى: وقد بدأت هذه الفترة منذ قيام الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر، وحتى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1892 - 1913)، وكانت الدورة الاقتصادية في تلك الفترة تمثل التقلبات الصناعية التي حدثت خلال هذه الفترة

2. الفترة الثانية: وتمثل الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1919-1939)، وقد تميزت هذه الفترة بطول مرحلة الكساد، ففي بريطانيا مثلا اجتاح الكساد الأسواق المالية الاقتصادية عموما، وكان ذلك نتيجة لإتباع السياسة الانكماشية، وبسبب عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب عام باستخدام أسعار التعادل للعام 1914، وقد اشتدت حدة الكساد واتسع نطاقه حتى شمل معظم العالم بعد عام 1929.

3. الفترة الثالثة: والتي صاحبت المشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع مستوى العمالة بصفة مستمرة، أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد 1945) فقد كان المظهر الرئيسي لهذه الفترة اتباع سياسة المحافظة على العمالة الكاملة لذلك تميزت هذه الفترة باتجاه معدلات البطالة نحو الهبوط بصفة عامة ولقد ظهرت خلال هذه الفترة دورات اقتصادية تختلف من حيث الشكل عن الدورات السابقة وتميزت بفترات قصيرة حدثت فيها عمالة كاملة أكثر من اللازم و عقبها فترات قصيرة ومتساوية لها من الكساد المعتدل حيث ارتفعت فيها البطالة نسبيا.

لقد عرف الاقتصاد الرأسمالي دورات اقتصادية، سميت بدورات كندراتيف (Kondratieff) نسبة إلى العالم الذي اكتشفها، وميزها في ثلاثة أنواع تتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي، والركود وذلك على النحو التالي:

- الدورة قصيرة الأجل: وتتراوح مدة هذه الدورة ما بين 10 و 15 عاما ومن أعراضها الركود الاقتصادي؛

- الدورة متوسطة الأجل: وتتراوح مدة هذه الدورة ما بين 25 و 30 عاما، وتتسبب في حدوث الركود أيضا؛

- الدورة طويلة الأجل : وتتراوح مدة هذه الدورة ما بين 60 و 70 عاما ، وتتسبب في حدود الكساد الاقتصادي كما حدث عام 1929.

المحور الثاني: خصائص الدورات الاقتصادية

بعد دراسة الدورات الاقتصادية تبين أنها تتصف بحقيقتين هامتين هما:¹

1. أنها ذات طبيعة دورية: فالدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وخلال فترات منتظمة، رغم أن الفترة الواحدة غير دقيقة، إلا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات الاقتصادية، ويُجمع الاقتصاديون على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد ما بين 7 و10 سنوات لتكتمل دورتها .

2. أنها ذات طبيعة عامة وشاملة: بسبب العلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات الأعمال واعتبار أن الاقتصاد وحدة واحدة، فإن أي مؤسسة تواجه إخفاقا أو ركودا، فهذا يعني تأثر بقية المؤسسات العاملة في السوق بشكل متسلسل ومتتالي، وهذا ما ينطبق أيضا على مستوى القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة في القطاعين العام والخاص.

المحور الثالث: أسباب الدورات الاقتصادية

يمكن القول أن الدورات الاقتصادية تحدث بفعل مجموعة من الأسباب أبرزها:²

1. عوامل خارج النظام الاقتصادي: ومن أبرزها :

- عدم استقرار النشاط الاقتصادي في الإنتاج أو التوزيع بسبب تعقد النظام الاقتصادي، وزيادة حالة عدم التأكد والمتمثلة في زيادة المخاطر المرافقة للاستثمار؛

- عدم تناسق التطور الاقتصادي بين معظم القطاعات: فهذا التطور غير منتظم من حيث إحداثه للتقدم التكنولوجي في بعض الصناعات، وزيادة الإنتاج بمعدل أسرع من بقية الصناعات، التي قد ينخفض فيها النشاط إلى أدنى حد ممكن؛

¹ توفيق تمار، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 105 – 106.

- عدم انتظام الطلب على السلع الرأسمالية، فلكونه مشتقا من الطلب على السلع الاستهلاكية التي تعتبر دالة في أذواق المستهلكين، وأن هذه الأذواق عرضة للتغيير المستمر نحو استهلاك سلعة أخرى، فبالتالي فإن تقلب الانفاق على السلع الاستهلاكية يرافقه تقلب أوسع في الطلب على السلع الرأسمالية؛
- حدوث اختلال في الإنتاج الزراعي، إما بسبب التغيرات في الظروف المناخية والجوية، أو بسبب البطء في استجابة العرض للتغيرات في الأسعار، والنتيجة حدوث فجوة بين الطلب والعرض من فترة إلى أخرى؛
- الحروب والاضطرابات والكوارث التي تنعكس سلبا على أسعار الذهب والنفط، أو تؤثر باتجاه زيادة الهجرات القروية؛
- مدخلات الإنتاج الجديدة خاصة التي مصدرها الابتكار والاختراع، فمثلا نجد أن سبب التضخم الركودي في السبعينات كان الصدمة النفطية، وأن رخاء التسعينات كان سببه التطور في قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

2. عوامل من داخل النظام الاقتصادي؛ ومن أبرزها:

- يحمل الاقتصاديون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات بسبب فوضى الإنتاج، وعدم المساواة في توزيع الثروات أو قلة استهلاك الطبقة العاملة؛
- تأثير فكرة المضاعف والمعجل وذلك من حيث نمو معدل الإنفاق الكلي، أو الطلب الكلي الذي يزيد الناتج الحقيقي وهو ما يحفز الاستثمار الصافي، ويزيد معدل النمو حتى يصل إلى مستوى التشغيل الكامل، قبل أن ينخفض النمو الاقتصادي ويتأثر معه الإنفاق الاقتصادي الاستثماري وتراكم رأس المال، وعليه ينخفض كل من الناتج الحقيقي ومعدلات الأسعار، ويدخل الاقتصاد في حالة الركود؛
- تأثير توقعات أرباب العمل بالنسبة للمستقبل، فإذا كانت توقعاتهم تصب في قصر مدة الكساد، فهنا يقررون تجديد أصولهم الرأسمالية بسبب انخفاض الأسعار، وهو ما يزيد من الاندفاع نحو الزواج، وهذا لن يستمر طويلا وبالتالي يقل حجم الانتاج حتى يتوقف نهائيا؛
- تأثير العوامل النقدية: فالتوسع في استعمال الائتمان يزيد من أسعار الفائدة، وهنا يقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، و هو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الى أدنى حد، فيزيد الطلب

وتنتعش الأسعار نسبيًا، ويتسع نطاق الإنتاج ويُقبل الأفراد على الاقتراض، وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بفعل إساءة استخدام الائتمان مرة أخرى.

المحور الرابع: مراحل الدورات الاقتصادية

أجمع الاقتصاديون على أن الدورة الاقتصادية تمر بأربعة مراحل أساسية وهي مفصلة على النحو التالي:

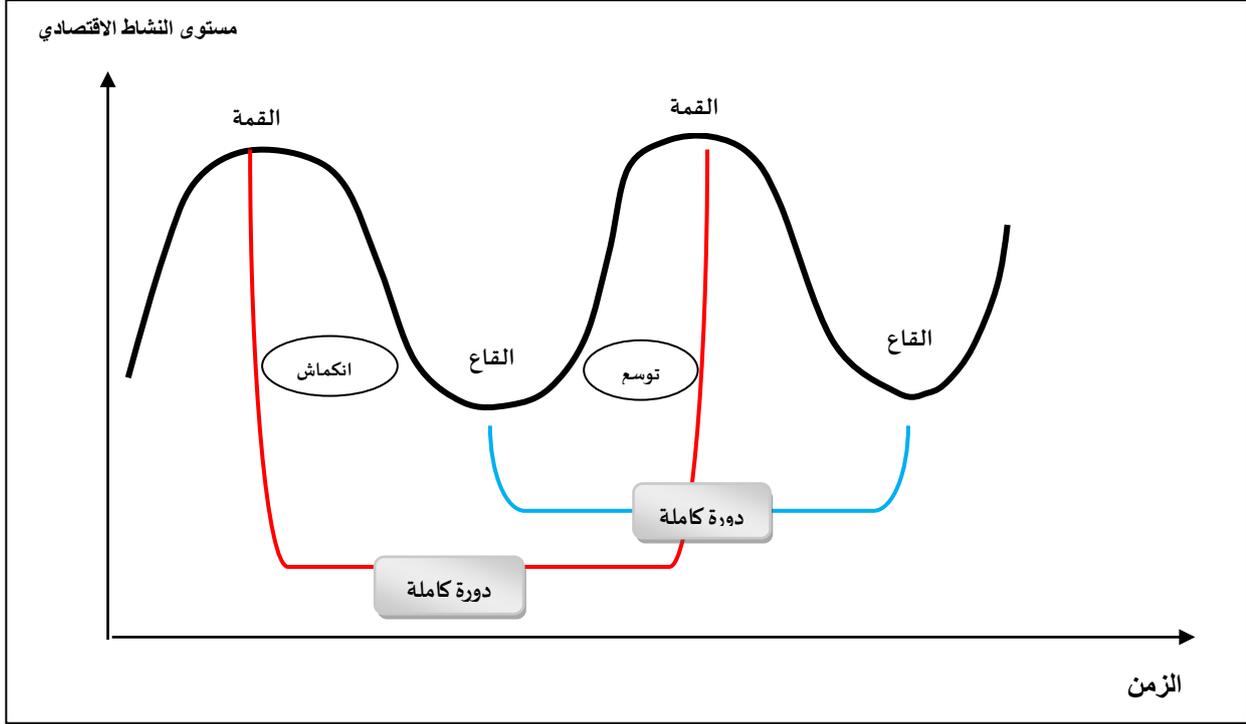
1. مرحلة الانتعاش (Recovery): ما يميز هذه المرحلة أن مستويات الأسعار فيها تتسم بالثبات، أما النشاط الاقتصادي فيها (حجم الناتج الداخلي الخام) فيتزايد في مجموعه ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، وتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما استنفذ من المخزون السلعي، كما تتميز هذه المرحلة بالتوسع الواضح في الائتمان المصرفي مع التوسع في التسويات والإيداعات.

2. مرحلة الرواج (Boom): ما يميز هذه المرحلة أن مستوى الأسعار فيها يعرف ارتفاعا مطردا، ويتزايد حجم الإنتاج الكلي فيها بمعدل سريع، ويتزايد حجم الدخل ومستوى التشغيل فيعرف المعروض من العمالة انخفاضا ملحوظا بسبب زيادة الطلب عليها، وبالتالي يتم الاستغلال الأقصى للقدرات الإنتاجية، وتوسع البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لكبح جماح التضخم وسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.

3. مرحلة الأزمة (الركود Recession): يميز هذه المرحلة انخفاض المستوى العام للأسعار، تراجع حجم الناتج المحلي والدخل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وينتشر الذعر التجاري، فتطلب البنوك قروضها من العملاء فترتفع معدلات الاحتياطي النقدي لديها، وتنخفض معدلات التسهيلات البنكية، كما تتميز هذه المرحلة بزيادة المخزون السلعي بسبب نقص الطلب عليه.

4. مرحلة الكساد (Depression): سميت هذه المرحلة بمرحلة القاع، حيث تتسم بانخفاض الأسعار، وانتشار البطالة وكساد التجارة، فتسعى البنوك خلال هذه المرحلة إلى تخفيض معدلات الفائدة لمستويات تقارب 0%، وشراء السندات الحكومية بهدف تشجيع الاستثمار وخفض مستويات البطالة إلى القيمة المستهدفة، وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل الاقتصادية فهي تابعة لركود الاقتصاد، وإذا ما استمر الركود بدون علاج صحيح فإنه يتحول إلى ركود اقتصادي يحتاج الخروج منه إلى بذل عمل جبار لانتشال الاقتصاد من دائرة الركود إلى مرحلة الانتعاش.

الشكل رقم (01-05): مراحل الدورات الاقتصادية



- آلية الانتقال من مرحلة إلى أخرى:

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً قوياً بالمرحلة الأخرى، ويعد الانتقال من الأزمة والركود إلى الانتعاش فالنهوض حركة صاعدة ترتبط بتغير هيكل الإنتاج الاقتصادي لمواجهة الأزمة من جهة وبرود الفعل التي تبديها القوى الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى، ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية تنخفض أسعار عناصر الإنتاج (رأس المال وأجور العمال) فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات، فيتجه التطور نحو الأعلى ويزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار نحو الارتفاع فيزداد العائد وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف ويميل الرأسماليون إلى زيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض.

أما الانتقال من الانتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود فيتم باتجاه معاكس تماماً، ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفارق بينهما حداً معيناً تتجه الأسعار نحو الانخفاض، فيقل عائد المشروعات في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال مما يقود

إلى كساد السلع ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة، وهكذا تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية، وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها من دولة إلى أخرى أو من وقت إلى آخر، ولكن هناك سمة عامة ملازمة لتطور الدورة وهي أن مرحلة الأزمة والركود أطول من مراحل الانتعاش والنهوض عادة، من المؤكد أن جذور الدورات الاقتصادية تعود إما لعناصر خارج النظام الاقتصادي (كالحروب والاضطرابات والكوارث التي تنعكس سلباً على أسعار البترول والذهب والموارد الإنتاجية، كما تؤثر على موجات الهجرة عبر الحدود، وكذلك المدخلات الجديدة للموارد والابتكارات في الإنتاج)، أو إلى آليات داخل النظام الاقتصادي، والتي تعتمد على دورات متولدة ضمن النظام والتي تقوم على مدى فاعلية المضاعف والمعجل، حيث أن تحقيق نمو سريع للإنفاق الإجمالي ومن ثم الطلب الإجمالي يدفع الناتج الحقيقي على الارتفاع مما يحفز الاستثمار الصافي الذي يؤدي بدوره إلى نمو أعلى للناتج الحقيقي وتستمر العملية حتى يتم استيعاب كامل الطاقة الإنتاجية الرأسمالية والقوى العاملة العاطلة، بعدها يأخذ النمو الاقتصادي بالانخفاض مما يخفض الإنفاق الاستثماري ويتراكم المخزون مما يدفع الاقتصاد لحالة الركود فيهيبط الناتج الحقيقي وينخفض المستوى العام للأسعار.

المحور الخامس: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

حاول الاقتصاديون من خلال جملة من الاجتهادات محاولة تفسير الأزمات الدورية، فمرحلة الرواج والانتعاش غير العادي تتطلب تطبيق سياسات للتحكم به وكتبته، في حين تستدعي حالة الكساد سياسات لتدعيم الطلب الكلي لدفع النشاط للخروج من الأزمة.¹

1. النظرية التقليدية: أشار علماء المدرسة الكلاسيكية إلى أن التقلبات الاقتصادية في مستوى الدخل والأسعار والعمالة ترجع إلى عوامل خارجية، وأكدوا على أن هذت الخروج عن الوضع التوازني الطبيعي هو أمر طارئ، وأن النظام الاقتصادي به من القوي ما يضمن تصحيح هذه الانحرافات الطارئة والعودة إلى وضع التوازن، فقد أكد ريكاردو على أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفائض الإنتاج العام، وبناء على هذه النظرية

¹ محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 361 - 367.

لا يمكن حدوث غير توقف مؤقت أو جزئي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزامحة.

2. نظرية المناخ: يقال بأن هناك دورات في المناخ، حيث أنه تكون لبعض السنوات دورة إيجابية تعقبها دورة سلبية، فالتغيرات في المناخ تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج الزراعي، ولهذا تكون هناك سنوات وفيرة المحاصيل تتبعها سنوات فقيرة المحاصيل، وتنتج دورة الإنتاج الزراعي دورة في النشاط الصناعي، حيث أنه بالنسبة للصناعة فإنها تتأثر كثيرا بحالة الإنتاج الزراعي.

3. نظرية سيسموندي: يرجع سيسموندي الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه، وقد استند إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج على أن الإنتاج يجب أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل، ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الاستهلاك، وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما يحدث التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، وأوضح سيسموندي أن الإنتاج يتحدد بالدخل وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الاستهلاك، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وأكد أيضا أن توسع الإنتاج يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الأفراد سيققل من إمكانية تصريف الإنتاج، ويققل من إمكانية تحقيق الأرباح لأصحاب رأس المال.

4. النظرية الماركسية: يفسر ماركس الأزمات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة، وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية، وترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الانتقال الديالكتيكي من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية.

5. النظرية الكينزية: مع رفض كينز لقانون ساي (قانون المنفذ عند الكلاسيك) يكون قد أقر بإمكانية حدوث أزمات إفراط في الإنتاج، يضاف إلى ذلك عدم كفاية الطلب الفعال لتحقيق التوظيف الكامل،

وهذا ما يشير إلى حدوث الأزمات الاقتصادية، ويرى كينز أن الدورة الاقتصادية عبارة عن قوى تدفع بالحياة الاقتصادية في اتجاه معين وأنها تكتسب فعالية حتى مرحلة معينة، ثم تأخذ في النفاذ شيئاً فشيئاً، وتترك مكانها لقوى معارضة تدفع بالحياة الاقتصادية في الاتجاه المضاد، ومن هنا فإن كينز يرى أن الدورة الاقتصادية بها نوع من التتابع والانتظام، ويربط كينز بين الدورة الاقتصادية ومستوى التوظيف، كما يرى أن الطلب الفعال يعتمد على ثلاث متغيرات هي: الميل للاستهلاك، الكفاية الحدية لرأس المال، معدل الفائدة)، وقد ركز في تفسيره للدورات الاقتصادية على الكفاية الحدية لرأس المال، لأن سعر الفائدة قابل للسيطرة من قبل البنك المركزي، أما الميل الحدي للاستهلاك فيتحدد بعوامل شخصية واجتماعية لا تتغير إلا ببطء وفي الأجل الطويل، ففي فترة الرواج تبدأ معدلات الاستثمار في الارتفاع، ما يتبعه زيادة في الدخل القومي بفعل أثر المضاعف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، في حين يزداد الادخار، وانخفاض الميل الحدي للاستهلاك يدفع برجال الأعمال إلى توقع انخفاض الأرباح في المستقبل ما يعني انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار فتلوح بوادر الكساد. ومن هنا يعتقد كينز أن قوى السوق تعمل على تغذية نفسها ذاتياً مما يدفع بالاقتصاد القومي إلى التقلب بين الكساد والرواج التضخمي.

6. النظرية الحديثة (المضاعف والمعجل): إن نقطة الضعف الرئيسية في التحليل الكينزي للدورات الاقتصادية كانت في إهماله لتأثير المعجل، حيث أن المضاعف لوحده لا يستطيع تفسير التقلبات الاقتصادية، إن التفاعل بين المضاعف والمعجل هو الذي يزيد من التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، حيث أن الارتفاع التلقائي في مستوى الاستثمار الثابت يزيد الدخل بقدر معين، والارتفاع في الدخل الكلي يحدث ارتفاعاً آخر في الاستثمار من خلال تأثير المعجل، وعندما يحدث ذلك فإن سلسلة من المسببات سترتبط بحلقة مستمرة، فالاستثمار يؤثر على الدخل من خلال المضاعف، والدخل يؤثر على الاستثمار من خلال المعجل.

7. النظرية النقدية: قدم هذه النظرية الاقتصادي Hayek الذي أوضح أن زيادة الائتمان المتاح الراجع إلى زيادة العرض النقدي يؤدي إلى انحراف معدل الفائدة السوقي عن معدله الطبيعي، وينتج عن ذلك زيادة الاقتراض وتخصيص موارد أكثر للإنفاق الاستثماري على السلع الإنتاجية والمعمرة مما يؤدي إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، كما قدم كل (Friedman & Schwartz) أشهر النماذج التي ربطت بين العوامل النقدية ومستوى النشاط النقدي والتي بينت أعمالها على أفكار النظرية الكمية للنقود، تلك

النظرية التي أوضحت كيفية انتقال أثر المتغيرات النقدية إلى الناتج في الأجل القصير، وقد أوضح الاقتصادي (Lucas) في نموذجه القائم على التوقعات الرشيدة أن زيادة المعروض النقدي يقود إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي. ترى النظرية النقدية أن الدورات الاقتصادية تعود إلى حدوث تغيرات في كمية النقود المتاحة في المجتمع، والتي تتوقف بدورها على حجم الائتمان المتاح من البنوك، حيث ترى هذه النظرية أن خفض حجم الائتمان المتاح أكثر من اللازم أثناء فترات الكساد (بدافع السيولة) يؤدي إلى زيادة حدته ويجعل من الصعوبة الانتقال إلى مرحلة الانتعاش، وأن التوسع المبالغ فيه في حجم الائتمان أثناء فترات الرواج (بدافع الربحية) يؤدي إلى حدوث الأزمات، ومن هنا يرى مؤيدو هذه النظرية أن السياسة النقدية هي المسؤولة عن الدورات الاقتصادية.

المحور السادس: ترقب ومعالجة الدورات الاقتصادية

1. ترقب الدورات الاقتصادية:

ترقب الدورة الاقتصادية يعتمد على عدة مؤشرات تراقب الأوضاع الاقتصادية وتطورها بصورة مستمرة، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:¹

- مجموع المداخيل المدفوعة؛
- إنتاج السلع الاستهلاكية؛
- العمالة في مختلف القطاعات؛
- أسعار الجملة؛
- مجمل الإنتاج الصناعي والزراعي؛
- أسعار الأسهم في السوق المالية؛
- مجمل الاستيراد؛
- إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة؛
- مجمل رخص البناء.

وهذه المؤشرات لا تكفي لوحدها لترقب التطور الاقتصادي بقدر ما تسمح بدراسة مفصلة لكل من العمالة والدخل والناتج، هذا شرط أن تكون المعطيات الإحصائية التي ترتكز عليها قد فحصت بشكل

¹ توفيق تمار، مرجع سبق ذكره، ص 91.

علمي وتم تصنيفها من كل العناصر الموسمية والعرضية الطارئة عليها، كل ذلك من أجل ضمان موضوعية المعطيات.

2. استراتيجيات معالجة الدورات الاقتصادية:

يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات، التي يمكن استخدامها لمواجهة الدورات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي هما:

1.2. الاستراتيجية النشطة: تقوم هذه الاستراتيجية على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية، ففي فترات الركود يقوم البنك المركزي، باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لزيادة عرض النقود، وفي نفس الوقت تقوم السلطات المالية بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، والعكس في فترات الرخاء التضخمي حيث تنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية، والتي تتغير بموجبها مستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب، بهدف استقرار مجمل الطلب بالقرب من مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل.

2.2. الاستراتيجية غير النشطة: تقوم هذه الاستراتيجية على قاعدة النمو النقدي (الثابت) لفريدمان، والتي تنص على أن زيادة عرض النقود بأقل من معدل نمو الناتج الحقيقي، يعني تقليص عرض النقود بالنسبة للناتج الحقيقي، وبالتالي فإن السياسة النقدية ستعمل على تفعيل التأثير المحدود خلال فترة الرخاء التضخمي، وبالمقابل فإن زيادة عرض النقود أكثر من معدل نمو الناتج الحقيقي، سيعمل على تعديل الاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم وهكذا تقوم الاستراتيجية غير النشطة على أسلوب توقف ثم تحرك، وذلك بدلا من كبح صناعات القرار للعرض النقدي بقوة بعد عدة مرات من التوسع، ومن ثم زيادة التضخم المتولد مما يدفع الاقتصاد إلى الركود.

أسئلة حول الدورات الاقتصادية

1. ما المقصود بالدورة الاقتصادية؟
2. فيما تتمثل أهم خصائص الدورة الاقتصادية؟
3. هل تعتقد أن النظرية الكلاسيكية قد تعرضت لفكرة الدورات الاقتصادية على الرغم من إيمانهم بقانون ساي؟
4. اختر ثلاث نظريات حاولت تفسير الدورات الاقتصادية وقارن بينها، موضحاً أهم ما يميز كل نظرية؟
5. هل تعتقد أن مرحلة الانتعاش تبدأ من نقطة منتهى الكساد أو قاع الكساد؟
6. حدد أهم السياسات المتبعة لمعالجة الدورات الاقتصادية.
7. فيما تكمن المراحل الأساسية التي حدثت فيها التقلبات الاقتصادية؟
8. حدد أسباب الدورات الاقتصادية.
9. كيف يؤثر الركود على الدورة الاقتصادية؟ و ما دور الدولة فيها؟
10. كيف يتم قياس الدورة الاقتصادية؟

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

1.1. الكتب:

- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة نشر.
- حواس أمين، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021.
- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
- عبد الرحمان محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة الإمام، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.
- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.
- علي عطية عبد السلام، فتحي صالح بوسدر، الاقتصاد الكلي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1998.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- قنوني حبيب، اليسيط في الاقتصاد الكلي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2018.
- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2014.
- محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2006.
- محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية التجارة جامعة دمياط، مصر، 2018-2019.
- محمد مدحت مصطفى، سهر عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- ويوجين أ. ديوليو، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية: سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1984.

2.1. المطبوعات العلمية:

- الطيب بولحية، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثانية ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2015-2016.
- بومدين حسين، مقياس الاقتصاد الكلي 02، مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019 - 2020.
- توفيق تمار، محاضرات وأعمال موجبة في مقياس الاقتصاد الكلي، مطبوعة علمية موجبة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
- نمر محمد الخطيب، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق (محاضرات وتمارين)، مطبوعة بيداغوجية موجبة لطلبة السنة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007 - 2008.

3.3. الأطروحات والمذكرات:

- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

4.3. التقارير والمجلات:

- عبد الحلیم شاهین، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021.
- محمد إسماعيل، سفيان قعلول وآخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، لإمارات العربية المتحدة، 2022.

2. باللغة الأجنبية:

- Agénor, P. and Montiel, **Development Macroeconomics**.3rd Ed., Princeton:Princeton University Press. 2008.
- Arestis, J. McCombie and R. Vickerman (eds.), **Growth and Economic Development: Essays in Honour of A. P. Thirlwall** (Cheltenham: Edward Elgar).
- Audrey Choucane-Verdier, **Libéralisation Financière et croissance économique : le cas de l'Afrique Subsaharienne**, Editions L'Harmattan, France, 2001.
- HUART J.M, **Croissance et Développement**, BREAL Edition, France, 2003.
- Robert.J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, **Economic Growth**, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004.
- Setterfield, M, **History versus Equilibrium and the Theory of Economic Growth**, Cambridge Journal of Economics, Vol. 21,2017.